



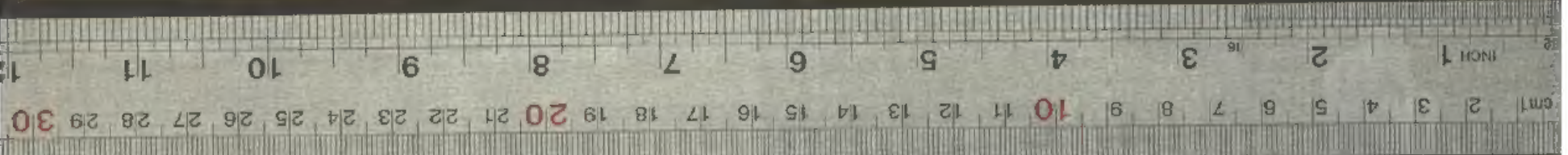
۹۷۹۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	 جمهوری اسلامی ایران
کتاب نظام الفوائد فی شرح القول فی علم	شماره ثبت کتاب
مؤلف علی القزوينی	۸۶۲۳۲
مترجم	
شماره قفسه ۹۷۵۸	

بازرسی شد  
۶-۲۷



۱۸۶۶۷  
۹۷۵۸







المقصود الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

في الشفعة وهي لغة فعله مصدر وضع كالنصرة والقصرة والتمصرة ونحوها  
 لا انها تعد بفتح المعقولة ولا ما لا ومنها النفاذ من غلب من استولوا  
 في جعل شيء زججا ومنه الشفع مقابل الكوز وكان الشريك هنا يجعل نصيبه  
 فجاء نصيب شريكه في الغيبة انما اخذت من الزيادة لان سهم الشريك  
 يزيد بما له البسوسها بمعنى مكره وكروا مخافه التعريف فمنا وقا في  
 والشفعة استحقاق الشريك انتزاع حصته شريكه الكنتقلة عنه بالبيع مع غيرها  
 في ما لم يتم لا يقدح في المقصود كقولنا في سن ملك فقهاء يثبت بالبيع  
 لثابت قديم على ثبوت حادث فيما لا ينقل عادة مع قوامة الكنا سنية  
 على المبين مع الكفرى افاهى باغبان لازم للوجوب ان سمة هذا الحق  
 جعل نصيب شريكه زججا نصيبه فيكون من قبل نقل الحكم الى الذم  
 ونسب يعلم ان الاستحقاق اولى من الحق اذ الحق ما لم يستحقه المستحق

واعلم ان هذا هو القدر الذي  
 ليس هو وحده بل انما هو  
 والشفعة لا ينزلها من تحت  
 الشفعة الفقه والاعمال  
 انما هو من نصيبهم  
 الشفعة منه

وقد اقاموا من عند الفقهاء من ذلك  
 الشفعة على شريكه القديم ملكه فمنا يعرض  
 وهو مثل ما في سن

الهي

ليس لمنهما لذلك يجعل ولا منهما بعد لهما العكس فمنا انما تعريف  
 من اولى من اخيه ذلك التعريف اذ الملك فيخرج حق الكنتقلة  
 ونحو من اول الامر من نصيبه لا يخرج من الشفعة الا بدلالة لزام  
 البيع من اخيه من التعريف جميع انواع الاستحقاق ولا وادى كان  
 فان الشريك المرحى لنصيب شريكه مستحق لان نزاعه اذا باعه  
 من غيره وكذا اذا ابتاعه قبل البيع الثاني ان قلنا بان البيع  
 تعريف عام من البيع وتخصيصه المقت بالبيع يخرج الصلح وغيره  
 وهو بخلاف التعريف الاول فانه لا اشارة فيه الى ان مثبته فاما  
 الا على تقدير كون البيع ما تنازع فيه العاملان اعني الاستحقاق و  
 المتقلبة وهو غير فصيح مع ان الاقرب يمنع الا بعدد شريك قديم  
 نص على ان لاحق له على شريكه القديم بوجه بل على الحادث فقط  
 والاول خال عنه بل موهم لثبوت الحق على القديم وما لا ينقل  
 احرازه في نقولات والاول خال عنه فلا يكون مطروحا مع هذا  
 ضحية بغير وجه من النقص طردا عكسا منها صدقة على نذر  
 الشريك الحادث تملك هذه الحصة للقديم لاخيه ومنها عدم  
 صدقة على الشفعة الارادية كما في الواشني اولى نصيب شريكه

وقد اقاموا من عند الفقهاء من ذلك  
 الشفعة على شريكه القديم ملكه فمنا يعرض  
 وهو مثل ما في سن



للمولى عليه فان الشفعة ح ثلثت له ببيعته الذي صدر منه  
 بالارادة والاختيار فلو صدر منه حق الشفعة والمنول من الاكابر  
 ارادى الى غير ذلك مما لا يخفى على المتأمل ويعد على جميع احوال  
 ان ذكرنا الحق مع الشفعة بنحو الاضافة مطرد في عباراتهم بل شرط  
 قليل والاصل فيما يطرد استعماله مع المضاف كونه جزء الموضوع لا  
 مجموع كما اطلقوا عليه في تعريف الاصول الفقه حيث قالوا يكون  
 علما اضافيا مع ان الاصول ايضا قد شاع وذاع بل واشيع من  
 المركب فجعل المعروف شفعة فاسد الاعلى بقدر الاصنام وليس بعبارة  
 عندنا بل عند العامة الخصة فلا يثبت خيار المجلس بان يترك بعد ما  
 اخذها ما دام في المجلس لاختصاصه ليله بالبيع وللشافعي قولان  
 فعلى ثبوتها بانها معاوضة فكان في اخذها وتركها خيار المجلس  
 كالبيع واصحابنا جميعهم على خلافه كما في تعق مع ان عليه عليه  
 صغرى وكبرى وكذا احياء الشرط كما فيها الخصة للاصل واختصاص  
 دليله بما في ضمن العقود ولا عهد هنا واما العيب الغبن والتدليس  
 والضرر والروية غيرها فالكلام في الاول باق وفي الباقى تفصيل  
 وهو ان اقترنت بالضرر فالحجرات ثابت لعموم في الضرر شيئا

سيما بعد الاتفاقات ان وردت حجة من اخباره كما بان انما هو في  
 اثبات الشفعة فانه اظهر في انها انفي الضرر فاما اودت ضررا  
 من وجه اخر فكيف يجبر لها الضرر وهذا واضح ويحوى اراءه  
 التزلزل والمخار في العقود مضافا الى انه قد يقع التوطية من  
 للبايعين بان بيع البايغ باضعاف قيمته وشبهة المشتري  
 بذلك ظاهر الاتفاق الشفع الجاهل بدو الاطلا ولعل بعض  
 الكلام في باب الحجرات مضي والاصل فيها بعد الاجماع  
 المحقق المحكي كلام جماعة السعة المستفيدة بل المتواترة من طرفي  
 الخاصة والعامة مستندة عليه حجة منها في الاجماع الاثني عشر  
 الاول محل يعني ما يثبت فيه الشفعة والتقدير المجمع عليه المتفق  
 هو ما اختاره المصنف من انه كل عقار بالفتح الضيقة والتخل والادخ  
 وغيرها كما عن فائدة ان الاثني عشر لكن المعروف من مائتنا الموجب  
 المعروف قبل الخصة باصالة عدم النقل وعدم تعدده هو الارض  
 مظهر وان كان توصيفه في المتن بقوله ثابت في التميم مشهور بين  
 اثنين قابل للتقسيم وعلى شقيها في المتن الاجماع في رفع البيع  
 وح دالمعروف في لك الاتفاق عليه وسبقاد من الغنية الاجماع  
 ايضا وفي من شقيها اجماعي الا من ابى الشعا حار بن زيد ولا يفتي

كذا في المتن  
 لا المتن ٣



خلا من مع الطعن في عقيدته بالخروج والخصوص بهذا المذهب شقيقة  
 منها في رسول الله بالشفعة بين الشركاء في الارضين والساكنين  
 وقال لا ضرر ولا اضرار وقال اذا اذرت الارض وجدت الحد  
 فلا شفعة والاصل في الشفعة واذا مفهومه انه اذا  
 لم ترف الارض ولم تحدد الحدود ففيه شفعة  
 والاصل في السالبة وجود الموضوع لا في  
 او الاغم فغاده بثبوت الشفعة بما يمكن تحديده  
 بالحدود وهو ليس الا العقار وتخصيص الارض  
 وهو الصمم هنا قضاء رسول الله لها بالارضين  
 والساكنين مع كون المقصود بقتل فانون الشفعية  
 واصلا كما لا يخفى بعضه جدا فلا تثبت في المشكوك  
 كما استقر على عدم الثبوت <sup>في حق</sup> في فوط وابن  
 حمزة واحاد المتأخرين كما قاله س والشمس فيجوز بذلك  
 فتورسده محمد لالة الخمر المزبور كسند الصوري عن جابر عنه ٣  
 والمرسله كالشفعة لا شفعة الا في ربع او حائط مع انه الموافق للاصل وعموم  
 لا يكون الا في الارضين او قوا بالعمود وعمومات عدم تسلط احد على مال الغير وعدم  
 والدور

حليته الا بطيب نفس منه واستقرار عدم ثبوت  
 الحق القهرى به وفي خصوص العقود وخصوص  
 عقد الشركة سيما ان كان استقرارا غلبته شريكه  
 اصناف المبيعات في الاحكام حاكمة بالاعتبار كما  
 لا مقتضاب حيث ان الشجر ما كان قائما في الارض  
 ففيه الشفعة عند هولاء <sup>الخصم</sup> فالاصل  
 بقاؤها بعد الفتل والقتل ايضا فتم مطا بعد  
 الفصل وكل اجزاء الارض والعقار وعليه حظ  
 اطلاقات الشفعة وخصوص مرسل يونس عن الشفعة  
 لمن هي وفي اي شئ هي ولين فصلح وهذا يكون في  
 الحيوان شفعة وكيفية فقال الشفعة جارية في  
 كل شئ من حيوان او ارض او متاع اذا كان الشئ  
 بين شركتين لا غيرهما باع احدها نصيبه شريكه احو  
 من غيره وانزاع على الاثنين فلا شفعة لاحدهما ولا















فنتقل الى اصل التوثيق فان ثبت عدم الفصل بينهما وبين سائر الرتب  
 اذا انتمت الى المستويين والمخارج كما اوضح مع التوثيق كلية لا الى احد  
 من غير ذلك من التوثيق لمرحلة لا اصل في غيرها لعدم علم الابع وجود  
 الشرط فيها مستقلة وفيها التوثيق مع كون الاصل مستوكا لعدم  
 ما عده كحكم الاصل مع النافذ في الموضع المستند في كثر المورث الستة  
 ضمه الا ان يقوم على التوثيق لانه حليث الا من اجاب وحله منها  
 الحسن كالحق في جميع عن دار فساد وشرط يقيم واحد في عصمة الدافع  
 بعضهم من له من رجل هل شركائه في الطريق ان ياخذوا بالشفقة  
 فقال ان كان باع الدار وما حولها الى الطريق غير ذلك فلا شفقة  
 لهم وان باع الطريق مع الدار فلم الشفقة ولا يندج فرضه في الشركاء  
 او يندج على حكم الشريكين في غير مملوكين بطريق او لا يتبع المبدأ  
 القطعي الا ان في ان طرح المملوك بالمرئيات في حجة ولا لا الله الا التماسه  
 مط قالوا ان في ان غايته لانه على جود الشفقة لم يجمع  
 في العموم لا في المراتب والعام قابل للتخصيص في غير ذلك  
 فلو ان على الشريكين في حصة ما كان له بانه لا شفقة  
 من هو لا من الطريق او حله على الذب على التوثيق بل يقال ان في  
 الشفقة بقية تلك الشفقة كما قيل في ان في بعض المراتب في الاصل  
 انما لم يقدح في من هذه الجهة في المبدأ ومن ثم لا يندج في  
 الدار و جعل احد هذه البيع نفس الطريق في شفقة اذ لم يبع المبدأ

انما كان باع الدار  
 مع ان باع الدار

المسألة ص

في بيع حياض التمدد بطريق دليل على عدم جوازها  
 من البيع ص

المسألة ص وان باع مع الطريق فله الشفقة في حياض التمدد  
 غير ذلك ومع غير ذلك لا في غير ذلك من البيع على ما في  
 في مقام بناء الحدة وفسر كل كثر مكانه قال باع الدار ما حولها الى الطريق  
 غير ذلك من المدة و معلوم ان من اشترى دارا لا طريق لها مع علمه بان  
 البيع صحيح معه فله ان يسيد بانه من هذا الطريق وفتح الى حياض في وتردد  
 من البيع او عطل داره راسا وشيئا لا يضره كغير ذلك الطريق في حله  
 هذا وكذا في صريح جماعة من الحكماء في غير ذلك من حياض الطريق في حله  
 ان باع الدار المسبعة وما حولها الى الطريق المباع ان كان غير ذلك الطريق  
 المستوفى في الذي العوضتان في كل ذلك مع قد باع حقه من الطريق  
 مع داره باع داره فقط وسد ما حولها الى حياضها باعها باعها باعها الى  
 الطريق المباع فلا شفقة لان البيع غير مترك ولا في حكم المستوفى  
 وكيف كان فلا تفاوت بين الشفقة في حياض التمدد والحكم في حياض التمدد  
 الاستقصاء والتفصيل في ما لو كان الدار متركه قبل ام لا في حياض التمدد  
 من المبدأ لا في حياض التمدد فانه لا شفقة في حياض التمدد من المبدأ لا في حياض التمدد  
 فانه لا شفقة في حياض التمدد فانه لا شفقة في حياض التمدد من المبدأ لا في حياض التمدد  
 العقدا والعكس في جميع الخلافات الستة عما اورد في غير ذلك  
 الفصل الثاني في التفتيش اذ لم يقدح في حياض التمدد على حياض التمدد  
 الرضوي فاذا كانت دار فساد وشرط بين الدار ما في حياض التمدد فانه لا شفقة  
 من رجل داره في حياض التمدد من رجل كان لصاحب الدار ما في حياض التمدد فانه لا شفقة  
 فيما كان من حياض التمدد الى حياض التمدد الى حياض التمدد فانه لا شفقة

ان كان باع الدار  
 مع ان باع الدار



4

مع كون اجماع الغلبة على سقوط  
 السقوط في كل ما سبقوا واخبر  
 لا على ان السقوط في كل ما سبقوا  
 ان يكون منتهى المصير في هذه  
 العم لا اهل في كل ما سبقوا  
 بوجه اخر غير السقوط في كل ما سبقوا  
 واذ هذه الاحكام في كل ما سبقوا  
 كونه موجود في كل ما سبقوا



من قبل الاستدلال بغير قاسم وان كان هذا بعد الاتفاق على ان عدم قبول  
القسم ليس شرطاً في اطلاقه على المدعى في دعواه حجتها فيها لقبول القسم قبل  
وقوع القسم كما مضى فظاهر لا يلائم الا وقبل القسم غايته ان يتم  
حوز الشك احد الشريكين منها فيما يتفق القسم وتضمن يجوز الاستماع للحجج  
الشخصية في قبول القسم لغة وعرفاً بل ولا سيما انهم اذا جاز الاقدام على الاجماع  
اذا كانت تؤدي الى تصحيح الملك كاياد في محله في عليه فلا لانه في هذه المقصود  
على المدعى من جهة لا ما نقول فلو لم يسمع على طعن العقل وقاعدة العقل  
قد اشترط على عدم الاقدام على تقسيم المالكين الضيقة التي اوصلت لتقسيمها  
في اطلاق منفعتها المعهودة منها فلو كانت في العقل فربما على  
اسادة الله ولا خلاف ان شرط قبول الشك في انطراف المصلحة القسمية هو  
ما يماثل في حقه حذافاً من حوله وكذا ان كان في المقتضى ان كان التنازع في  
ولما اشترط الضرب الزبور بقسمه الحمام كالبهيم يجب ان يكون حصة كل من  
الشريكين من صاحبة بحيث ليس له من كل واحد من الشريكين موزع الماء  
وبيت النار على وجه لا تنقص منفعة شريكه المتوقعة بل احداث لانفا  
المنفعة وكذا لو كان مع البهيم من امرين بحيث يسلم البهيم للاحدهما بعد  
التعديل والتوزيع لا يمكن الا ان يكون البياني محل ذريعة لا تخارج الماء  
وكا انما يفتقر لاجل عدم حاجته الى الماء كما ذكرنا واذ هو عادة في هذا  
الفرع فظاهر وهو ان يكون البياني بحسب الجساسة اذ معناه تحمل  
البهيم فلو لم يحصل التعديل بينهما قد فزع بان من قبل الرد والعشرة اذ تارة  
ليس احياء به فالجواب كره حيث قال لو كان بيت ارحى واسعا

يجب

يجب ان يكون جعل اكثر بيت ارحى موزاناً لما قبل الرد في بيت العشرة والعشرة  
فقال وهو من على ان لا يثبت فيها حصة لكل واحد منهما ان يكن الانشراح من  
الوجيل الذي كان ينتفع به قبل العشرة في ان من بعد فكلما اجاب لا يلزم منه  
لو استعملت الارض على حمام او بيت ضيقين او امكن سلامة الحمام والبيت  
لا حددهما ان ثبت وعندى فيه نظر المستك في وجوده فتم ما هذا سائلاً  
انت خبير بان هذا الشك فيه غير بعيد اذ بانهم في كتاب العشرة وعديم كونه الذي  
احياءه الا ان نكروا ان الرد من جعل المقسوم في مقابلة حصة كان الرد حصة  
الاخرى رداً وهو ان الرد في كل انهم لم يسمعوا بذلك الرد في رد تادير  
منه حذافاً وجعل ذلك الانفا في جعل كره منه في حجة حذافاً رتبة تلك العشرة  
عدم شرط اسما الانشراح من الرد الذي كان ينتفع به قبل القسم في ان كان  
الرد بغيره فظاهر انه لا مانع منها هذا الا شرط ما ذكر وهو مسمى بان الرد لم يوس  
ليس مانعاً من ذلك فلو كان من غير السيل انما اتفاقاً اذا ما احتجته  
فقتضيه عدم مكان تقسيم السيل الذي هو لكل بيت منها وهو حصة شفاع  
السيل الذي لم يقبل به احد في كل مكان مانع فهو قسمة الرد والافلام مانع  
هذا غاية ما تيسر مع هذا فهو عمل نظر اذ مقتضى اطلاق العشرة صحة كل ما  
يصدر عليه العشرة في وجهه لا مانع منه وهو صورة اطلاق المنفعة  
الرد من الخارج وعدم مكان التعديل بدون هذا الرد فمقتضى الرد  
من نفس المقسوم باق على الاطلاق فيصير المصروف بالقسمة بحسبانه  
الحكام انما لا يرضى بشرط جرمه فتمت في باب من انساوي لشهذه فان امكن  
فتمت جميع بينهما بان يكون لاحدهما نصف الحصة ونصف العشرة



ولا خلاف في ذلك وجب ان يقدّر جمل الجنب شيئا والشفعة شيئا آخر  
 المتفق عليها انما هو الجنب لا دار ولا حصة ولا شيء من ذلك فلو كان ذلك  
 لا بد من خلاف ولا خلاف في الاطلاق ان يمكن ان يكون زيادة في القيمة  
 وتقصيرها بغيرها عدم تفاوت وجه الشفع قبل الشفعة وبعد هذا لا منافا  
 اصح فقيها من بين الحماة والبيت الشافعيين على البرز هو ان الوقف  
 بغيره وهو ان الوقف على الشفعة بغيره في زيادة الارض في حصة الشفعة  
 فانه في مقابل البرز ليست الا زيادة في شفعة اخرى في مقابل الجنب الواحد بخلاف  
 الحماة والبيت فان فيها المآلة التي ليست من جنس الارض من حيثها  
 فجعل الحماة والبيت حصة والبيت والارض في ارضها حصة اخرى للبيت  
 فقد يلا من جنس واحد بل من جنسين فتكون من قبل قسمه الى الارض  
 التي ان الشفعة هي الشفعة لا من جرد ونحو فلو كان البيت على ان قسمه  
 بيوت الشفعة اجبارية اجتماعا ان ادوات كل بيت تفاوتت مع  
 ادوات اخرى شيئا وصفا غالبا فلو كان كذلك فادوات الاجابة لما يمكن  
 في العمل بالبرز فاجبارية قسم الحماة والبيت الشافعيين على الجنب  
 كما ذكره لا تنجها من ذلك لان الاطلاق قد يرد الى ما ذكره في الاطلاق  
 عن تامل بل لا يبعد عدم <sup>اجابة</sup> الاجابة وكان في الرضى او بعد اجابة  
 وان لم يكن ان يفرق كل منها بجزء اذ كان الطريق واسعا لا يطل منفعة  
 بالشفعة والكلام في الجنبين <sup>اجابة</sup> اجابة جوده يافى ارضه كما هو ولو لم  
 المقسوم او لا الشفعة فيها اصلا كما قيل ان الى اضافة الشفعة في العقد تنبئت  
 الشفعة في الثاني لمصلحة فتمت من الجن كما ثبت خيار الجنبان ولعيب  
 في الجنب

في الجنبين  
 في الجنبين

خلاصة اجماع  
 لا بد من

في الجنبين استحقاقكم ما قبل العقد الاطلاقا وقد لا دليل على صحة  
 استحقاق الجنب في العقد وانما ثبتت لوانتقلت الحصة للجميع جازما  
 منطوقا وهو ما كان الغنية وتفق فلو وصفتها لغيره من حصة صفا  
 او عوضا عن الجنب على قدر عدم فريضة او غير ذلك لم تنبئت الشفعة لان  
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم في البيوع اذا كان شرها فهو اشق لها  
 من غيره باليمن والقول بان في الشفعة في البيوع ان كان شرها فهو اشق لها  
 غير البيوع ولو في صورتهما لم يجرهما في الاستحسان في حضور من جهة او جمع  
 المعاد وما على اختلاف الشافعيين كما في خلاصة الشافعية ولو كان الشريك  
 موقفا عليه فباع الوقف بغيره الجنبين الشفعة الذي يطلون قطعها  
 كافي في بل لا خلاف في ذلك ولو في المقترض وهو بيع الشريك الواحد لتمام  
 وقد المانع ومتفقاه بوجوبه للموقوف عليه ببيع المعلن بل لا خلاف  
 لا اتحاد المانع من ما حجب ما حجب في بيع المعلن وانما الخلاف في جود  
 للموقوف عليه اذ ابيع المعلن بغيره عدم جواز بيع الوقف فانها السعيد  
 مسلم قال ولا امام المسلمين بغيرها لانه المطالبة لشفعة الوقف التي يطلون  
 فيها على المساكين اذ على مساجد وكل ما يطلع بحق في حق مساجد  
 الاجماع فتنهاها <sup>اجابة</sup> اجابة وبيع وقعه في بل لا خلاف في ذلك  
 ان لا خلاف في ذلك ان كان الموقوف عليه واحدا ولا فائدا في قوى  
 على مري المص هذا ذلك وبيع بل غراه الى المتأخر بغيره في ذلك وقعه هذا ولكن  
 متفق الاصل الاول ان يثبت لشفعة قبل عقد الوقف بل بعد ان  
 فيما لو طرأ سبب في البيع فارتفعت قبل البيع ونزلت الشفعة

اختصاص الكثر النصوص  
 الظاهر في شرح هذه الشفعة  
 جوابا على الموقف الاول  
 هذه الترتيبات في البيع

بلا شك ان كان ذلك











منه ما اخذ كل سرك مستحقا من غير ان يكون له حق في ذلك

انما الحق لا قبل البيع لا في حله الفص...  
منه ما اخذ كل سرك مستحقا من غير ان يكون له حق في ذلك  
على ان يثبت عينا باقتضاء من المبيع او مثلا او قيمة مع قدرته على التبدل  
بالنظر الى عين فلا يثبت لغيره سركا الواحد على سركي المستفيضا  
بل اذا كان يكون اجماعا كما في حق المالك المذهب بل في العتق واما انفسا  
وتروك الاجازة عليها اقتضارا فيما خالف الاصل على المستفيضا كما في  
واحد موثوق لان الامانة على السرك عدم ثبوت السفعة وقد عرفت  
ان لا يثبت حكم المالك على حقه في حله عليه وفرضه هنا ما لو كان السرك  
فيه ابتداء السركين كما في احدى اقسامه انما يثبت في حق السركين  
السفعة لا في حق السركين في هذا الفرض فقد قال لا ينعكس لان  
واحد كما هو مرادنا في الحق في الاخبار المستفيضة المستفاد بعينها ومنها  
انهم ايجب ان يكون السفعة الا لسركين ما لم يتقاسموا فادعاهما ثلثة  
فليس لاحد منهم سفعة ولا يكافؤاها ما يعارضها من الاجازة ما مر غيره  
لا عدله ولا سندا ولا سنده ولا عاقله للعامة فصيلها سكا في الصدف  
الى سوتها مع الكثرة في غير الحيوان ودمها معا في الحيوان مع اختلافها  
في كفيته فالاول ان يثبت على قدر السهم والباقي على عظم المرونة فانه الضعف  
ولا التعاضد في حق السركين مستحقا من غير ان يكون له حق في ذلك  
على ان يثبت من فقه السفعة فان المتبادر منها استحقاق السرك ملك الحصة  
بما هو اشتهاه بالاجمال لا مطر وخص من سركها من يار والحق في النظر  
الى ثلثة ايام ولا للمالك ان ينفق العجز باعترافه كما في فقه باعقضاء ارا النظر

قال المصنف

ما يتبادر

وذكره في علم  
غير مرقوم

وهل

وهل العتق بحال العتق والاطلاع او اخرايام انظره ونظره الى ما لو قد  
عليه حال العتق في حق الامانة عند تمام النظر او عجز عنه حال العتق وعرف  
بعجزه في قدره عليه قبل انتهاء ثلثة ايام وهكذا لو قد حال العتق وعجزه  
وعجزه في الوسط وبالعكس وهكذا حال الاطلاع وكذا الكلام في حال الاطلاع  
والاوجه اجماعا ولو عجز حال العتق والاطلاع واعترف به سقط  
لاستحقاقه في حق خصا من حسن النظر بل في السفعة وذهب الى ان  
فلا ينفذ في غير ذلك لو قد عجز في حق الامانة او عجز بعد الاخذ  
لوجود الامانة قبل رد المثل فلا سركا لغيره في سفعة وانظره بالاسان  
ولا للمالك والمالك وفي جعله من غير ان يثبت في حق الامانة فانه لا ينفذ  
اعتبار الموقوف من حق كفيته الاخذ لا ينفذ كما يار لا الاخذ في حقها  
انما هو ينفذ كونه ما لا قبل ثلثة ايام ولا ينفذ في حقها  
بالنظر الى ثلثة ايام ان ينفذ في حقها فالاول يستحق في حقها اما الهاتر  
فان كان قبل الاخذ فلا سفعة له وان كان بعده فليس له في السفعة ولا ينفذ  
على المالك كما صرح به في العموم لاضرر ولا اضلر لان الاخذ ما كان قريبا  
لم يلزم المستفيضا حكمه بخلافه اذا عجز المستفيضا اذ لو كان من المبيع  
انتهى فله حازه اما حقه في حقه في حقه ولو سلمه بعض النسخ الى المالك فخال  
حقه انقصت فلا سفعة له سركا لم يبيع وفيه نظر في الاجابات لاحياها في بيان  
الاختيار لان يكون المدة سركا لم يبيع سركا لم يبيع سركا لم يبيع  
فله نظر في السفعة ليست عتقا ولا ينفذ فيها الفعل والاصل في السرك والحق  
ليست في حق العتق عدم الملك وما ليس لان ما فلا خيارا في عدم الوفاء به

الملك

الملك

الملك

الملك

الملك

الملك

الملك

الملك

الملك

الملك

الملك

الملك

الملك

الملك

الملك



بل ما ذكره المتن وتغير من سقوط السبعة بالرب ما زاده في القاموس  
 من يوت خيارا لنفسه المستوي ان كان الرب بعد الاخذ منهم على نظر  
 اما المورد ثلثان الهار في ثلث بانه عدم سقوطها عنه فيجب فيه بما بعد الاطلاع واما  
 الثاني فلان الاخذ اما قبل من المتغيرين او بعدهما وانما يشرى بالثاني  
 فلما فكيف من يلا يوجب بالاختيار اقلناه على قولنا وانما ما بعد  
 ثلثا لثلاثا من  
 من غير محض كذا علم من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 شترهم اسفل الضرر في الاخذ به وانه فلان الضرر كما في دفع الخيارات  
 فكذا بيع الحاكم هذا المورد في ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 احتساب المقتضا عليه وهذا او في ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 فهذا هو قول الاجماع على الخيار هنا بل كما عرفت في ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 من قول جماعة به وسكون البداهة في ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 لما كان قدره بالثاني المستوي بحكمه ولكن المتى ان كان في ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 ففيه لا خيار جدا الا ان السقوط الخيار له في ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 ومن هذا يظهر ان استراطا ما لم يمتد به في ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 اذ كل واحد من هذا السقوط ففيه خيار اكثر من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 هذا لان ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 بعد ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 كما في ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 وكما في ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 هو قول الجماعة  
 انما يوجب مع عقد البيع فقط استقرا ووجب لحاق المسكون بالافضل في ثلثا لثلاثا  
 اقوى في الرضا بالثاني من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا

فاما قوله  
 في ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا

فاما قوله جاز فيه بل جاز في حال البيع فلما عرفت على الحاكم مع هذا المال الى الحاكم  
 من اي المال يمكن ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 عليه من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 موجود او يمكن التحصيل في ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 اجده في ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 والعقوى بالثالث اجده في ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 بل عند حال الاجماع اقله كما في ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 الثاني بقدرتهم في ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 وبني مدعي غيبة التي في ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 اقله فاسبق عنه وعليه في ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 فنظر الى مبيعه اذ يخرج الاخذ بها يصير في ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 عن ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 فلهذا في ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 او يبيعها او يستقر على ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 بل ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 فلهذا في ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 الى تلك البقرة ويخرج ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 سفهته ولعل حمل الثمن على الاخذ والافضل في ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 في ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا  
 ارادة البيع اذ يندرج في ارادة الشريك المتعلق بها في ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا

في ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا

في ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا من ثلثا لثلاثا







شرح

من هذا الذوق وادعاءهم

خبر بالعلوم

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

في الضرر وعدمه













جنتی کا حکم

[illegible]

(۷۶)

أما ما اخذ منه فهو كل من تجده ملكا لا يبيع وحده واما ما يبيع ويشتري  
 البعاد من الموصول لهذا السرك لا المخذل منكم بقرينة البيع الذي  
 نفي لا عنه والواحد لا ازيد بقرينة البيع استقامت النسخة فيما لو كان المخذل  
 زيدا مع ان البعاد من هذا الموصول لا هو المخذل الا ان يبيع او المريد يبيع  
 اشترايا دقة فاشترى كافيه في اوان وجه فانه قد بيع هذا القير الذي قدناه  
البيع من قبل من انه يصدق على كل من اذن سرك تجده ملكا لا يبيع  
 هو ذوا عن ان البعاد من الموصول سرك وجه لما المتحد وطان تحد  
 ملك سرك البيع بالنسخة الى سركه فيد الزا ما على قدم ملكه ولو اذن  
 فيتم المرام بالتمام ولو باع الكاتب يده تنقضا لبيع من كتابه  
 من متعلق بقرينة البيع من متعلق بقرينة وبقرينة البيع الذي  
 في ذمة فتر فسخ السيد الكتابة المحجزة لم يتصل النسخة للسرك لان  
 الفسخ طار لا سار كالقرينة الا ان كان له ان يفسخه حال غير بطلانها  
 لم يفسخ من كونه بيعا للعلل خلاف الاجماع وعليه البيع كل كتاب  
البيع الى السيد يلزم بطلان كل معاملة او قبا بكتابة وهو مع  
 تخصيص البيع لعموم جميع المالكات لا يخص بها به اضرار عظيم على المالكين  
البيع وسد بابا الكتابة والكتابة اذ عليه لا حق في المالكين  
 على معاملة المالكين فلا يمكنهم تحصيل مال الكتابة ولو لم يثنى الوالي  
 للطفل تنقضا في سركه جاز ان يأخذ بالنسخة كما مضى في بلادنا  
 ولو جازا في غير الموضع اى باع بغيره بما به وهي العطنة باي باع بدون  
 تمنى المثل فان خرج البيع من المالكين البيع من المالكين  
البيع من المالكين البيع من المالكين البيع من المالكين

بسم الله الرحمن الرحيم

البرج من التثاني وسعد التثاني والبرج من التثاني



بالمسمى والاما يخرج منه بالسنة فلما يبطل من المبيع على الاو بطل  
 الثمن ما يقابل فكونه المسئلة ومرتبة حيث انه لا يعرف قدر ما يصح  
 فيه من المبيع الا بعد ان يعرف قدر التركة ليخرج المماثلة من ثلثها  
 لا يعرف ذلك الا اذا عرف قدر الثمن لانه محسوب من التركة لا ينقله  
 الى ثلثا الربيع للمبيع ولا يعرفه رابعا لثمن الاعيان يعرف قدر ما يصح فيه  
 من المبيع اذا عرف من ان يخرج بنسبة وكذا يدفع بان يعرفه مسئلة  
 جميع التركة لا يتوقف على معرفة قدر التركة بل يتوقف على ثلثها  
 معرفة قدر الثمن بنسبة الى مجموع التركة مع قطع النظر عن المبيع ان لم يكن  
 ان التركة يخرج بنسبة الى المخرج فاذا عرف هو يعرف بنسبة فيعرف بنسبة  
 الثمن فيخرج الباقي ما قيمته ما ثلثها هو تمام التركة باقية فظن قوله ان  
 نقول هو المبيع في ثلثي من السقف بنصف ثلثي من الثمن وهو في ثلثه نصف  
 ثلثي فلهذا بنصف ثلثي هو ثلث التركة فيخرج الباقي مع الورثة فلهذا  
 فيخرج الباقي للمبيع على ثلثه ونصف فالتسوية للمبيع في ثلثه  
 ثلثي من الثمن وتوضيح انه قد يخرج مجموع التركة بنصف قيمتها فلهذا  
 لا يخرج ثلثها من المبيع على ثلثه من الثمن بل يخرج ثلثها من المبيع  
 ادخل المخرج على مجموع التركة بنصف قيمتها او ما اثلثت من او فلهذا  
 واما الثلث فيخرج الباقي من ثلثها او ثلثها من ثلثها او ثلثها من ثلثها  
 فثلث المبيع بمضى فلهذا هو قول على ارجح الورثة فاذا لم ينفق الا  
 بطل المبيع فلهذا السبعة فيخرجها هو ثلثي من المصل وهو ثلثها من  
 ثلثها من المصل وهو ثلثها من المصل او ثلثها من المصل وهو ثلثها

نصف حصته الورثة في المصروف  
 المصروف هو ما يبطل في النصف  
 الا من حصته الورثة

مجموع التركة

مجموع التركة فلو فرضت التركة مستحق المبيع في الثلثين نصف  
 التي هي حصته الورثة لانه دفع محض ويبطل الا من ثلثها من المصروف  
 لم ينفق الورثة ويصح في الثلثين المثلث الذي هو ثلث التركة لان  
 بيد المدين في دفعه المصروف ويبطل الا من ثلثها هو ما ذكرناه وهذا حد جهي  
 ما في الثلثين وجميعها كاختلاف في ثلثي المصروف والوجه الاخر ان يصح المبيع في ثلث  
 التركة بما ناعضا كما ذكرناه في ثلثها فباقي الثلثين من حصته الورثة وهو الثلث  
 نصف جميع التركة وعليه دفع المبيع في خمسة سداس السقف على الثلثين  
 هو صنفه لان ما زاد على الثلث ليس له يد المدين فتمام المصروف الثلثين  
 المخرج كما لا يخفى فليس للمدين ان يملك المصروف ليعجز الصنفه في الا اذ لم  
 ياخذ الصنفه فلهذا كاعتقده وفيه نظره وقوله وان كان الورثة الثلثين  
 وعلى التامة فانه يخرج من ثلثها باقية المصروف على ثلثها من المصروف  
 رد قومه حصته المماثلة المصروف اذا اخذ الورثة الصنفه بطل على ضمان المبيع  
 وهو ضمانه فيخرج المماثلة المصروف فاذا اخذ الصنفه يمكن ان يكون المصنفه  
 الى ما ليس فيه ضرر عليه لا مطلق فيكون ان لم يزل مضافا لادلائه للمعام على المصروف  
 وللهامة هذا احوال عديده وفيها جعل ما في المصروف المصروف المصروف  
 عن احد السدسين الاخذ لثاني وكذا الوكيل لها اذا كان وكالته بحيث يمكن  
 الاخذ بالصنفه في الا ما توكيل في المبيع فيقطع بحق تمام العقد ولو بيع  
 شقق في شركة حمل المصروف لوليه الاخذ بالصنفه الا بعد ان يولد حيا  
 لعدم العلم بموته بل العلم بعد ما حكم الاخذ بالصنفه كما في ثلثي ذلك المصروف  
 فيقبل ما علم حيواته في بل لا يصل وعدم عموم في ثلث اذ الصنفه في ثلثه

اذا كان وليا المصنف

فغير الای

[illegible][illegible]



إفاد الكسرة

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

(32)

عنه القول مشهور  
مع الكثرة

[illegible]





عدم بازتعیین کشفه در دم سنجی الصفة

لم يلزم ولو لم يكن في تصرفه ملكه على قدر حقه بحجبه السواء فترا الان سائر الجميع  
 وضاء الجميع بملك الجميع وهذا الرضاء سمي كل وضاء بملك السقف بعد البيع  
 كافه الاخذ بالسفعة فلهذا فلا يحتاج الى ان يرضاء علاقه كان كذا وكذا  
 السفعة ثم على احد هاتين حقه وان لا ياتي عن نظر بل بمسماهم في ايات  
 السفعة لهذا السقف با جبار السفعة او بالقرضاء يات ذاك اذا فادها السفعة  
 الاحتياطية لا الوترية فالاحتياطية هي هاتين اقطار الارض بالستر بمقتضى الفصل  
 البيع فلا يحتاج الى وضاء بالملك الى اجل السفعة وعدمه المرفوع ولو على احد  
 السواء كان للباقي اخذ الجميع او التوازي يساوي وكان واحدا او اكثر معا بين  
 في الضرر من السفيع والمسقف يتبعين السفعة ولا يملك الجميع با جبار الباقي  
 على عدم الضواء او المالك بعدم سقوط حقه بالبعثا فذهب تخصيص لادله الضواء كما  
 وسنة وعقلا واجامعا بخلاف ذلك الجميع فانه يجهل وان احتلوا عدم اشتراك  
 بالافق مع عدم هو بالحق فلهذا فهو عدم سفعة للنفذ الا ان ياتي  
 حلالا ويخرج من تخصيص وهذا معلق في التخصيص الاول وهو هاتين اقطار فملك  
 مسبقا وحقه وان الباقي لا يستلزم شيئا ما ذكره في غير ما ترى في غيره انما  
 او سائر المشترك بين التملك فلهذا للسفيع فاقدم عليه قد اقدم على البعض  
 والضرر لا يقدى لا يحل على الجميع بين في الضرر من تملكه قد يقدى على واحد احتيا  
 كذا الضرر من لا ياتي احد هاتين فاستفاد ان المسقف لا السفيع  
 من رضاء معنى باستحقاق السفعة بعد حقه وقد كان قبل غيره سواك مع التوازي  
 فمما قد ادى الى الضرر فلهذا لا ياتي في حق احد من جهة السهم بخلاف المشترك  
 فانه اخذ سبقا لهما منه ضرر كل واحد من وقت فلهذا انما ان يرضى به فهو لا

الحسين

کتابت منقوله و  
الشيخ ابو عبد الله  
الاصمعي - تكملة  
عبد الله

تجدید

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

فهو لو وان كان المظهر صحة العفو والتام فحق المصلحة كما خرج النقص من ايم قال  
 وبما انك سبق ما حققنا غير اني لا يصح عفو لانه المستفاد من بعض  
 وهو بعد انتمى عفو ورتنا لاجد في شئ على ذلك ويجعل به حقوق لانهم  
 يباين بالورثه اذ معنى في حقه وصرح في زمان لا اخذواخذ وهو ظاهر  
 لو قلنا انهم ياخذون لانفسهم لا بخلافه المورث فهم كالنساء المتعددين  
 كاذب مما جمل ولو هو عفو السركا فمصلحة من المستفاد لعنف السركا وكثيره  
 لم يصح لان منفعه لا يثبت الا بالحق والدين مع انه هناك ملك شيئا  
 وانما ملكه ملك ويصح البراءة لانه مستحق للعفو <sup>بشيء</sup> بقرينة المقام ولو على اذ  
 لغیر المستحق فحقه عند ولا يثبت له في ارضه البيع لغیر البائع فانه يبيع  
 ولا ملكه المستوخ له بل البائع ولو باع شيئا من ثلثه فحقه في بقية  
 واحد فليس كغيره البائع ان ياخذ من الثلثه ومن ايسر من ان  
 لانه بمنزلة عقد مستفاد لانه لا يقبل بعقد فاحتمل واحد ان العقد  
 اذا تعدد حقيقة بعقد العقد لان النتيجة باقية لا يخرج من هذا العقد  
 فالوجه ان يثبت اعتبارا لا يتم بتعدد العقد لان اصل العقد  
 السريان لا الظاهر وانتم العقد اذ في العبر ما من التوحد وعليه فوضوح  
 العفو لما اشترط بالاصح اراد في الشئ او غيره كالعيب <sup>لا يخرج</sup>  
 صحيح ولا يلزم مستفاد المصلحة على البائع لانه اقدم على بقية العقد هذا هو  
 حكم العقد المستفاد فاذا اخذ من واحد لم يكن للآخر من شركه لعدم  
 سبق الملك على احقاق المصلحة المستوطنة لانه المزو ضار زمان العقد  
 واحد فكيف يعتبر سبق ملك العفو على آخر ولو رتب البائع العقد

هذا هو الاما القاسم على لا اتي  
فان من يعقوب يعلم اننا اكلنا على  
الملك السليم يعقوب يعقوب  
صلى الله عليه وآله وسلم  
علم انني بعد السكا  
فما اسكا لا ايعده صله التعقيب  
لكونه اقامام ٤٤

CC

فالمستفيد الاخذ من الجميع ومن البعض فانه اخذ من واحد لم يكن مستفيدا  
 هكذا ملكة السابق لم يكن ملاحقا لساكنة وان اخذ من الثاني ساكنة  
 السابق كونه مستفيدا من البيع ويحتمل عدم الساكنة لان ملكة اي  
 ملك المسترعى لا واحدا سواء الثاني استحق اخذه ببيع بالتفعة فلهذا  
 المسترعى المستفيد الثاني بيع فلا يكون هذا الملك سببا في استحقاقه  
 لما كان استحقاقه للغير في وقت استحقاق ملكه وهو مستفيدا في هذا  
 لا يخرج عنه الملكة ولا عن الملكة وهذا السبب في التفعة لا يخرج  
 الاستحقاق في الزمان ولو اخذ من الجميع لم يشارك احد لا في بيع ولا في ثمن  
 سواء كان الاخذ ففقد بالترتيب لما اخذ السابق باللاحق فخرج كل واحد  
 عن عنوان الشريك قبل الاخذ بالتفعة فالسبب في استحقاقه في وقت  
 وفي كماله بقاء المستفيد في حال السبب ويحتمل مشاركة الاول في التفعة  
 في تفعة الثاني في ملكة التفعة. فالاول والثاني في تفعة الثالث  
 بل قيل ان يخرجه على القول بان الاول ملك التفعة لا يخلو حق من التفعة  
 كاعتراح فلا يخلو ولا يخلو لان ملكا صورا احاد سواء الثالث في هذا  
 يستحق التفعة المسترعى الاول لو لم يخرجه عنه المسترعى الثاني فكذا اذا لم يخرجه  
 لا يستحق التفعة بالملك الا بالحق لا بواجب التفعة قبل علمه ولكنه  
 فليس على هذا بتماما والموقف في هذا التفعة اذا التفعة في الاحكام  
 تقاسمها فخرج الملك من يده لا يصدق عليه الشريك ولا يصدق عليه الشريك  
 وتعليقها بالحق في الملكة كونه على اربع اشراك وقانونها في قباها بان  
 القول ببقاء الموقوف والعلية معا بخلاف الاستحقاق في كفايتها في هذا  
 على هذا

لما يتفرقه

على الاخذ كذا القياس لان اول الجمل عند فلا يملكها عليه عليه العدة فيها  
 مع ان يخرجه في اصل الحق من نظر على مقتضى اتفاق الموقوف لعدم حياها في فصولها  
 على ان فان الاحتمال في غرض الموقوف في كماله كذا في ان يستفيد بعض الناس  
 فان كان المسترعى عليه في المستفيد الاصيل في المثال المورس من كماله  
 وهو مجموع نصيبه او نصفه لعقار ما في التفعة ونصفه في ثمنه فلهذا  
 منهم سدس الموقوف ونصيبه اربع سدس المالك لان النصف مخصص له والنصف  
 بينه وبين المسترعى الاول فلا يكون له ثمن الا اربع هذا الموقوف بالتفعة ما في  
 الموقوف ثلثة اقسام سدس المالك وثلثه في حق الموقوف وثلثه في حق  
 الثالث في بيع الموقوف من ماله وعشرين خروجه في التفعة في ثلثة حق  
 الاول ثلثة سدس وحظ كل من الاخير سدس في ثلثة حصة سدس في ثلثة المالك  
 ولما في اي المسترعى الاول اربع سدس من المالك لا علم وثلث سدس  
 الثالث والثاني في ثلثة سدس المالك ففقط في حق الموقوف من ماله و  
 عشرين لان يخرج السهام البعثة ستة وثلاثون سدس تارة في يخرج  
 الرابع وتارة في يخرج الخمس مما استباها فلما بين الموقوفين ماله وهو  
 عشرة في ستة مائة وعشرون للتفيع ستون بالسرقة وعشرون  
 سدس الاول وحصة كل واحد اربع سدس المالك والثاني عشر ثلثة سدس  
 سدس المالك وثلثه في حق الموقوف وثلثه في حق الموقوف وثلثه في حق  
 القول بالتمسك على السهام وعلى القول الآخر في حق التفعة نصف سدس  
 الثاني مع سدس الاول جميعه وثلث سدس الثالث ولما في نصف سدس  
 الثاني في ثلثة الثالث وثلث في ثلثة الثالث في ثلثة وثلثين

ما في حق الموقوف  
 من ماله وعشرين  
 في حق الموقوف  
 من ماله وعشرين  
 في حق الموقوف  
 من ماله وعشرين

نسبة ثلثة الى واحد هي  
 المربعة

ما في سدس م  
 ولا في سدس م  
 ولا في سدس م





هذا كله من شقوت كذا  
 عدم التعديل انفسه  
 حتى ينفصلوا من كذا  
 ومن كذا صديق  
 فكذا من كذا  
 وهو كذا كذا  
 فكذا من كذا

جمع الثالث فليس كذلك فاحد من اثبات بربع وهو نصف سدس فيكون  
 له اسدس من المصل ويصح من اثباتي عشر لافها في ج نصف السدس وهو  
 ادق كسر السدس السادس لو كان الشفاء الاربعة فثباتا فخصر احدهم  
 اخذ الجميع وسلم كل الممن او تروى كاذبة وتروى ذلك بلا فرق في خلاف  
 اصله معلل في الاول بانه لا يستفيع الا في غير موجهاته بل بانه مر بها  
 ياخذنا ثانيا من شقوت الصفة على المتروى والكل كاتري وفي الثاني بان

الصفة مبنية على الترتيب فيتم فيها على موضع الوفاق وظاهر كاتري  
 انه موضع وفاق فانه لا يعم في اداة السعة بحيث يسئل التبعين او يظن  
 استواء الغاية مع الحاضر مثل سائر الغايات لسكونها في جميع  
 لم يكن اجابا على كذا القول هذا في جميع المراتب التي يتوغل فيها  
 السعة لتبعين الصفة ووجهه ما بيننا وعلى هذا الغاية فان حضر  
 آخر اخذ من الاول النصف وترك فان حضر الثالث احدا لم يترك  
 لان الموضع استعار حتى يطلب الحاضر لا يترك لافا فاحضر فلهما  
 اخذ والترك واذا الاول قد تم فمما كان اخذ واحد الجرم وهو قائم على  
 الاموال ثم فلا خيار فلما لا خيار له فان حضر الرابع اخذ الربع وهو حقه  
 لا غير وتروى فليس فيه مخالفة الاصل الا من جهة الترتيب كما كان في غير تقديره ولو قيل  
 ان الاول اخذ الجميع او يترك لما واما الثاني فلما اخذ حقه خاصة لان  
 المسندة وهي تبعين الصفة على المتروى منقصة هنا واخذ النصف عطا  
 على اخذ حقه فيكون مائة تحية الثاني في امور ثلثة اخذ الباقي او النصف  
 او الثلث لكان وجهها لان المصل بقاء الترتيب في اخذ الاول باي نحو امكن

ولا يعارضه

ولا يعارضه اصله الاقتصار على المتق عليه التقدمة كاتريتها في تقى  
 فربما وجهه الذي يتوجه به وبالعكس وان استعمل به وبالعكس يكون  
 الاول استعما بالان التبعين لهذا الاصل يعقبن كذا اخذ الثاني من ثلثه  
 حتى حقه لو كان يكون خرج حصص الثلثة من الثلث الاول باخذ الثاني في ثلثي  
 على اصحها مضافا او ما لا يخص القاية لانه الاصل عدم الخروج من غير ولا النقاء  
 كل لا يقتضاه ان يكون بالثبته في الثاني فيخرج فان استعمل اخذ الاول  
 وان امضاء للثاني صار له وان اخذ له نصف مائة وان راسا عامه لا  
 المتروى عليه فان استعمل الحاضر دعي لم يتطل السعة قطعا ولكن  
 كان للثاني شيئا اخذ الجميع مصله ويصح في نفسه هو نظمه نحو الاطلاق وتماثل  
 وكذا لو عني ثلثة او اربعة او اربع الجميع ان شاء الا في واحد من  
 فيا وقال بالتفصيل الذي قلنا انه يقتصر الاصل ولو حضر الثاني بعد اخذ  
 الاول فاحد النصف فاقسم حضر الاخر وطلب السعة حتى التمس  
 لان حقه متابع في الما خذ لكل من هذا لورده الاول يعيب فلهما  
 اخذ الجميع لان الرد كالعفو ويحتمل سقوط حقه من الرد لان الاول له  
 ضعف لرد العيب فكانا لو مرجع الى المتروى مع او هبة ولما  
 كان له انما قبل الفسخ ولكن المعتبر الاول كان تقوى اجم لان الرد بالعيب  
 خرج الحد لا انشاء سبب لملك الجديد كما في حد علة الفسخ من الرد هو تحقق  
 الملك فيستحق الموجه بسقوط حق اخذ الثاني من ثلثه لا انشاء  
 الملك الجديد فالا فليان يعطى بالاصل اذ المصل عدم رد العلة الثانية  
 الا بقدر تحقق العلة للاول واذا هذه العلة لم ينفذ لم يرد

اخذ ثلثه

وذلك



فأما إذا استقر حق المالك في الثمار ولم يستعملها المالك أحد <sup>غلتها</sup>  
 كما في حق المالك في الثمار والبناء على ما أخذ من حصر المالك في سنار كره  
 في الشفعة وفي الغلة كما في بيع ذلك وقيل بل من جعلهم المساركة إلى  
 الشفعة فيظهر عدم القول بها منادى بطلان ذلك لأن ملك الثاني لم يتحقق  
 إلا بأخذ حصة فقبله كان الملك مضمرا في الأول ونماء كل ملك للملك الآخر  
 فلو لم يأخذ أحدهما حتى يحضر الآخر لم يثبت له شفعة  
 على القول بعدم الفور بغيره بل عليه جميع على أن كان بل خلافه فيما لم يكن  
 من أخذ فكان مقصرا عما أتى به فلو أن التركة إنما هو عذر هو ترك  
 ملكه وبذلك التمس في مقابلة ما لا يتفق ببقائه فلا يكون مقصرا <sup>في حصة</sup>  
 وتردد فيه في الشفعة كون ذلك عذرا ما لا ضرورة له بدفع حصة <sup>المستوى</sup>  
 ولأن الشفعة منسبة على المقتصر فيقتصر فيها على موطن اليقين بل فيقول  
 الثاني حتى لا يبطأ بالآخر وهو لا يطرح قول كل من <sup>هو</sup> أحدهما  
 أخذ الجميع أو ترك الجميع مطاوعا لأصل بقائه هذا الوجه في عدم سقوطه  
~~في حصة~~ إلا لعذر من المقتصر به وليس له حتى يتسدد ذلك مع قوله بالملك  
 حينما هذا لعدم النظم فلهذا لا أن يقرب أن الملك في أصل الزوج في خلافتين  
 حتى يستجيب لكيفية فروع باب أولى الشفعة أما لا تشمل هذا الشخص مع  
 المال فكيف في نحو ذلك ولا فكيف يخص في نحو تركه إذا لم يكن  
 مما استقر عليه سائرهم جميع فبطلان الثاني مع أن ظم الكل أن هذا عذر في مانع  
 عن اقتضاء الشفعة لا أنه ملك في أصل المقتصر فلهذا على أن أموال الدولة  
 بعد حرقها لا يمكن الكراهة جواز كل من في لزوم تبرج حده بهذا القدر فيقال

وتنضم

بأخذ المالك

بأخذ المالك إذا دفع المالك المثل في حصر الغائب دفع إلى المصنف فان  
 خرج المبيع مستحقا للغير فذكر الثاني في المستوى دون الشفعة الأولى وهكذا المالك  
 على المثل كما في ذلك لأنه كان في عدم الشفعة الأخذ من الغير ولا استحقاق  
 جميع الشفعة على المستوى فأخذ بعضهم قبل بعض لا بغير هذا الحكم لبقاء  
 الاحتفاظ فكان الأخذ الأول لا كالمسحوق المتأخر لاستوله الجميع في الاحتفاظ  
 ويمكن أن يكون هذا هو المراد من الشفعة التي يجب قال في ذلك ونعم ما قاله في كل  
 ما أن أخذ الثاني ليس بمنعيا على الأخذ الأول بل يقتضي الأخذ جديده وصيغته  
 خاصة كالأول وملك الأول الجميع لا يرتفع من أصله بأخذ من بعده بل من  
 حيث أخذ ومن ثم كان مجموع البناء المستعمل فيكونه كالثاني في محل المبيع <sup>حصة</sup>  
 في حصة المثل فان المستوى لم يتسلم من غير الأول والأول أحد من الثاني نصفه  
 الثالث دفعه إلى الأولين أو إلى الأول بعد منه على احتمال السابق من جوده  
 على المستوى غير جدد وبعضهم جعل حكم غير المثل كالأول والفقهاء ما اتفقوا  
 فكل منهم يسير ما سلكه من سلكه لغيره كالأول وهذا حسن انتهى ونعم قوله  
 من هذا المذهب المسمى بركن والمحقق المسمى بفتح وكذا في الأولين بعض الفقهاء  
 فثبت خبران هذه كلها ذوات الأصل الذي يتوابعه المور وهو أن الشفعة  
 شفعة المتأخر لا تسقط بأخذ المتأخر من المصنف كله فان مال هذا الأصل إلى  
 أن أخذ المتأخر ليس لأن تلك الشفعة لا تسقط أخرى أو سبب الملك هذا ليس  
 إلا الشفعة فتلقى الملك يكون من المستوى لا الشفعة إذ الملك يتبع السبب  
 لا غير وتوسط الشفعة بالتملك في البين ليس لأوامر له حال المستوى ودفعها  
 للمصنف من حصة المصنف من الشفعة منه فهو أمره ثبت على حكاية الأصول والقواعد

لمجد و دفع الضرر عما لم يمتد في سببية الملك للثالث بوجه والجماع  
 على ان الذي لم يمتد على وجه السببية المطلقة من الملك لا حل هذا السببية بتبادل  
 للباقي هذه سرعية قرينة وكان الله جعلنا ثباتهم جعل ثمة قرينة عليهم  
 فما دفعهم اليه كان بعض قرينة فملكه محمد الاخذ سواء خرج المبيع مستحقا  
 ام لا فالأصل بقاء ملكه لهذا المبيع المذوق فوقع عليهم خد ما جعل الله مالاً لهم  
 وهو ما دفعه الأول ولو لا هذا الذي ذكرناه مذهبهم لما صح شيء ما ذكرناه  
 كما لا يخفى فالحق من هذه الحقيقة كبر ذلك ونقص حيث اهلوا الايراق في الأصل  
 اخذوا بمقتضاها في الفروع فذكر المبيع لو كان المستحق ثلثه فاخذ الثمان  
 الجميع ثم قدم احد الثمانين وسو غاله اخذ حقه خاصة لا الذي ادى  
 احد الثلث فان حضر الثمان فله ان ياخذ من الثمان ثلث ما في يده فيضيفه  
 الى ما في يده الأول ويعتسما به فيضيفي فكون الثاني عايناً في بعض حقه والملك  
 فلا بعض الثمان فحصة بطلت فحصة لأن العنوعا البعض عفو عن الكل على الله  
 فحصة ومنه يظهر الثاني في هذا الحكم على اخذ حقه خاصة والمنفذ  
 من الأول ملكاً بانه اخذ بعض حقه والثاني ملكاً بانه اخذ حقه بعضاً من حقه وبما  
 من من الثمان في الثاني بانه اخذ حقه خاصة لا بغير ملك فحصة بطلت فحصة  
 والمنفذ عليه اذ هو صريح في اخذ حقه خاصة باغية التفرع مع حاكم بانه  
 اخذ المشتاع بينه وبين الثالث ويكفي دفعه بان الأول ناظر الى اصل  
 الاخذ والثاني الى وضع اليد فان الثلث الكل حقه خاصة وكل من لا يمكن  
 وضع اليد على الكل الا في حق الزود والرد مشاع يلزم ما ذكره فهو ملك عايناً  
 عما في من حقه بل في مقام وضع اليد يخرج بعض حقه من حقه ما وعليه

في غير ذلك

فيشكل الظاهر كل من تعرض المسئلة لتسليم الثالث معه ومع الأول دون الثالث  
 اذ مقتضى ما ذكرنا ان الثالث ينبغي ان يرجع الى الأول حيث ان بعض  
 حقه في مقام وضع اليد في حقه كيف لا ولو لم يكن الاخذ بعد رخصة مع الأول  
 يلزم ان لا يمكن اخذ الباقي المخصص مع المصور ودفعه واحدة المذوق  
 ان كل من اخذ حصة قبل التسليم في مشاعه وحقها لهما والى طلب التفرع  
 ح مع كونه على حقه في الأصل جاز في الغيب ينبغي ان يكون المذوق في حقه  
 بل في الحقائق لا يعقل الوقت بينهم بين الحاضر في حقه فاما في حق الله  
 محتمل ان لا ياخذ الثالث من الثمان شيئاً الا اخذ نصفه في الأول فليس المستفوع  
 اقله ثانياً على ان فعل الثاني لا يبعد عفو عن السدس والا فحده بط حقه  
 لأن العنوعا البعض عفو عن الكل على الاحتال السابق واما اخذ حقه  
 في الجملة اذ جعلناه غير معين المصنف الثلث في غير الثلث لا يكون ذلك عفو  
 عن السدس بل في غاية القوم كما خرج اليد في غير اليد بل في ظاهر من هو كاتري  
 غاية الميل اليه كيف لا ولو لا ذلك لم اسلم اسباب الاخذ بالبيعة في العاين قطعاً  
 وفي الدخلى ان بعض حقه في النظر للزود بعنوعا البعض حقه في الموضع  
 السبعة مائة ورجوع بعض المتأخر الى بعض المتقدم لا الكل الى الكل الواجب  
 للرجوع لا يرجع والتفصيل في تبيين الزود على المتقدم من حقه في الجملة فاما  
 ما في المتأخر في هذا الاحتمال اجملي وعلى الأول فحصة الغرض من تمامية عهده  
 بالبيعة الى الخاء المستفوع لا بالسبعة الى مجموع العقار وذلك لأن الثالث  
 اخذ من الثاني ثلث الثلث ونحو حقه مضره فيخرج احد الكسرة في الزود  
 اعني ثلث ثلثه وذلك لثلاثة فنيق في الثاني برهان منها في يده الأول





فصل المستعمل حين يتم الباع لا أحد لم علم السفيح فله اخذ الاول والثاني  
واحدهما والفرق بينه وبين ما سبق قوله لو اشترى انسان مئتين من احد  
ان العلم ان الشئ في نفسه واحد ولا يحتمل ان يكون للواحد شفعة ولو اشترى  
وهذا السرا مائة من لبن العطف فله ان اخذ الاول فيشاركه الثاني  
اذا لم يكن له ملك وقت شراء الاول فلا يقيس له شفعة وان اخذ الثاني  
احتمل ملكه الاول لكونه شريكاً وقت بيع الثاني سواء لم اخذ منه  
اخذ فان الاحتكاك على كل من الشئ برز فان كان ظم ما هنا قد يوذ  
بجمله فيكون قوله وان اخذ الثاني احتمل ملكه الاول وعلى ما حذرناه  
من سيقط الشفعة مع الكثرة للسفيح اخذ الجميع او ترك خاصة وفيه  
نظراً في المسئلة الطارئة ما وجب الشفعة ولا فان كان الاول فلا حرج  
لتخصيص الشفعة بالسفيح الاول وان كان الثاني فلا وجه لتفريق الله  
تخصيص الشفعة بالسفيح الاول على سوية الشفعة مع الكثرة اذ في  
لا تثبت لغير الاول على القول بان شرط الوحدة في هذا ما في نفسه  
من ذكره الشئ فله ان يحد في نفسه كقوة الشفعة الا ان في نفسه  
تفريق عدم كون من قد يذو ذلك ظم مدارج فيكون مذهب مثل ما سبق  
حيث ينفك الشئ في نفسه في نفسه انهم ينظر فيه في القول بما اذا  
تلك تليق في احد منهم شفعة في نفسه فاهو في الاستمارة وهذا وكذلك قد  
عنه حارس فلا تعيد الفصل الثالث في كيفية اخذ ملك السفيح  
الاخذ بالجمع وان لم يجمع اذ كان في مائة الخيار لم على ما في الكل ان  
كان للمؤثر والمشتري كان للبايع او لبايع واحد والبيع في المصير لا عدم  
الاستقال

وتنوع في الشك

الاستقال الا انقصاء الخيار وصغيره ما اذا كان ابيض عدم علم الخيار لم على  
السفيح مع تصغير القول على ما سبق مع سفيح ذلك اذا كان للمشتري  
اليوم بلفظ الجمع العلم هناك الاجماع المدفوع عما تقدم في صدقها  
لنفي ومجوز من فاصف منه قوله نفى عدم علم الخيار من الاجماع  
الاخذ بالشفعة في زمن الخيار والاول لا يجوز للسفيح ان يراجع على السفيح الا  
بعد انقصاء لعدم تحقق ثبوت ملكه فان ثبوت الملك بعينه سقوت هذا  
فيرو عليه ما سبقنا من ان اي دليل دل على اخذ كل واحد من الطرفين  
مع انما في الاجماع مثلاً ما او اي دليل دل على ما تقدم في ذلك في الاستماع  
الاخذ وصغيره وهو ما يخرجه اخذ انهم الى انقصاء الخيار كما هو مذهب غيره في  
الى بعض الاجماع ولا نرى نفى انهم اذ علموا ان لا ينظر في اخذ مع عدم حرج  
اشترى العرفانته وهو كما ترى بعد كون التما تاهلا لاخذ في فائدة علم منه  
و بالمجمل تعقيد اطلاق الشفعة بتواتر الخيار وتواتر اخذ الا في خيار  
ومقتضى تواتر اخذ لفظاً لفظاً لفظاً خياراً فيهم ولا معارف في هذه الاصول الا  
ما ذكره ولا يعلل في منها المعارضة وقد نقول ضد انهم بعد تصغير ما ذكرناه  
انما خيرة انقصاء الخيار جاز لا لازم من جهة قبيل من عاب عبيد الا في  
دليل سوى ما ذكره على عدم لزوم اخذ منه هنا ونقوى ما اخذ قد يكون خلا  
كما نرى عليه في معنى ذلك فيظهر من المشهور انهم اطلقوا اخذ بها لنفسه في  
سواء في النسبة الى اخذ الفطر احد من واحد خلا في الاستماع في الشفعة  
بلا ساهله عليه في مقابل ما ذكر وهو بان يجمع يا خذ الى المبيع السفيح  
ويذفع التمسك في المشتري بالمصير فيملكه اي حتى تحقق هذا المبيع في اخذ

منه حمله على الاول  
حجة في الحقيقة بينه وبين  
نظمه جاز في ذلك  
الاجماع من العجائب ٢٢



في البيع

فدا يملك الجرح اخذت له ماله وكون احد القيد من ماله وكون احد القيد من ماله  
 يكون جرح اخذت له ماله بالسفعة الا بيع دفع الثمن او استوفى المشتري بالبصر  
 او استوفى المشتري من المبيع من اخذ هذا المبيع لا يجوز وضع اليد ولا يجوز  
 انواع المستوفى من المشتري قبل اخذ احد الامرين من المبيع من جرح ماله  
 الجرح كان له على ما صرح به الاصحاب لا يجوز ان يترفع قبلها معنى  
 فلا يكون سببا في حصول الملك لا في ماله ولا في غيره ويكفي دفع الاول بعد اخذ  
 بالسفعة من الماله الجرح اخذ الفلح ولو دون احد القيد من ماله في كل ما به  
 سببه اخذ بالسفعة للملك به عليه حرجه وحضره في العلم به  
 لا مكانه بالاشارة وعونها وكون المبيع من اخذ الاول الفلح المذبح  
 اول المذبح اخذ الجرح وضع اليد صادق قال اصحابه اعتبارا بالترفع  
 وكانه خلت بين اخذ بالسفعة واخذ المستوفى ثم اخذ المستوفى  
 وصديق له دون المذبح والمبيع هذا اخذ بالسفعة لانه اخذ فله خلط  
 بينه ولو سلم فاقضاء الدين الفلح في الماله خلاف الحق على ان الاصحاب  
 صرحوا بعدم جواز المذبح قبل اخذ الامرين من اخذ فصاحوا لا اكثر منه على  
 ان هذا الدين يملك المبيع كما ياتي فكيف يملك هذا الدين من ماله الى اخذ  
 الفلح ويملك المبيع فان ظهر ان هذا القول لغا فلا فدا الملك قبل اخذ الامرين من  
 نقل به هذا المذهب والافلا اجماعا كقولهم اخذ له وملكه وما يشبه  
 فانك من الافلا فالدالة على اخذ وهله اما حتى يملك المبيع من ماله فيظهر  
 المضمون فانك مبيع دفع الثمن المبيع مع ماله او يرضى مع دفع الثمن او  
 الرضا البصر فيكون كالفلح في كون احد الامرين من ماله سببا للملك على المذبح

وكونه من ماله

وأنه من ماله  
 فانظر ان في المذبح من ماله  
 صرحوا بذلك في المذبح من ماله  
 وبما ان المذبح من ماله فكله اذا لم يصر  
 اخذت بالسفعة من الماله

في البيع

في البيع

وتشترط فيها الا يصرح بكونه ماله لا يملك السفيح عجز الفلح بل يعتبر هذا الملك  
 او يملكه ماله من المذبح من ماله في ماله لا يملكه الا خلا بينه وبينه  
 او مرفوع الماله الى المالك المذبح بالسفعة وقضا الفلح بعد دفعه فقال ان  
 دفع المذبح حصول الملك لا دليل عليه الا صلح عدمه بالسفعة في ماله  
 اذ لم يصرح بكونه ماله وبيع هذا المذبح غير شرط في ملك المذبح ولا في ملك  
 المذبح شرط في جرحه بكونه ماله فورا كما اخذ في بطل السفعة به وبيع الثمن  
 واما في السفعة فله ايام والرواية فله ايام خلا فله ليس كلام الاصحاب فيها  
 في شرط ذلك المذبح فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام  
 الفلح والفعل حيث قاله في شرط الملك ماله يدفع الثمن والرضا البصر  
 في ماله فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام  
 فالقول بلا فارق والمذبح عدم المذبح ماله لا يصرح بكلام الغنية في ماله  
 المذبح عليه فانه وان كان بعد تمام حكمه وضع ماله الملك اخذ الا بعد دفع الثمن  
 فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام  
 في القيد من المذبح وعدم المذبح الرجوع الى ما هو العدة في الكلام قد استقر على  
 ذكر المذبح على الاصل والفرع اجمع بعد ذلك فله ايام فله ايام فله ايام  
 في ماله فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام  
 على الثمن في مقام التفصيل قاله في ماله عدم ماله عن الثمن لانه يملك المذبح  
 اذ وضع المذبح في ماله فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام  
 فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام  
 فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام  
 المذبح على المذبح وتضمن المذبح ماله فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام  
 فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام فله ايام

وكونه من ماله

دخالتی فرمود و فرمود که بدو شد لغ صدق بخند

لا بعد دفع التهم وهو انهم لم يثبتوا على انهم اهل السجود لا بعد دفعه بطريق  
 الا ان بعد دفع التهم على الاول فكون هذا المصداق اصل سوا الحجة  
 لتبسيطها المتعلق الذي قال لا يقدم اليه وجه الاول كما ربط له مسبقا فخذ  
 مع ان المخرج بان كثر طعننا وادرجنا كانه من نفس التهم وانه عدم الملك  
 انه لا خلاف بين العلماء كانه لا يثبت بغيرها فمما لنا الاجماع المستفيض وحسن  
 مزياره لا يقدم في التاجيل قلته ايام ظاهره ان قوام هذا الحق دفع التهم فانه  
 ليس مثل سائر المعاديات في الاحتجاج في العدة والردع بحسب العقيدة والتمسك  
 بوقاها لا بد من دفع التهم او معاذ الله عن طعنهم لم يرد دفع التهم فيجب عليه ان يدفعه وان لم  
 يكون ذلك من الجنب الملك الا انما كانت في حصول الملك كما جاء الملك  
 في بيع العتق فان دفعه او ربحه بالصبر يعلم الحق والافاضة والتمتع والتمتع  
 المتعلق كذا في قوله هو اطلاق الحسن الخ وبقوله كلاما في اصحاب قطع النفقة بعد  
 التملك او انقضاء مدة الذهاذ والى في بسطة التاجيل بدوى وقصرهم يكون  
 التملك المتعلق للشيخ اعني عليه دليل على ان المصلح بعد عدم كون النفقة  
 عند حتمه قد خرج تحت حكمه فلو انوا بعد دفعه ويخرج عدم انقضاء المال الذي  
 الى السعي الا بعد التهم مع هذا التوازن في دفع التهم فانه لا بد من دفع التهم  
 المصير الى دفع التهم في دفع التهم الملك اليه بل الصبر في دفع التهم  
 من هذا الكلام الى حتمه ما بطلناه من كون المصير في دفع التهم في دفع التهم  
 يكون دفع التهم في دفع التهم الملك او كذا في دفع التهم في دفع التهم  
 عباد ولا اثر لمن الدلالة على ان النفقة ملكة ولا حجة في دفع التهم  
 بل غاية انها تورث احقية الاخذ بالسجود وجوز الاحتجاج ما ذكره في ملك

اختیاراً و فی حق کتبہ خیر ملک و افتخار

[illegible]











2. لفتا

الاستقصاء في عقيد العموم في الحال على ان يثبت التسعة للغايب في النفي  
 بدون التفصيل بين طول الغيبة وقصرها وكذا بعد العذر او بعده  
 يدل عليه مضافا الى عدم الخلاف في عدم سقوطها بالعذر مطر ولو اهل الماخ  
 بعد عمله بالعقد السعي والتوكيل <sup>فيما لا يحد بها مع</sup> امكن اجماعا ان يكونا اطلاقا  
 المصطلح ونحوه فانها لا يتطابق وان يمكن من التوكيل والوفاء ان العذر على من  
 يبرح الزمان وطبيعة الاول ليس مضافا للعوض حتى يجب التوكيل بخلاف  
 الثاني فان وطوره يتاخر العورة فيبقى المولى في السقوط حتى قطعه  
 قيامه اقرب مما كان في نفي انية الوفاء العذر على من سارع الزوال  
 وطبيعة الاول ليس مضافا للعوض حتى يجب السعي او التوكيل بخلاف  
 الثاني اذ عورته في قبول القضاء وفيه على المتقاضي من حيث وجوبه  
 فانك قد عرفت ان العورة اصلها العذر لصلح في فروع هذا المصلح بعدد  
 العذر في حكم ان القاء على السعي او التوكيل لا يصح منه ولا يكون الاخذ  
 بالتسعة ما قبل الكافة فتوى ونفاه لا بعد عذر ولو اطلاق ثبوتها للغايب  
 خارج مودع الحال في نه فبالا لا يصح خبره في نفي عليه خبره ماعدا الموطون  
 يمكن من التوكيل <sup>فيما لا يحد بها مع</sup> فيبقى اصالته السقوط على العورة  
 سليمة لا يفي ان العورة في نفي عورته في نفيها ولو عجز التسعة جماعا  
 وان لم يثبت على المطالبة خلافه لعذر العامة كما في مرقط التسعة  
 مستد حاشية على المأخر والسالك في المباد كما لا حد لها في السعي والتوكيل  
 في اول وقتها امكن عادة فهو توكيل العورة مع جمل ان يفتي بالسعي فيكون  
 تاسيسا له لبيان العورة <sup>في التسعة مطلقا</sup> بعد ذلك بالتسعة لا العذر كما في مط





وَأَمَّا إِلَهُ فَقَدْ حَقَّتْ  
أَنْ تَكُونَ الْإِخْلَاقُ  
الْعَظِيمَةُ لَا يَسْقُطُ  
فَكُلُّهَا بِحَقِّهِ الْإِخْلَاقُ

الفقه في البيع

[illegible]





ولوله يا حنيفة المستوى فنفية تفصيل ما في في أو في الفصل ولو كان الحسن محبلا  
فلاستطيع الأخذ بكلامه بخصيص لأن الإجمال في معنى الشيء على الشيء لا يقتضي  
بطلان جملة من العباد كما لم ينعى عدم الخلاف فيه بل في حوزة الأخير أن كان ظ  
حملة أخرى مع الدليل التي خلاصة ما يأتي في الأصل والأطلاقا وكون الإجمال كغير  
من الحسن ولكن عندنا ما تم كغير ما في المعنى الإجماع من النص في الدليل أن  
يخصه به أو غير المستوى في المعنى إذا لم يكن ملما كما هو المسمى بل في نعت  
أنهم صرح أن الذي صرح به هو هذا لا يخرج إلى ما في خبره عبارة لف من قول  
أما النص في إذا طلب المستوى لم وان كان ملما وإذا كان العباد الذي عقله نعت  
مما عبارة لف ليس عنقابه إذا ~~هو~~ الحق الذي عن عدم الله تعالى في العلم  
الذي فقهه به جميع أرباب هذا القول في قبل السمع فتعزى إلى جماع بل المستوى  
منه كلك ~~في~~ بما بعد الاتفاق في مرده وهذا شرط موزع والغالب  
أنه ~~في~~ إذا لا يطاق الكيف لما لا يجمع عدم الملاحة فلا يكون موزع  
حملة حتى استعاد الجواز في بطلان ما في القول بوجود النص في لم إذا طلبه  
المستوى بالمرء سليمان في مخالفة الجماع والمستوى بل موافقا لما في عبارة الكل  
وكيف كانا نفعنا أنه لا يظهر مخالفا ما في في كماله ~~في~~ مستأنسا بالدرج في المعنى  
والأطلاق في حوزة مطالبة النص في الكيف العوائق وعدم معاوضة إطلاقا  
السبعة لما وجد بعد كونها ذممة موزعة حكم ~~في~~ وهو أصل الاحتجاج ~~في~~ أما  
أن المستوى يرفع اليد عن قانون حفظ الأموال ~~في~~ أم لا فلا يلزم نقل بطلان  
بأخذ بالمرء في حوزة احتجاج مطالبة الموكل معجلا وما ذكرنا يظهر أن القمعية يلزم  
كفينا كما في صحيح المغنية وفتح وفتح أولى ما في المتن إذ الموضع أن لا دليل

[illegible]

الكتاب

المستحق من كونه وقع التمسح من انما اخذ لا سيما التمسح منه بعبارة  
 لا يجوز ان اخذ له فورا ووقع التمسح من خط ما به التمسح في التمسح  
 والوجه ان الظاهر لا يلزم دفعه جميعه بدو الخط انما كان بل لا بعد العدم اذ  
 خود التمسح فالتمسح ان لا يوضع الا بالتمسح من انما اخذ لا سيما التمسح من  
 المستحق من كونه وقع التمسح من انما اخذ لا سيما التمسح منه بعبارة  
 لا يجوز ان اخذ له فورا ووقع التمسح من خط ما به التمسح في التمسح  
 والوجه ان الظاهر لا يلزم دفعه جميعه بدو الخط انما كان بل لا بعد العدم اذ  
 خود التمسح فالتمسح ان لا يوضع الا بالتمسح من انما اخذ لا سيما التمسح من



تخصيص هو خروج المدين عن سقطة الصفحة

[illegible]

المستعدين

احرمي

أحدهما الواحد أو أكثر من الشئ من جهة واحدة بعقد واحد فكل سريانه  
أخذ شفعة خاصة لا أخرى أيضا لعدم التولية في الملك الآخر وعدم موافقة  
اتحاد العقد فجبدها حتى جبهه ولو اتحد السريان في الملكين فله أخذ الجميع أو  
حدهما أو كل واحد من كل منهما شفعة استغلا لا خلاصا لعدم زوال الاستغلا  
باتحاد العقد والحقوى وهو مذهب العامة لا خلاف في تيمنا ذكر ولو ترك الشفع  
الأخذ للعذر فلا شفعة شفعة جماعا ضمنيا وفيها محققا وعكسا في الإنسان  
المير من رابع وليد وإنما الكلام في حصول الشفعة لموضوع العذر هل هو  
عبارة عما سبقه من يتبع معه الأخذ فيها كالمير بالبيع وليسيا نه الغيبة و  
الحبس **فيها** الأخذ بطلان الشفعة وعلما بأصلها بشرط الفور من الأمانات  
بدليل قطعي ووقع كلما بعده ذلك التامر في الما وموافقة والعقدان في المصالح والمك  
في رد من صدرت منهم من المصالح والمك الصحيحة كاهوط في حيث قال بعد  
المسئلة المتبعة في العقد بطلان لكل أو لغيره وخرج المبيع عليه والعقار في البيع  
قد يعقل في غير فبين خلاف ذلك شفعة بما لها لا بطلان للعذر انتهى فان  
معتقوه استناد القول لا في جميع مذهب وأقاموا ظهوره في البيع إنما هو  
لاجل كون تلك المسئلة كمال الأصل التقيني لا في جميع مذهب لا خطأ مجموع كلام  
بلوكنا كلامات المير بيمينه وجان في كون غيبة المير في الشفع عند الشفعة  
الثاني معناه إلى حديث رفع الشفعة وبغيره بناء الشفعة وإطلاق ما في  
الأجلة مع يرد على كلاهما غير أن في استنباط الترتيب لا في تحقيق الاستحباب على  
العمل ولا يكون الترجيح إلا في الدعوى ومصلحة فلا كان مطلقا في الأصل عند  
الاستغلا الشفعة بل في الفور من قبل بالاستقاطا غير دفعها في تبيين

الغدير بالصلح إلى اختيار القدر بحسب العادة بحيث لو لاه لما اقدم على  
 اختياره اما لو اقدم على الاستقامه فليست قطعه ولو لم يكن له كان الصلح  
 كان له باختيار الغدير العظمى ومثله انتفاء شرط من شرائط الشفعة فان  
 الشرط لم يمتنع فباختياره يوجب الحفظ ولو بعد ٥٠ سنة لا يرد ان يعلم  
 القدر على التمسك عند الاطلاع فيه كان عندنا بحسب لولا ان اقدم على التمسك  
 فالتمسك من الغدير هنا ما حدث بعد جماع شرائط بل ما يخصه في الغيرة  
 فلا يعتد رتباً مع الغيرة لانه لا يملكه فلو ترك لزوج كثره التمسك  
 لا ياتى به في طهره ثم ذلك بعد استقصاء التمسك الذي يجب احتسار  
 نفسه العجز لا مطلقاً بل هو العجز ٥٠٠ اصل السقوط بغیر الغيرة اما  
 لا يعتد بتفصيل ولا تولى ان يكون له ولو كان جليلاً فبان على حيث كان  
 ما يختلف الاثر في اختلافه فقد رتب في سنة ١٠٠ في كل ما خالفه في  
 التمسك لا التمسك الذي وقع عليه لعدم قوة الحقيقة لم يتوان من اخذ لشفعة  
 العقد الواقع في الواقع بل في العقد وهو في صيد كل من يطلع على العقد  
 وفقاً دعي في التقطع معجز ومرتبه لم يطلع على العقد راساً او كان مجموعاً  
 نحو هو حاجي عنه اصله في توكيد التماسك ولا يحسن فيه الحق في  
 الحق فالتمسك القادر على التمسك لانه لا يملكه في حق من يملكه بقا المال  
 في الواقع لا مال بعد وراثة ليس بملك للمسلم الاستمانه مع ان في الواقع ليس  
 بملك بل ما عجز او المحبوس بملكه ومرتبه فيكون في الحق لو كان لا يملك  
 او ظهر له ان يبيع سهامه فله في اختياره في التمسك او ان يشره لنفسه  
 في الغيرة فان الاثر في تملكه في الاختيار اختلاف التمسك على ان التمسك

او في المجلس

من اركان البيع فله به جمل به كما هو ادعاه انه شره لشفعة فبان ان  
 ادعاه ان يشره الكل بمن فبان انه شره لشفعة من بعده او بالعكس وان  
 استوى التمسك وحده فبان انه شره مع غيره على تقدير توكيد الشفعة مع  
 التمسك كما في رواية ابو العباس لم يطلع في شئ ما ذكره في مباحثه اجدد المام  
 وبعينه يوم لم يطلع في شئ من الشفعة كما في رواية منعه شواها  
 وبما فيها اما ما انضربا قبال السقوط في حق التمسك في حقنا وان لم يشر على الضرب  
 يقع كل ما يعوق به دون العلم بالاختيار على الاصل ولذا يلحق التمسك بالبيع  
 لغيرة التمسك ان يبيع بغيره في حق الضرب لغيره بعد فله ان يبيع  
 بدون الاختيار بل في مال كعدمه مطلقاً في خيار الغيرة لشفعة الغيرة في حيث لم  
 لم يكن له دليل على اصل مسودته سواء ولو ظهر له انه شره لشفعة فبان  
 انه شره بالكلية او انه شره الكل بمن فبان انه شره لشفعة فطلبت  
 شفعة بخلاف الاشارة في غير ذلك فبان بالكلية او في الاشارة فله  
 وشفعة المرد ولو يرد على الاصل وهو من الاصل فبان على هذا  
 تقدم المظ على الاصل فان الاصل بقاء الحق حيث كان كل حق اذا استعفا على تقدير  
 لم يسقط على تقدير ان يوافق الاصل بقاءه الى ان يعلم التقدير بسقوطه بمجرد قد التمسك  
 ليس الا على احدى العدالت بل في بالادوية المورثة في حق كل واحد  
 منهم على الاصل لا بد من الاصل في الشفعة المتساوية في المصير  
 من عدم تقديم المظ على الاصل لا يسقط الشفعة في المتساوية بما ذكرنا فيظهر  
 قول الشفع في حق الغيرة مقدم مع عينة لكونه في الاصل ولو كان  
 لا يعلم الاثر من قبله غالباً وقصر في التمسك في قبل الاخذ في احكام الصلح

كما هو المصير





الجائز به من الهوى وهو فيما لن الذي أعطاه من مال الغني أولى وبه  
 الذي رب بذ نفع ما أورد من الحق تقوى من أن تقتضيه كل مد هذا أن الواجب أو  
 لم يرجع كان التمتع بالمذهب في شكل أن الشفعة مطلبة للتمتع ومع العلم كتب  
يقصرون جميع استحقاق المذهب للمتنع أو توقف انتقال التمتع إلى المصداق أو على  
رجوعه بل تقتضيه العلم بموجع التمتع الذي يسوا بموجع في المذهب أم لا فانه يؤدو  
كل قد للدليل الثاني أن للواهب الرجوع في المذهب فأذا رجع استحقاق  
الموهوب انت تدعى وقت اعراضنا على هذا الذي يرى قلا أما شكل من يطلب  
المذهب بلا خذ بالشفعة لسبق حق الشفيع ومن كان الجمع بين الحق  
فياخذ الشفيع العين ويأخذ المذهب للمتنع وإذا حفظ الوجه لأن الاستيف  
الأعلى تقدير بقاء المذهب أذ مع بطلان الظا السبق للمذهب حتى اصد وبقاء المذهب  
يناقض سلط الشفيع على العين في بطلان الشفعة انهم بالأخرة فلا يأخذ  
عنده من نقل نشر التمتع أو لما هو الحق انفسه تدعى في هذا المجاز أو بأن  
كل قد يفرق بين المجاز والأدب مترجم رجوع التمتع إلى الواهب وعند مما  
المذهب شيئا اصدا فان قلنا الحق انهم يأخذوا الحق يرجع المذهب إلى الواهب  
بما دفع عوضا أن كانت بعوضه والأخير بينه وبين التمتع في غير  
بأن ان يفسخ المذهب ويأخذ ما دفعه وبين ان يبقى أو بأخذ التمتع فعل  
المجاز والله درك على المستوى وجاء أحدا وعلى الثاني وجها أن الإناني  
قد جعل على المستوى على التدبير بين الأدب للمتنع لألا يأخذ الإمام الشفعة  
الأولى البيع والبيع عنه على المستوى فلا يأخذ الشفيع الإلا  
منه ولا يكسب ألا خذ من المذهب في الشفعة في المذهب وأن الدرك على  
المأخوذ منه لا غير هو وإن جاء الأدب نظر لما هو الحق فأما على تقدير

[illegible]









١٩٥٥  
 ١٩٥٦  
 ١٩٥٧  
 ١٩٥٨  
 ١٩٥٩  
 ١٩٦٠  
 ١٩٦١  
 ١٩٦٢  
 ١٩٦٣  
 ١٩٦٤  
 ١٩٦٥  
 ١٩٦٦  
 ١٩٦٧  
 ١٩٦٨  
 ١٩٦٩  
 ١٩٧٠  
 ١٩٧١  
 ١٩٧٢  
 ١٩٧٣  
 ١٩٧٤  
 ١٩٧٥  
 ١٩٧٦  
 ١٩٧٧  
 ١٩٧٨  
 ١٩٧٩  
 ١٩٨٠  
 ١٩٨١  
 ١٩٨٢  
 ١٩٨٣  
 ١٩٨٤  
 ١٩٨٥  
 ١٩٨٦  
 ١٩٨٧  
 ١٩٨٨  
 ١٩٨٩  
 ١٩٩٠  
 ١٩٩١  
 ١٩٩٢  
 ١٩٩٣  
 ١٩٩٤  
 ١٩٩٥  
 ١٩٩٦  
 ١٩٩٧  
 ١٩٩٨  
 ١٩٩٩  
 ٢٠٠٠  
 ٢٠٠١  
 ٢٠٠٢  
 ٢٠٠٣  
 ٢٠٠٤  
 ٢٠٠٥  
 ٢٠٠٦  
 ٢٠٠٧  
 ٢٠٠٨  
 ٢٠٠٩  
 ٢٠١٠  
 ٢٠١١  
 ٢٠١٢  
 ٢٠١٣  
 ٢٠١٤  
 ٢٠١٥  
 ٢٠١٦  
 ٢٠١٧  
 ٢٠١٨  
 ٢٠١٩  
 ٢٠٢٠  
 ٢٠٢١  
 ٢٠٢٢  
 ٢٠٢٣  
 ٢٠٢٤  
 ٢٠٢٥  
 ٢٠٢٦  
 ٢٠٢٧  
 ٢٠٢٨  
 ٢٠٢٩  
 ٢٠٣٠

كأمج برة تقع غيره وان امكن المناقشة فيه يكونه ناديا في القول المحكاة  
 او القيمة اذ لا يشترط ان يكون على هذا التأويل ليس الاكونه واقعا ملك  
 المستحق وقد ذكرت صغته بما لا يوجب عليه الكلام في الماثل فلهذا  
 والعقود الغصبية يعلم ما ذكره ففهم ان المستحق لا يوجب له في البيع  
 قولي لا يوجب له في ظهور كلام المستحق انما كان دعيا لمطالبة كالمستحق  
 بل في الحقيقة لا يوجب عليه كايان دعيا بل لا يوجب له بعد الكلام المتيقن  
 بعد ما انما في صورة التعلق بالمال لا يوجب له في حق غيره وقيمة  
 على عدم ضا البعض الوصف بطريقه او على ان يكون في المقام ضا خاصا  
 على عدم الضا وهو ان كان في الاصل انما يشترط فيه وهو ان يكون  
 على من يوجب في شئ بالمال المستحق انما يشترط في شئ بالمال المستحق  
 في جعل المستحق من جعل بصفه انما يشترط في شئ بالمال المستحق  
 الذي له المصنف انما يشترط في شئ بالمال المستحق انما يشترط في شئ بالمال المستحق  
 وجاء سبل خارق في هذه ما ذهب فيها انما يشترط في شئ بالمال المستحق  
 الشفعة من هذا فاعطاء الشفعة على ان يعطيه ماله كمال الذي  
 فقد في ثمنها فقال له وضع على ثمنه البناء فان البناء قد فسد وذهب  
 به السبل والذي يجب في ذلك وقوعه ليس له الا ان يشترط في البيع الاول  
 والاقصاف يقع الخرق فاسكان النون والقاف والضا والمجهول جمع نفق  
 كبس النون عا راعى الآتي يتبع من البناء بعد فقده للشفعة  
 بلا خلاف ان كانت مقولة لكونها مستوفى بتبعه الا ان شرطه

ما الذي

كوهنا



كونها مستوفى لاصل النقص وان طرأ عليها العدم بمقتضى التمسك لو كان  
 العدم والتعيب جعل المستحق دعيا لمطالبة وقبل الاخذ بالشفعة حتى  
 المستحق لم ينفذ من النقص على ما رأى المستحق فصار مستوفى لاصل النقص  
 هذا بما سألنا اليد من طرح حصة من النقص لا من غرضه على المستحق وقد ذكرت  
 ولا بد من صريح المستحق في صورة التعلق بسقوط الشفعة لسا او بقدر التعلق بعد  
 هذا الحكم على ردة نظيره هذا فيحيط بقرينة في الغنية من قبله وان  
 دعيا لعلم بالمطالبة فلهذا انما كان دليل الاجماع المتأخر لا يوجب  
 الاجماع ولا يوجب عدم الاجماع عليه جازم ولا دليل المستحق انما يشترط  
 انما يشترط بالمطالبة اخذ البيع كما ملأ وتعلق حقه به فان استحق بغير المستحق  
 له قبل وهو معنى على ملك الشفعة الشفعة بالمطالبة دون الاخذ وحده  
 غير واضح فانت خبير بضعفه لو كان مبناه هذا استحق الشفعة قيمة التعلق  
 وارشده لا الاستقاط من النقص بعد الحصة كما طبقوا به هذا لا غير ما اورد  
 فان من مطلق الاختلاف حده على ان يكون على الشبان المطالبة وعدا  
 قبل تحقق الاخذ شيئا فلهذا في غير عرق وشك غير جازم كما صدر من جازم في قوله  
 وان يمكن الجواب بان قبل المطالبة كان الاستحقاق لا يشترط الاخذ ولا علم  
 وهو من المصنف بمائة قد اطلقوا اجمع فيها وذهب اعيان سائر السراة  
 به بل كل حاضرا خذ الجميع ولا ينفذ قدوم الاخذ على الاخذ بالشفعة  
 خلاص الاصل فالتصريح بالعدم والتعيب على الحقيقة متشبهت لهذا الاصل  
 وهو دليل قوي من الادلة المستندة التي احرى انما يجعل لها في صورة الشفعة  
 اما مورده لا يشترط الضمان لا بعد مقصرا بخلاف ما دعيا لمطالبة فان

المستحق لاجماع اذا ما ذكرنا  
 لا يقتضيه الا انما كان بل تعميم  
 عين ما كان

حمل القول على الصدق والصدق ما لا يعدم بمقدور الزمان الذي بعد ترتيب  
 لا خذ عليه استقبل حيا فترى في وقت بعد استمرارية الحق وصيرته  
 بشرط لا خذ بل في وقتنا نظر ليس لا بشرط شيء حقا اذ الذي يري الحق عدمه  
 كلف كوز حقا فظهر الحق محض فبما بعد المطالبة فتقول لا بعد انضام  
 المحرم غايرة الصنف بل في مقابل الشهرة والامعاء المزودة على انك قد علمت  
 ان مقتضى الامور الصالحة ولو لم يكن الذي كان فينا قبل المطالبة انضام فبما  
 النع منه للموسل المنجز للشهرة فيبقى الباع عليها هذا ونسب حمل ويجب  
 حمل هذا الذي في ان ينافي التخصيص الفصل بين المطالبة والخذ تراخيها  
 اذ كان لغيره وهذا واضح وكلف فيا لولا تليف ما يقابلها التي من ابعاد البيع  
 اما لو تليف بعض البيع فالاقرب الاشارة ما خذ ان شاء بحصة أي  
 المبيع باعتبار الباقي من التي وان لم يكن بفعل المستوي فهو مستوفى  
 على كل واحد فترى بالجد في هذا وجه في ما ان مقتضى فعل المستوي خذ  
 الباع بالقيمة وعرف ان كان ذلك باي مساوي اخذ جميع التي او ان  
 وان كان بفعل آدمي اخذ الباقي المحصة وتسمى من الغنمية ما يد على  
 المستوي فغير المستوي عوض ما فات من تروا في غاية قوله يجب الباع  
 لولا ذمته القابل به وادون منه ما فات في ظهور الموسل المتقدم فيه واما ما في  
 ط خذ بل عليه ما كالمشتم الا ان في تحريم المشتم بان الاصل في العمل  
 ومنها السعة السريان كما مر او مقتضاه استقلال كل واحد من المبيع في المستوية  
 وحكم استيلاء المستوي على كل خذ بالقيمة الى الاوصاف ثم ان بعد بل  
 لم يقل بل اجدل صرحا بان لا يقابل بها التي والموسل المزبور ان كان

جميع تلكا بان المطالبة  
 ليس ملكة

في عدم

فهو ملكه في حيا انما في الزمان الذي بعد ترتيب

في عدم السريان اذا تليف الخبز باقة مساوية الا انه حقيق في النسبة  
 الى الخبز الذي غير يجرى في الشهرة على سقوط حصة الثالث من التي كلف في  
 قاعدة السريان سليمة واما الاشارة الى عليه بان ايجاز في جميع التي في قابل  
 الباق ظلم كما في لغيره اجدل اقصا عليه فغير العجيب انموذج ان اجدل  
 بالسفحة موكول على اختيار السفيق وفي انما الاصل في العمل  
 لم يخذل لو اخذ جميع فقامت بنفسه على ضرورة ولا ظلم اصح هذا ولكن  
 المستوي في وقتنا فترى في مقابل الشهرة والامعاء المزودة على انك قد علمت  
 ان مقتضى الامور الصالحة ولو لم يكن الذي كان فينا قبل المطالبة انضام فبما  
 النع منه للموسل المنجز للشهرة فيبقى الباع عليها هذا ونسب حمل ويجب  
 حمل هذا الذي في ان ينافي التخصيص الفصل بين المطالبة والخذ تراخيها  
 اذ كان لغيره وهذا واضح وكلف فيا لولا تليف ما يقابلها التي من ابعاد البيع  
 اما لو تليف بعض البيع فالاقرب الاشارة ما خذ ان شاء بحصة أي  
 المبيع باعتبار الباقي من التي وان لم يكن بفعل المستوي فهو مستوفى  
 على كل واحد فترى بالجد في هذا وجه في ما ان مقتضى فعل المستوي خذ  
 الباع بالقيمة وعرف ان كان ذلك باي مساوي اخذ جميع التي او ان  
 وان كان بفعل آدمي اخذ الباقي المحصة وتسمى من الغنمية ما يد على  
 المستوي فغير المستوي عوض ما فات من تروا في غاية قوله يجب الباع  
 لولا ذمته القابل به وادون منه ما فات في ظهور الموسل المتقدم فيه واما ما في  
 ط خذ بل عليه ما كالمشتم الا ان في تحريم المشتم بان الاصل في العمل  
 ومنها السعة السريان كما مر او مقتضاه استقلال كل واحد من المبيع في المستوية  
 وحكم استيلاء المستوي على كل خذ بالقيمة الى الاوصاف ثم ان بعد بل  
 لم يقل بل اجدل صرحا بان لا يقابل بها التي والموسل المزبور ان كان

في عدم  
 لا على عدم اقتران

في عدم  
 لا على عدم اقتران





وكنى مع دفع الارش عنها على سكال بل خلافة ان كان الاول هو لانه  
ادخل الشئ على الشئ المستوي لصلته وتفرغ ملكه مع ان عرف المستوي  
مكي عن نظره بل محتم في حيزه ان يكون الشئ مع ان الخلافة كالمثل  
في العارضة فان اختار هذا لم يتكلا بان المتفرع يحصل بفعل المستوي  
لان غير من في معنى مستحقة للمعروف وفعلة ما بها وان كانت مستحقة للاخذ  
الا لعمالة يخرج عن ملك المصنف بذلك وليس هو بايدي عن  
المستوي هو كل ان يجوز رجوع المعبر المستوي بان معبراً عنه في العرف  
مختلف الشئ على استحي هذا فلا يجوز رجوعه بل مستحقة ملكه على  
الان يدفع بان او ان المصنف هنا حكم اصابته عدم اخذ الشئ بالصفة  
بعد وعدم رجوعه من ملك المستوي ليس دون من ذلك على المعبر على ان  
تقبل الملك لاجل استحقاق لصفة المظهر له ضرر عظيم لم يقابل به احد  
فلا ذنب في الغرض من رجوعه عليه في حقها ومقتضاها ما لا يحسنه المستوي  
ما ذكرناه كادركه ان يبين بدل قيمة البناء والغرض ان رضي المستوي فلا  
استكان فيه لاجل ان يكون بمثابة عن تراخي قيم مع عدمه نظر بل خلافة  
فمن سئل الشئ الاول قد وقع في العارضة في نظر المستوي منه وعن الاكابر انهم  
انه اذا وقع صاحب المهر في قيمة الغرض اوجب صاحب المهر على اخذها  
وعلى صاحب المهر من الغرض لانه لا ضرر عليه ومقتضى حكم هذا التعليل  
قوله ان بعضا انهم وعلى انهم بانه جميع بين الحقن دفع للضرر لئلا يزم  
لكل منهما ما قبله وفي فتوى ذلك بعد اختيار الثاني للمصلحة كونه معا ومنه  
فيحتاج الى التواضع الا ان كان الاكل بالمال وهذا ظهر كانه العارضة انهم

نقله في كونه

على

والارادة بالالمس حيث قاله بمرته وقوف هناك وبين المزدور في السعة قد  
اوردت في غير هذا الشئ على صاحب المهر بل على المهر ما بالارادة بالالمس بل جمع حيث  
هو الشئ من اياه الشئ غير من ماله من المزدور في السعة وجعلوا  
الشئ محلي بين المهر والمهر من بين المزدور في السعة وجعلوا المهر بين  
هذه السعة مع وجود ما يبيع المهر وهو ضمانه بالبقاء مع التراجع فتم حيا في المهر  
من المزدور في السعة لا عدم المهر لا التراجع مع المهر لان المهر من المهر في كل  
بالسنة في المهر بالبناء والبيع لا بعد حتى يجرى بين المهر والمهر  
لكنه نوعا من العيب عليه فينقل في المهر يكون الاولين بعد المهر والساكن  
قبله فينقل العطف في المهر اذا المهر في فيه مقامه بان حضانة المهر في وقت  
التحريك لا اتفاقا على بدل القيمة او وجبا فبذلك على المستوي مع احتيا الشئ  
له يقوم استحقاقه للبناء في المهر لا في المهر لا في المهر ولا يتعدى ما لم يملك  
تقدم مع الارش لا مع قيمته رجوع عن المكان في المهر في المهر فضل بغيره كما  
الله في العارضة مع ضيقه من قيمته فيها انهم في بانه تراخي الحقوق والعارضة ولعل  
امثال هذا المصطوب الاختلاف هو السرعة في التاليف بل اما ان تقوم المهر  
وتبها الغرض في تقوم خالصة وان تفاوتت قيمته ارجح من عدمه الشئ او يبيع لا  
تقوم المهر بل يدفع الشئ ما دفع منه هذا ان احتيا الشئ القليل على  
مقدور بان قد يكون لقيمة كل من الغرض والمهر الى المهر باعسا المهر  
الاجتماعية دخل في زيادة القيمة وذلك بما لا يستحقه المستوي فكيف يكون  
على قيمة المهر في التاليف من مجموع القيمة في حق المستوي او يقوم الغرض حقا  
للمهر باعثة او لاخذ القيمة اذا استغنى عن قيمته في حق المستوي في التاليف  
وهذا هو

نظر مستحق دفع ايجار من المستوي بانه المستوي  
والارادة بالالمس حيث قاله بمرته وقوف هناك وبين المزدور في السعة قد  
اوردت في غير هذا الشئ على صاحب المهر بل على المهر ما بالارادة بالالمس بل جمع حيث  
هو الشئ من اياه الشئ غير من ماله من المزدور في السعة وجعلوا  
الشئ محلي بين المهر والمهر من بين المزدور في السعة وجعلوا المهر بين  
هذه السعة مع وجود ما يبيع المهر وهو ضمانه بالبقاء مع التراجع فتم حيا في المهر  
من المزدور في السعة لا عدم المهر لا التراجع مع المهر لان المهر من المهر في كل  
بالسنة في المهر بالبناء والبيع لا بعد حتى يجرى بين المهر والمهر  
لكنه نوعا من العيب عليه فينقل في المهر يكون الاولين بعد المهر والساكن  
قبله فينقل العطف في المهر اذا المهر في فيه مقامه بان حضانة المهر في وقت  
التحريك لا اتفاقا على بدل القيمة او وجبا فبذلك على المستوي مع احتيا الشئ  
له يقوم استحقاقه للبناء في المهر لا في المهر لا في المهر ولا يتعدى ما لم يملك  
تقدم مع الارش لا مع قيمته رجوع عن المكان في المهر في المهر فضل بغيره كما  
الله في العارضة مع ضيقه من قيمته فيها انهم في بانه تراخي الحقوق والعارضة ولعل  
امثال هذا المصطوب الاختلاف هو السرعة في التاليف بل اما ان تقوم المهر  
وتبها الغرض في تقوم خالصة وان تفاوتت قيمته ارجح من عدمه الشئ او يبيع لا  
تقوم المهر بل يدفع الشئ ما دفع منه هذا ان احتيا الشئ القليل على  
مقدور بان قد يكون لقيمة كل من الغرض والمهر الى المهر باعسا المهر  
الاجتماعية دخل في زيادة القيمة وذلك بما لا يستحقه المستوي فكيف يكون  
على قيمة المهر في التاليف من مجموع القيمة في حق المستوي او يقوم الغرض حقا  
للمهر باعثة او لاخذ القيمة اذا استغنى عن قيمته في حق المستوي في التاليف  
وهذا هو

نظر مستحق دفع ايجار من المستوي بانه المستوي  
والارادة بالالمس حيث قاله بمرته وقوف هناك وبين المزدور في السعة قد  
اوردت في غير هذا الشئ على صاحب المهر بل على المهر ما بالارادة بالالمس بل جمع حيث  
هو الشئ من اياه الشئ غير من ماله من المزدور في السعة وجعلوا  
الشئ محلي بين المهر والمهر من بين المزدور في السعة وجعلوا المهر بين  
هذه السعة مع وجود ما يبيع المهر وهو ضمانه بالبقاء مع التراجع فتم حيا في المهر  
من المزدور في السعة لا عدم المهر لا التراجع مع المهر لان المهر من المهر في كل  
بالسنة في المهر بالبناء والبيع لا بعد حتى يجرى بين المهر والمهر  
لكنه نوعا من العيب عليه فينقل في المهر يكون الاولين بعد المهر والساكن  
قبله فينقل العطف في المهر اذا المهر في فيه مقامه بان حضانة المهر في وقت  
التحريك لا اتفاقا على بدل القيمة او وجبا فبذلك على المستوي مع احتيا الشئ  
له يقوم استحقاقه للبناء في المهر لا في المهر لا في المهر ولا يتعدى ما لم يملك  
تقدم مع الارش لا مع قيمته رجوع عن المكان في المهر في المهر فضل بغيره كما  
الله في العارضة مع ضيقه من قيمته فيها انهم في بانه تراخي الحقوق والعارضة ولعل  
امثال هذا المصطوب الاختلاف هو السرعة في التاليف بل اما ان تقوم المهر  
وتبها الغرض في تقوم خالصة وان تفاوتت قيمته ارجح من عدمه الشئ او يبيع لا  
تقوم المهر بل يدفع الشئ ما دفع منه هذا ان احتيا الشئ القليل على  
مقدور بان قد يكون لقيمة كل من الغرض والمهر الى المهر باعسا المهر  
الاجتماعية دخل في زيادة القيمة وذلك بما لا يستحقه المستوي فكيف يكون  
على قيمة المهر في التاليف من مجموع القيمة في حق المستوي او يقوم الغرض حقا  
للمهر باعثة او لاخذ القيمة اذا استغنى عن قيمته في حق المستوي في التاليف  
وهذا هو

نظر مستحق دفع ايجار من المستوي بانه المستوي  
والارادة بالالمس حيث قاله بمرته وقوف هناك وبين المزدور في السعة قد  
اوردت في غير هذا الشئ على صاحب المهر بل على المهر ما بالارادة بالالمس بل جمع حيث  
هو الشئ من اياه الشئ غير من ماله من المزدور في السعة وجعلوا  
الشئ محلي بين المهر والمهر من بين المزدور في السعة وجعلوا المهر بين  
هذه السعة مع وجود ما يبيع المهر وهو ضمانه بالبقاء مع التراجع فتم حيا في المهر  
من المزدور في السعة لا عدم المهر لا التراجع مع المهر لان المهر من المهر في كل  
بالسنة في المهر بالبناء والبيع لا بعد حتى يجرى بين المهر والمهر  
لكنه نوعا من العيب عليه فينقل في المهر يكون الاولين بعد المهر والساكن  
قبله فينقل العطف في المهر اذا المهر في فيه مقامه بان حضانة المهر في وقت  
التحريك لا اتفاقا على بدل القيمة او وجبا فبذلك على المستوي مع احتيا الشئ  
له يقوم استحقاقه للبناء في المهر لا في المهر لا في المهر ولا يتعدى ما لم يملك  
تقدم مع الارش لا مع قيمته رجوع عن المكان في المهر في المهر فضل بغيره كما  
الله في العارضة مع ضيقه من قيمته فيها انهم في بانه تراخي الحقوق والعارضة ولعل  
امثال هذا المصطوب الاختلاف هو السرعة في التاليف بل اما ان تقوم المهر  
وتبها الغرض في تقوم خالصة وان تفاوتت قيمته ارجح من عدمه الشئ او يبيع لا  
تقوم المهر بل يدفع الشئ ما دفع منه هذا ان احتيا الشئ القليل على  
مقدور بان قد يكون لقيمة كل من الغرض والمهر الى المهر باعسا المهر  
الاجتماعية دخل في زيادة القيمة وذلك بما لا يستحقه المستوي فكيف يكون  
على قيمة المهر في التاليف من مجموع القيمة في حق المستوي او يقوم الغرض حقا  
للمهر باعثة او لاخذ القيمة اذا استغنى عن قيمته في حق المستوي في التاليف  
وهذا هو



في امرض الغير لا اجمع كذا حتى صاحب الامر في اخذها بالقيمة عند استماع كل من مالك  
 الطرس مالك الامر من قلعه فان كلاس الوصف في وجهه نقصان القيمة  
 بالايضا لا بالاجرة قيمة انقص من قيمة ما يبيع بجانا وكذا ما يستحق اخذها بالقيمة  
 فراجع انما هي من انما يتا على العود بان الشفع لا يجب عليه ان يرضى بالنقص  
 بالقلع اما على القول به فانه لا يملك طلبه حتى على البناء لان القلع لا يجوز  
 الا مع صفاء المرس فما دام لا يملكه فلا يباع ولا يبيع كذا لا يتا في الاصل القود  
 بالحقائق الشفع الاخذ بالقيمة وانظر من المستوي فالواجب ان يكون في القود  
 يقوم كل منها منفردا فان بقي من مجموع القيمة بقية قسم عليها على نسبة كل من  
 المقتضى في هذا اسلم من الجميع فاذا كانت قيمتها مجموع ما نزلوا المرس ربعين  
 وان من حزين يكون العشرة الزائدة باعتبار الاجرة عسقتو منه على تسعة للمار  
 امر بقره انما هما والفقير من خمسة اشياء حاضره ما في ذلك من ان العرس يقوم  
 قائما غير مستحق للقلع الا بعد بل لا يترق باقية المرس في جرة من مالك  
 فتدفع قيمته من الى المستوي ان اختار القلع فالامر هو ما نقص من قيمته كل  
 بعد قلعه فوالله انما اذا استعاض من قلعه المستوي باليقوم بل هو من تمتد الوصف  
 يعني قلعه او الاخذ بالاجرة في هذا الاختصاص اي اخذها بالقيمة في هذا الموضع  
 ولو خلف الوقت فاختر الشفع قلعه في وقت سبق نقص قيمته عن قلعه  
 قفا في قلعه ذلك لان له تفرغ ملكه فورا فلا يبقى المستوي للتأخير لو غرس  
 المستوي او من مع الشفع او وكلية المسامح بحسب الايات في ترتيبه الاخذ بالقيمة  
 اما لعدم اطلاع الجميع او لوقوعهم كثره النقص في ذلك فخذ هذه الشفع فالحكم كل  
 اذا قلعه اخذته في الاول او في الاساءة فلا يتا وقت الحكم باسم ولو زرع المستوي

فلشفع

نفسه

كل من يزرع في الارض

فلشفع احده اي المستوي وعليه انقاء الشفع الزرع الى وان الحصاد عما اذا لوقى زرع ليس قاطعا  
 له لزم ان يتنظر فيكون مده كالمعقبة المستوي قاطعا لوقى قبل الاخذ بالقيمة بخلاف  
 الزرع والبناء فانه لا يملكها ينتقل فلو لا يتوحد في القلع للشفع لزم الضرر العظيم  
 كذا قد من يزرع في السنة فيعز على ارضه لو اجره المستوي له حصة امد ينتظر لم يكن  
 للشفع فسخ الاجاز ولا اخذ اجمع المتل فاجمع بين هذا القول ومقتضى ما في السلم والاجاز  
 والمشرط بل يردم يده الاجل لان له حسطا من الثمن في وقت يقيم منه بمقتضى في  
 بطلان هذا الوجه بل الاجل زياته ونقصه بمقدار يوم او ازيد بتقليل شكل وكذا  
 منسكه في مراح شفع من الجارات غيرها بنى الضرر لا يتا ليجار او ايجار غيره  
 بمصارف ١٥٠٠ من هذا الضرر كيف قد يكون ثمن المستوي قد سلكا في شفعه  
 من اول الزرع الى الحصاد في الف دينار فكيف يجب الشفع ح على يده وعدم الشفع في  
 مقابلته الى الحصاد نعم لو قيل بكونه اجمع عند زرع زرعته تاخيل اخذ الى ان الحصاد او نقصا  
 الاجاز فلما ذكره وجه اذا الشفع ليجار الشفع لكان اقل ما كان له الا انما كان  
 ان لا دليل على كونه عند زرع فالاظهر كونه كالغرس فيما حوسبا اذا كان بعد المطالبة  
 للشفعه بل غرس النجم به ح كما هو مقتضى تفصيل المسئلة فيما مضى من انما كان له حصة  
 الا ان في ان الاجاز اخذ المستوي دون وضع على من الشفع ازاره كما يرد على عدم  
 سمي بازا اما لا ذكره في (مضافا الى عدم الخلاف في عدم الاجاز على ما  
 في تقوى مع التردد فلا نظر في تفصيل فيها بين ما كان امد بعد زرع الزرع او لا  
 بتقليل وبين القول بحد البصرة او لا بطم وفي الثاني بقدر الاول لا بطم او لا بطم  
 بل بين ما زاد على العيون وما مضى سادها او تقوى فمع التفصيل بين ما قبل المطالبة  
 وما بعد هاخذ وما يرد له في وقت الشفع هذا فيكون مستياس من قبل الاول او لا

فلما بعد زرع في حوائجهم  
 في ما مضى من المطالبة

المستوعب من المرساة مع اعتقادها بالقبول في جميع ما يحال له من  
المستوعب على هذا المبدأ الفصل الثاني في العقد والاختصاص  
وان كان غلاما لم يور على ابي المش في الاختصاص في غير ذلك الخلق قبل التاثير  
حالة نه فانه ما من الشفعة على البيع فالشع منوع وقالوا ان البيع حرج  
فيجب العمل في غيره ومنها الشفعة على التولية ومقتضاها بعد صدق اسم التبرع  
عليها قبل التاثير لو كان المستوي لكونها ناعا ملكه كباقي الناءات الفصل  
دواجبه وعلى الشفع المتيقنة الى وقت اخذها بما نالها من  
في التبرع بالفضل ~~لكن~~ كذا في زيادة اعضاها والشفيع  
خلاف ذلك ان كان المطلق غير مبرور وقت الشراء او للمستوي لعين ما كان  
اخذ الشفع بعد التاثير او قبله كانه يعبر عن بيع اخذ المبرور على  
دون التبرع بمجزة من التبرع وطريقه ان يقوم المجموع ثم يقوم التبرع  
وليس بينهما الى المجموع ~~لكن~~ فيستثنى من التبرع هذه النسبة اذ بقاها  
واجبة للمبيع المجموعية ~~لكن~~ مدخلية ولو ظهر استحقاق التبرع للمستوي الذي  
تد له المستوي للغير فان لم يكن حينها خالا استحقاق الشفعة باق لبيعا  
والا بطلت الشفعة بطلان هذا اذا كان الظهور بالبيعة العادية وما  
ان كان برة الدين الى المبيع او باقرا للشفيع او باطاعة حكم الطائفة  
او البيعة الغير العادية فلا نفقة للبايع على عموم جمية هذه ان لم يقل  
باختصاص لهما بمورد هذا ولا بطلان ذلك لحي البائع بعد كونه  
المستوعب ~~لكن~~ ولا بطلان لو كان المدفوع من الشفع مستحقا للبايع كونه

知  
مع الفاء

مع جعل الشفع به كونه عندنا وهو يطل التملك يتفرع على كون الشفع أ  
من سبب التملك في طريقه على التملك المعنى في هذه الآية مع عدم حق الشفع  
فلا يجعل الشفع لأن كلامه من الخيار لا شفعه مسبق هذا العقد فلا يصلح  
في أن وجد فلا تقدم لاحدهما على الآخر من هذه الجهة فوجب الجمع بينهما ما يمكن  
وهو غير ممكن أن قد منحت الآية وجود الانقضاء في جميعه مع البيع ملكا  
للبيع إذا قلنا الشفع على قيمة البيع اصطلاحا مضافا إلى البيع  
سقط حقه من العين المحسنة سقط حقه بغيره بخلاف العكس فان غاية شراؤه  
يكون مثل ثلث البيع فيطالب بالباقي بعد البيع بقيمة الشفع فيكون  
في التملك ما ينفعه من قبله لا يترتب له حدث ولكن جبر أن ينفقه وهو  
أخبار الشفع سيما المولى المتقدم أنقائه ليس الشفع إلا الشراء والبيع  
فإنهما ليس والشراء الأول مع الخيار ويجوز أن يكون الشفع اختيارا  
فإنه إن لو جاز الشفع المستوفى اختيارا كان للباقي ذي الخيار استرداد  
منه فكيف يجزى الاختلاف قبل الأخذ ولا سيما إذا فسخ البيع وذلك  
وكل الكلام في جانب المشتري والاختصاص صاحب الخيار فلو كان في سلمته  
فلا يقدم حق الخيار لكان في غاية القوة وليس كلامنا في حق عليه لا يرجع  
على الشفع إن كان أحده بقيمة العرض العمومي فلا يصلح لو كان العرض عدم  
سرية الخيار إلى جانب الشفع أصلا فهو من السرية في معنى من حيث  
أنه لا يملكه حقيقة فلو كان له أحد خلا فلا لأن دفعه من الإرضاء  
جزء من التملك فإذا كان ما أعطاه الشفع منه مثل ما أعطاه المشتري في  
فقد دفع من التملك مثل ناقصه فإذا رجع الباقي عليه جاز له الرجوع على الشفع

مع بشر ما يعرفه به  
 خط  
 الحظ لان السعيا  
 كما هو الظاهر نظر الى  
 ادفع السن كما هو  
 امكن للاصغر فقام

حَنِى الضَّحْم

مستریم  
آبل مطہ و عطر و دلاستقا  
خیر الایام  
الایام حکما  
المطہ و ان قول  
شمالی کان معاصر  
المطہ باقی الایام  
یستعمله جبار و کریم  
قوله فی الخالق بل و جود و ان  
فی کتبہ و علی الخلق

فانتم انتم



بشرط ان لا يكون له في نفسه عيب

لنتم لثمن ولو عاد السقف بعد رد الشئ الى المشتري لقيمة كونه بالمر  
 ملكه رد على البائع فلو طلبه البائع ليجب ان لا يملكه لانه قد صار  
 باخنا السقف له غير اننا لانفد في كونه بمنزلة انه ملكه ملكا لا يرد  
 بخياره البائع او غيره والكفر على ان هذا الملك كان انتقل الى المشتري  
فانما السقف في المشتري انما هو في حقه المشتري لا اصل بقاؤه كان  
 ولو نقصت قيمة السقف من قيمة الشئ المبيع حين الفسخ عن يمينه  
 الثمن الذي دفعه السقف او اراد دفعه فلا قرب ان السقف لا يرجع  
 على المشتري بالقبول وان اذ الواجب السقف هو قيمة وقع عليها العقد  
 لا قيمة حين الفسخ فلا فالسقف فيرجع لانه اذ عقد قد بطل فلا يعبر  
 وقع هو عليه بل المعبر ما استقر وجوبه على المشتري وفيه ان السقف المطاوع  
 لا يبرأ ما ثبت لاصل ولو كان السقف في يد المشتري فرب البائع  
 الثمن البعيب لا يمنع السقف من سفعه لسبق حقه هذا على رد الثمن  
 فان اصل التعارض انما هو بين الحق في قد يفسد انما هو ملك  
 من العقد في ان واحد بالقيمة فنه في الحقيقة ذكر خاص بعد العام لئلا  
 وهي التبرع على ان السقف في حقه باخذ السقف من المشتري لا البائع  
 ذلك لان من المانم يجوز قوله يا اخذا السقف السقف قيمة الثمن  
 المودود كاشته ما كانت وللبائع على المشتري قيمة السقف وان كان  
 ما كانت وان زاد ضعف قيمة الثمن المودود ولا يرجع المشتري على  
 السقف بالزيادة اذ لو كان السقف باخذ السقف من المشتري لوجب عليه  
 رد قيمة السقف عليه ولا يكون المشتري عليه رجوع بها باصل القيمة

فلا يبرأ

فكيف لو ايدى له فلا يبرأ وجه التخصيص بالزيادة ورجوعه على المشتري  
 ويكون ثماؤه لما الى ان يطلع السقف ويأخذها فان اخذها والحق  
 والناها المتعلق بين السقف وسقوط السقف الى البائع او يبرأ من  
 ملكا للبائع ورجوعه الى اطلاق السقف فان اخذه ملكه من حين اخذ كان  
 المتعلق بين البائع والاخذ فلا وجه ان ادعيا الثاني يكون الاول  
 الاول الجمع بين العوض والعوض للمشتري وتخصيص ما يدعى تسلط البائع  
 على الفسخ وهو ذلك المبيع بدم الثمن المبيع عليه فيكون له حق الفسخ  
 رد السقف المشتري بقاؤه في يد المشتري البائع كما قد يبرأ  
 في يد البائع الى ان ياخذ السقف لا غيب المشتري وقوله ويجوز ان يبرأ من  
 البائع في الحقيقة كما لا يخفى وقيل ان الكلية الاستفادة من قوله قد تم  
 السقف لا في حاله ان هذا التام فقط الحقيقة كماله هذا ذكره لان  
 كماله عليه في كلامه ان حقه استند الى وجود العيب الثابت حاله البيع  
 فلو لم يكن والسقف ثبت بعدد وهي كاتري عامة فلا وجه لتخصيصه  
 بقسم خاص من الكلية لا في اذ او المودودين عموم العقد وخصوصا  
 فلو لم يكن بالاول والثاني منه فاستمر في القول بحجية منصوص العقد  
 هذا يقتضي ان السقف في حقه المانم في حقه فلو جاء احتمال اختصاص  
 المحلل هنا بالانحصار في قول لا نقول قد يفسد على سائر ما يقتضي  
 بعده وقد اضم الكلية ذكره بعد هذا القسم مع انه في الحقيقة كان ان  
 عطفه ياتي في بعض الاقسام بعده وفي الكلية انهم قرينة ظاهره على اختصاص  
 بغير قوله بخلاف المشتري لو وجد جميعه في يد المشتري

المشتري

ولكن جعله خلافاً للمسمى لوجودها المبيع معيباً وفعالاً لخلل هذه البعثة  
بغيره لوجوده خارجاً للمسمى أي بغيره لقوله لأن حقه كتر جاع النقص  
وقد حصل من الشفيع فلا فائدة في الرد وإن يقول كلاماً مستوحاً  
ما هذه البعثة ثم تلك الكلية وإسما عن الجواب أن يمكن جعل هذا الجعل  
قريباً على أنه علم في أقسام تلك الكلية كان على عدم تلك البعثة فكيف كان  
فادفع بها لخلل الذي هو رد فلولاً من حصول البعثة لولا كافيها وسقوط  
الحق لزم سقوطه بمحصولها من بغير البائع والشفيع التي هي بغيره  
ليأخذ المبيع من المسمى لم يقل بأحد وأيق قد يتصور بغيره لبقاء فلول الرد  
لوجود التي مستحقة للبائع وكانها مأخوذة من مفسداً فلا ظهر فيها الاحتمال  
أن كان باطلاً وإسماً قابلية لخلل الشفعة أي بغيره فإنه حاد البائع كالعيب  
بل مضى أي بغير من البعثة بل لا يعلم المسمى في البعثة بغيره بغيره  
فأيقه أن كتر جاع التي من الشفيع يجعله لا فائدة مع أن فلولاً فلولاً  
فيما هو على الشفيع عن الشفعة فانه لا يضر ولا يصحح البعثة لغيره ولكن  
الحيا وليس سبباً في البعثة بل يكون في المبيع من حيث أنه مبيع في  
الكلية لا تحقق الأعباء عند الشفعة إنما لرد البائع التي هي  
أخذ الشفيع فانه رد التي وليس كتر جاع المبيع احتمالاً واحداً  
لأن الشفيع ملكه بالأخذ وفي الملك أقوى من حق الخيار جرداً وملكاً  
المسمى من غير وجه البائع التي هي بغيره البعثة فلولاً  
لأنه أعطى ملكه كالبائع المسمى في البائع التي هي بغيره  
ما قبل الأخذ فانه احتمالاً الذي هو مطلق من ملكه ومن لم يتنبه بقوله كذا

طوبى لمن

لم يعلم هذا المسمى في العلوم من قبل حتى علمنا الى ان بعض الحكماء علموا بالبيع  
 بالبيع والمطلوع في الرد الى ان يأخذوا الشفع مع انه لا ينفذ في بعض البلدان  
 فيما لا يعيب سماعه فادعى فيه العلم حاشا لما لم يدع العلم لولا ان الشرف المعنى  
 قبل فوجدنا ان كان الشفع قد أخذ التمسك جميع الراجع بقوته التي بقيت  
 القائل على التمسك في الاصل في الشفعة على شكل وتر من ذلك وتوقف  
 كما في قوله تعالى وكما هو من شرفي انهم وضعوا العلم من بطر البيع بثلث  
 التمسك المعنى في الشفعة ما قبله ومن سبق استحقاق الشفع الشفعة على  
 التمسك المتفق للشفع والاصل بقاؤه مع ان شيئاً من هذا غير الذي هو في  
 التمسك المودع بل اياه لا تفسد الاطلاق اذ الله صنف الاول من ردا  
 فالج من عدم اقباء التمسك بل يردون المقام فتعني الثاني خلافاً للشيخ فانما  
 معناه وقد عرفت انه اول ما ذكره في قوله العبد في التمسك بعد اخذ  
 بالشفعة فان كان استرجع الشفع ما لم يزل خلافاً لاجل ما هو واضح  
 وان كانا جاهلين بغير رده الشفع فلا ريب في بطلان ذلك في الشفع  
 فان رده الشفع في الشفع المسمى بين الرد والبرس وان تحلل بين  
 العلمين فان طويلا يتقدم علم المسمى ما علم الشفع اذ الاصل بقاء حق  
 المسمى في عدم سقوطه باسقاط الشفع في رد الشفع في رد الشفع في رد الشفع  
 كل مع الجهل بالرد والحيارات فان احتار الشفع المسمى في العلم المتدبر  
 في الشفع على ما هو في تقييد تخصيص الشفع بالرد او علم على ما قلنا  
 في المسمى الشفع لما رده في الرد في رد الشفع لا لانه استدراك  
 فلا بد وضربه حيث يرجع اليه جميع التمسك جميع التمسك جميع التمسك

كما كان نقول منكم كما يقضيه  
قوله وان خفا را خذنا  
باني ومعينه استوالله  
عموم (الدليل ص)

سورة قمر



او قية فكان كالذي في انما اذيت منه على قد فعلوا بمثل هذا التعليق في  
 منع المستوي من الزيادة كونه من شرجي قوله بخلاف المستوي فان ما كان هذا  
 التعليق الذي انزلنا منه في اخذ الارض من شرجي وذلك ان من قال انما انزلنا  
 شرجي لا نمنع من شرجي فان من المبيع فلا يقطع بزيادة المالك عنه ولا  
 باخذ من غيره سلا او قية اذ قد قالوا في العصبان ان المبيع يبيع انما  
 من العين لا من المثل والعينة وانزلوا في جدها القدرها استرجاد حصل  
 التمكن بعد ليس هذا الا لان الاصل عدم التماثل القوي فقد قال القائل  
 بهذا الاحتمال بان اذا اخذ الارض من البايع في حقيقته عن الشفع  
 من الشرجي بقدره فيقول المولى انقضاء القائدة في الارض اذا كان ما  
 هذا التعليق وهو انما علموا به في المنع من الرجوع اليه في هذا  
 فما الفرق فقولنا نحن هنا بكونت الوجوه فقه فقولنا نحن هنا بكونت الوجوه  
 لا نمنع منكم فان قلت اقله فتملكوه هذه فقط بل لم تكن هذا صوابا لما ذكرنا  
 لعدم التماسد الا عن هذا والى هذا هو الحق المستقيم استمع عدم زوال القادة  
 الشفع من المستوي والمستوي هو ما قلنا من قبله هذا فيه كماله اذ كان  
 في حال ملكة الشفع من الشرجي الذي في فعله الى التماثل فتمنع من استرجاع  
 هذا الارض منه ومن قال بانما نمنعه فقد قال بعد بكونت الارض من المستوي  
 حذر من الجمع بين الصنفين المعروفين بتمتع بقاء اخذ الارض من المستوي  
 البايع لا يعارضه اذا ثبت له ابتداء هو الخيار بين المرد والارض لا يقين  
 الارض فانما انما الخيار كما هو المرد في شرجي المستوي استمع فلهذا  
 لما استصحب فان قلت معلني الحكم بكونها او منعها في الخيار عند العقدين  
 كل واحد

شيء وهو معنى به  
 ان علمه

كل واحد من الخصال استغلا لا القدر المستوي بينا واما ما كان فلا يقطع  
 باستماعه احد من الخصال اليك سبعين في من المستوي المستوية الباقية فليكن  
 المولى هذا وجهه كان مستغلا سببا وقد وقع فطره في هذا الخيار اذا سقط ما قبله  
 مستغلا بما يقع اخره فلهذا كما نرى على ذلك هذا الا انه فيا كان المانع  
 منقضا باخذ الخصال وهذا المانع كما نرى في المستوي في المستوي في المستوي  
 معا وبشروطها كمال الفرق حكم الا ان في ان ارد علاقه على المستوي ما ذكرنا  
 ما هذا اخره هو ان مستغلا خيار الشفعة اخذ الشفع استغلا من المستوي لا من  
 البايع فلو ثبت له المرد لم يمسقط الشفعة او قية من البايع وكما خلاف  
 المرد في بخلاف الارض من المستوي بخلاف المستوي من البايع يرجع عليه الشفع  
 بمثل ان اعطاه هو قطعه ان لم يعطه فلا يلزم هذا فلا قد صرح  
 فيبقى العمل بالاصل فيما لا يخرج عن قوله وكذا لو علم الشفع خاصة  
 وشروط الارض له هذا غير قوي كما في قوله في قوله علم المستوي خاصة وللشفع  
 مرده عليه ليس له ذلك وطلب الارض لا نأمنها اخذ بالمعنى الذي  
 جرى عليه العقد للشفعة ثبتت من اصلها كل والمستوي يكون له ارشوا على العيب  
 فكل الشفع وهو كل ما يوجب له فيها ان يكون المستوي في قوله بالبراءة  
 من كل عيب فان علم الشفع في المستوي والارض للمستوي  
 بالشرط فكل المستوي والارض لا فقط لا الارض وما هي شروطها انما اراد  
 فني بكون الشفع تفصيل مرة اول الشفعة الفصل الرابع في سقطات  
 الشفعة وقدمي انما شرط بكل ما يعيد نصيرا وقوايا في المستوي عرفا  
 على مرأى المستوي ختمناه وجهه وعليه فاذا بلغنا الخبر فليست في الطلب من





السبعة

دایه فرم

لا صرح به في غير ما فيه

[illegible]

الموت وبع كذا اني

عبد الله المحمدي رحمه الله تعالى

في الرضا بالبيع سناط جميع انواع النجا والرضى كما مضى وهو على وجه الشفعة  
 بالبيع ولو لم يرد في غير هذه النجا الرضا بالبيع ملكه هو لا ملكه مستك  
 في تقوايه مع انه مناف للفوتيرة التي ولي صالح على ترك الشفعة بما لا يرد  
 بطلت الشفعة لانها حق الثابت بفوتيرة البيع عليه لا ينافي في المستخرج فيه  
 للفوتيرة اذا لم يخرج هو قسم من الشفعة في المسقط فلو كان المسقط للمطلبة  
 العجا في منافية للفوتيرة لا يحضر المسقط في جميع التوازي لم يقل براحه والشرع  
 المناط للفوتيرة العرفية ولا ينافي في ما ذكره ولو كانت الارض مسقولة بالبيع  
 فان احد الشفعين بالشفعة وجب الصبر وهو ان التوازي عاجل واحد وقت  
 الحصاد فلو كان انما ينتفع بالشفعة في واحد لا خبير به بل لا يمكن تقابل  
 جميع المستويين في العوض من المعروف مثل ذلك عند رجوعنا الى راي من ان الشفعة  
 على الفوتيرة مثل ذلك لم يثبت كونها سدا وهو المصحح كما في تقوايه ولو باع الشفع  
 نصيبه بعد العلم بالشفعة بطلت كما في شرحه وقد يوزن الاول بالاعتبار  
 ولكن في كل من لم يأت به في سبب اختلافه في ذلك الاحتجاج اجماعا على ان سبب  
 الاحتجاج هو الشركة حال العقد لا استقامته او منعه او كونه ارضا غدا هذا  
 الملك بالبر او من اخرج ما فيه من يده ومع عليه بامه وعهدته فانه يكره  
 المحتمل انتقاله جمعا الى الغير ولو كان ذلك اذ كان في يده لم يكن كونه  
 مما في يده اذ لم يرد في يده بل في يده المستوي الاول ح ١١ وحده في ذلك  
 الملك في يده المستوي الاول في الشفعة على الثاني انما قد يرد في يده  
 ولو باع الشفع بعض نصيبه وقلنا بيبوتها مع الكثرة هذه الازمنة العامة  
 بعد نبوت الشفعة كما هو المظهر بل خلافه يظهر كما يوزن به عبارة تقوى

كأنه بيع فيه

وأنه بيع للصير

عنه بعينه

٢٢

انهم احتمل السقوط لسقوط بعض ما يوجب الشفعة والنبوت لبقاء ما  
 لا يوجب جميع ابتداء وتقصير قوله بالسقوط اذ باع الجميع السقوط هنا  
 اجماع لان السقوط المجرى فاذا كان المجرى زال المجرى ولذا اجماعه في حق من وثق  
 حصره وحده وقد عرفت في حق عدم تمتعها اجماعا على عدم ما يوزن ما لا يباع  
 عليه وعليه فلما اخذ الشفعين من المستوي الاول وهو المستوي الاول  
 اجماع شفعة على الثاني فيم كماله في شتم نبوت السبد وهو الملك ومن  
 تولى له لا يذوقه بالشفعة مع ان السبد الملك المظهر في البيع كما في  
 ما فيه اختيار اجماعا في النبوت ظاهر في حق اجماع الا ان يؤخذ من يده قبل ان ياتي  
 من المستوي الثاني كما في تقوايه ماء على ما اختاروه من شتمه من انما لم يباع  
 والا فلام شتماء اجماعا ولو باع الشفع نصيبه قبل علم بالشفعة في المطال  
 اشكال في خلافه في شتم من ذال السبد ومن يثبت وقت البيع مع تصغير  
 تقوى الثاني على ما اختاروه الا ان يؤخذ من المصالح في البيع وتردده هنا  
 قد يوزن بان ذال السبد يكره سبب استقلاله في بل للماروة والاحتياط  
 كان مدخله فيه فان من يقصد البيع مع علم سبق الشفعة فعلا لم ياتي  
 لا يملك من الاعراض كما عرفت مع ذلك في حق من يملكه وان كان الكيل  
 منصفيا فالتا في اظهره الشفعة موروثة كمالا على راي المتقدم  
 الهدى في موضع من حق الخوا والمهيدان والمصير وتقوى والصير  
 بل في ذلك غراه الى الكرم وعنايتها المستمرة كل بل على ما يوزن  
 بان اجماع عليه على ما قيل في اية امل لا يحد على من رايه العجا ان الاصل في الشفعة  
 يتعلق بالشفعة والمستوي والمستوي فالاصل عدم انشاء وتعلقها بالان

انهم احتمل





على انه مؤثر في الحق  
حينئذ لا يثبت  
بشرع المطالبة

ان تعليل الشفعة بنفي الضرر مع السابق والمقدّم كما في السيرك ان  
الشفعة بنحو الاطلاق خرج المجبة بغير الارث بدليل في حقها وادرك  
منه في الصنف الوقت كما اتفق للشفعة وان كان في وقتها اعظم صلة  
حيث ان ادعى المراجع في اكثر من وقتا فموجب مكانه المصير اليها فتوقف هنا  
منه عن غايته فسلام المادتين الطرفين بحيث لم يبق له فريضة للزوجين ابين  
فلا حرج في التمسك بها ما لم يكن في ان كان الاول اظهر سؤا طالب بما لم يرد  
في الوارث ولا ولا عليه فله فريضة مع الولد الثمن وانما احضا بذكر  
هو منيع الحق في بيع النية دفعا لشفعة كما في ما فيها من حق فاشق  
وتنبها على من في حبالها انما تقسم على من في الوارث لا على من في سهم كالمسك  
المكتسب في حق غايته لعموم الارث وسائر ما وادرك في قوله ان من في بيع  
كما هو مفاد من جملة وان صنف بغير ذلك فموجب بقاها بانه يظهر من  
ان القائل بقسمتها مع المكتسبة على الراس يقول بغير هذا ويجعلها عين الفريضة  
والولد فصفه في ذلك فيكون المسئلة خلا فغير هذا اجماع ولو لم يكن وارث  
فما لم يام في من الغيبة كسائر ما في الارث له كان نفي ان يكون  
على احد الوارث عن نصيبه في سقط اجماعا لم وكان للباقي اخذ  
الجمع او الوارث في حذرا من شفعوا الشفعة على ان في المتيقن ووطية  
في حذرها من شفعوا على حذرها ما في فريضة المسك او انما لو على الميت او آخر  
قول موثوق في الطلب مع امكانه فافا بطل قولهم قطعا ومع  
المسك فيهما في احد الامرين يستحق الشفعة بغير ما لو على احد الوارثين  
وطالب به جز فوات الطالب في فريضة الغافل الاخذ بالشفعة على

اشكال

اشكال في شفعة المثلث في حق من يملك المثلث من حق من يملك المثلث من حق من يملك المثلث  
المستحق من المثلث المثلث المستحق من المثلث المستحق من المثلث وقام مقام المطالب  
الذي لا يصح ما جرت الشفعة في المثلث من شفعة به في شفعة المثلث الى المثلث من  
مصدق ان مال المثلث المستحق من المثلث المستحق من المثلث المستحق من المثلث  
كأنه وفيه ان هذا ملك جديد ولا غنى في هذا الملك اصبوا له فوات المثلث  
الحال لئلا لا يكون في بيعه من المثلث المستحق من المثلث المستحق من المثلث  
في حذرها من شفعوا في بيعه من المثلث المستحق من المثلث المستحق من المثلث  
ولو مات مفسد له شفعة في بيعه من المثلث المستحق من المثلث المستحق من المثلث  
هذا استقلا لا لكونه مستوفى الى الوارث لا باقي في الغضا اجماع وان توقف  
في المثلث وان يمكن ان ياتي حكم المطالبة للوارث والموقوف والمخالف والمخالف  
والاحكام مع الوارث على جميع الاحوال فانما الحكم في استقلا لا لكونه مستوفى  
الهم في المثلث ما كانت عند استقلا للمام في الاحتصاص المثلث المستحق من المثلث  
في بيعه من المثلث المستحق من المثلث المستحق من المثلث المستحق من المثلث  
الحقيقة مع بعض ملك الوارث وقد ان بيع بعض شفعة الشفعة وكذا  
لو كان الوارث سريحا المورث في بيعه نصيب المورث في الذي لمثل  
ما قلناه ولو لم يبق لشفعة المثلث الى الوارث فثبت له الشفعة في الاذن  
في ان زمان البيع وطول المثلث المستحق من المثلث المستحق من المثلث  
الذي في مال المثلث المستحق من المثلث المستحق من المثلث المستحق من المثلث  
اعلى حوال المال في بيعه من المثلث المستحق من المثلث المستحق من المثلث  
الشفعة في بيعه من المثلث المستحق من المثلث المستحق من المثلث المستحق من المثلث

الارث في مال المثلث المستحق من المثلث المستحق من المثلث المستحق من المثلث



لذلك لا بد من التمسك بالاصول في هذه المسئلة

المسئلة ان السعة وتغير اقامتها من الظاهرية فمما انه لو كان ما  
 بعد الماخذ كالمسئلة السابقة ساريا قطعنا الى وقت الماخذ انهم قد خرجوا  
 عن الاتفاق في ذلك لا يستغن عن عدم اتفاقنا في سائرهم ثبت ان لا مقتضى  
 موارد السقوط كالمسئلة التي والتمس والبايع والتمس في بعضها هو الثاني لان  
 في هذه جميع عدم استيعاب القطع يكونا معدية عند البيع فيجب الاستسقاء  
 قطعا ان قلت ان السعة لا تكون بصورة الياس من العلم قلت هذا غير  
 اعقبات يتقوى على الواقع او لو كان موكلا على الى الظاهر في السقوط  
 من ذلك الا انهم اذا اصل عدم تذكر ما في قطع بل قد يلزم سقوط  
 السعة في جميع الموارد اذا اصل من اذ انات استماع الشفعين وقوى البيع  
 عدم امكان علمه بالتمس سائر المسئلة الواقعة بين البايع والشري في عدم  
 صدوره علام من هذا فالحال كان البناء في السقوط على الواقع لا على  
 الظاهر في ذلك لثبوت قطعنا في عدم الفصل بينها قطعا سلمنا ولكن  
 اصل عدم القبول معارضة باصا ان عدم مشروعية عدم ورسعة في ذلك  
 للسعة في ثبوتها في جميعها اجماعية والسعة في المعدر في ذلك  
 تسحق على الخطا في الاصل انهم يفتقروا في غير ذلك على  
 الاحتمال الموقوف على اطلاق الوارث في قول الموصي له اقول الى الطالب بايا  
 من لم يتردد لا الوارث لظهور عدم استحقاق الطالب ساعا على الكسف و  
 من حيث المصلحة النقل والتمس انهم يتوقف على الموصي في كل الاول للموصي وعلى  
 الثاني الوارث اذا اصل كونه نائبا على الميت لا في ذلك في هذه الحال بل  
 الميت الى ان قبض الموصي له فاحدهم وقع كان فيكون احدهم في وقاي فقه

في المسئلة الاولى السقوط  
 في المسئلة الثانية السقوط  
 في المسئلة الثالثة السقوط  
 في المسئلة الرابعة السقوط  
 في المسئلة الخامسة السقوط  
 في المسئلة السادسة السقوط  
 في المسئلة السابعة السقوط  
 في المسئلة الثامنة السقوط  
 في المسئلة التاسعة السقوط  
 في المسئلة العاشرة السقوط

فكر المالك

فيكون الثاني لا بد من احتمال ان السعة في الوارث  
 منه مطلقا ولا اصل ولا الوارث يمانا النقل اليه اي الى الموصي له بعد خذ  
 السعة فلا يجوز في السعة فمما انه وهذا الذي يفتقروا في القول بان لا  
 وكذا في قولنا ان الوارث حتى قبل الموصي له فلا سعة للموصي له لما حمله  
 على البيع المتقدم على القبول في الوارث وجهان منبذان على من يارح قول  
 عليه بيع سريكة في غير المسئلة انما هو صورة من الموصي له في الحال  
 بالموقف في مكانا جاهلا لما الى ان يفتقروا القبول فيها القبول كونهما قلنا لا يستغنى  
 من الوارث الى الموصي له فظهر بيع الوارث قبل علمه ببيع السريكة فان قلنا  
 ببقاء السعة في نقلها هذا وجه الاضافه على ان يكون لوليطا عطف على  
 ان السعة فيكون المقسم انما يحتمل على السريكة ويكون من غير الكسف يكون  
 المقسم انه يحتمل على الكسف لوليطا لبارث ولا الوارث له فلا سعة  
 العلم بان الملك لا يها قبل الرد فلا سعة للموصي له لان ملكه بالوقت البيع  
 قبله في الوارث وجهان اذا اصل انتقال الموصي به فقط الى الموصي له لا حق  
 السعة اجمع بل هو حكم عموم ما ترون ونحن مستعمل في الوارث ولكنه لما نقل  
 السعة في الواقع فيخرج الوقت الى الموصي له دون علم من الوارث به  
 لعدم امكان العلم به كاعتفت فيكون مثل بيع الشفع قبل علمه ببيع  
 سريكة بايا ما كان فكمما ان لا تخفى على الطالب انما حكا في الكسف  
 والنقل وقوله الماخذ على القول وسائر ما ذكرنا لست غفلا لذلك في  
 حتى في سائرهم للاصل في المصالح على الوارث في الموصي له في الكسف  
 القول ولا استسقاء سعة المقصر ولو استغنى الموصي له في سعة المقصر

في المسئلة الاولى السقوط  
 في المسئلة الثانية السقوط  
 في المسئلة الثالثة السقوط  
 في المسئلة الرابعة السقوط  
 في المسئلة الخامسة السقوط  
 في المسئلة السادسة السقوط  
 في المسئلة السابعة السقوط  
 في المسئلة الثامنة السقوط  
 في المسئلة التاسعة السقوط  
 في المسئلة العاشرة السقوط

في المسئلة











lll

والذي

[illegible]



قوله تعالى **لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ ظُلُمٍ إِلَى نُورٍ**  
 وَكَانَ ظُلُمًا كَثِيرًا وَكَانَ اللَّهُ غَافِقًا ذَكِيًّا

فصل كلامهم في قبري لقول  
المسكين للمير وارجع اليه  
٦٨

في الحق بل التقدم مطلق كذا لو اقام البائع البيعة على الزيادة لم يملك بيعه  
 المتخلف بزيادة ما لم يرضى على ان يظفر له وكذا لو اقام البائع البيعة ان  
 البيعة على الزيادة فيقبل المبيع في عدم تقديره ما من المسمى الى المتخلف بل يابى  
 المتخلف بزيادة ما لم يرضى على ان يظفر له وكذا لو اقام البائع البيعة على  
 من قبله البيعة بتمام الواقع مطلقا وان امكن له دفع الجميع بان افسر المسمى  
 الجميع وكونه هنا مغلوبا بانتموه من جهة كونه هنا متفاديا لتمامه من جهة دفعه  
 حبيته فصره التي هي المحبة على الفرق في البية على البيعة بل على حكم الحاكم المانع  
 ولذا ينبغي له صدر من اخذ بعينه كاي في القضاء وهو من جهة المحبة  
 في بل والفرق بين مقام الامعاء وفيه تخصيص لما قد لا يتصور ان البيعة على  
 المانع فمستند بل في هذا ولكن سماع بيعة البائع هنا مع كونه متفاديا لتمامه  
 لقوامه بل باسائه باطل الا ان يحمل المانع على سائر البائع المانع لا مسدده بل  
 المستند بل باسائه هذا كله فيما لم يرد في المتخلف البائع والافان كان حادوا  
 قصد ينفذ اعتقاد المطابقة للواقع وجب عليه التوصل الى دفع الزيادة الى  
 المسمى وان لم يكن له طلبها ظاهر كما في بقا نية دفعه سائر البائع المستند الى الزيادة  
 الذي قلح اساسه في الفعل يكون مثله مجهول المالك ولكن قوله وان لم يكن له  
 طلبها ظاهر ياتي قوله في قوله الا فسر بل في قوله هذه الزيادة فذلك بل في علم  
 اليه فان رجع المانع الى انكاره لم يرد وان رجع المانع الى انكاره لم يرد  
 لان انبثا الحق لغيره بخلاف قوله فانساق في الانكار فان هذا الكلام يقتضي  
 ان يكون المسمى ايضا في هذه الزيادة من المتخلف لان في بيعة المانع بل انكرها انكره  
 على الانكار ولكنه يتدفع بان الثبوت في كل من المتخلف في كل من المتخلف في كل من المتخلف

خالد بن الوليد



الاستدري بعد مطالعة السند منه

حفظہ

دارم تخلیص العیسی

توفي في سنة ١٢٠٠ هـ  
بإحدى العائلات الحسنية

فيم اقرار على اكمال بل خلاف فهو وان كان البيع المالك فبما اذ ابل بخصه في  
 لكل الحق بغير اقرار بالمعنى بغير ثبوت بوجه ضعيف هو ان ثبوت  
 فرع ثبوت البيع ولم يثبت وان السفيق يا هذا السفيق من المستوي لان  
 اذ بيع ولا يثبوت بعد فانه الاول ليقع اساس اقرار بل جميع القول  
 اذ في ثبوتنا لا يثبت ثبوت السبوت الواقع فلو كان عدم الثبوت الواقع في اقرار  
 لها لا تفتت اساس ثبوتها فانه اقرار بالبيع يفتت ثبوتها والسفيق  
 لا هذا السفيق منه بفتنة فهو بغير ثبوت البيع من ثبوتها واعدادهم  
 ثبوتها بفتنة بغير عدم ثبوتها فاما لا يبيع للمع للمل عدم ثبوتها  
 هذا اقرار عليه اص ولا يملك واما لنا في ثبوتها انه يا هذا السفيق بملك  
 المستوي لا يثبت به اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار من البيع ان يبيع  
 ونفيه المثلث البيع فانه اقرار في الملك بغير الا ان الثبات بالبيع يثبت  
 الملك فبما ابل بفتنة كلا اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 المالك فلا يثبوت بغير ثبوتها فاما اقرارنا بقول اقرارنا بفتنة فبل  
 اقرار بغير ثبوتها فاما اقرارنا بغير ثبوتها بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 والبيع بغير اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 المالك اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 في مقام واحد ولكنه لا يثبوت بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 لا يثبوت هذا اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 وعليه فان اقرار بالبيع بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 ولا يثبت بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها

لا يجوز

بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 اذ اقرارنا بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 لئلا يثبوت بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 امكن ان في ان يبيع بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 الاصل ان في المالك بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 يكون الخيار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 من السفيق فبما ابل بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 كون صاحبها بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 المالك بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 ولذا في المالك بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 اقرارنا بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 لئلا يثبوت بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 في عدم الثبوت بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 في الواقع فبما ابل بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 وبغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 فلو كان اقرارنا بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 المستحق بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 في الواقع فبما ابل بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 اقرارنا بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 ولا يثبوت بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها

بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 اذ اقرارنا بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 لئلا يثبوت بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 امكن ان في ان يبيع بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 الاصل ان في المالك بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 يكون الخيار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 من السفيق فبما ابل بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 كون صاحبها بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 المالك بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 ولذا في المالك بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 اقرارنا بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 لئلا يثبوت بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 في عدم الثبوت بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 في الواقع فبما ابل بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 وبغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 فلو كان اقرارنا بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 المستحق بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 في الواقع فبما ابل بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 اقرارنا بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها  
 ولا يثبوت بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها فانه اقرار بغير ثبوتها

عدم رجوع من الموقوف بعد موت المتبرع  
فإنه لا يرد له من ثمنه إلا ما لم يرد له من ثمنه

دگرستان من  
 هذا المال الذي  
 باخذه وكل ما كان  
 يبيع ولا وكل نكاح  
 فكلما استغلا ادمته  
 وما على المحدث من  
 باول الغلس وان في السر  
 وورودهم على

ان علم صدق الباع  
نزد عوّل الباع م

في لغة الصغار والبنين



انما في مال حتى اذا اخذ البائع مقاصد فان المال فدايا ما لا يكال في  
 البيع فلا ن فائده الاحلاف رجاء ثبوت المسئلة بالكل القنطري لاخذ  
 الثمن له ليركن فيه وهو حامل من الشيع فينتج الاحلاف لا تقابلها  
 ولكنه مدفع بانه مدعي الثمن في المستوى هو منكر فيدعي رجاء ثبوت المسئلة  
 على ان يقسم مع ان القسم من الشيع يحتاج الى البينة والحكم مع هذا فليقبول  
 ليس على الحق بل له وبقينا وقد لا يرد في الدرك اجماع كل من هذه المسائل  
 الاحلاف فليقبول عند بل في صورة القسم في الدرك حتى انما لمات  
 الحكماء في الاحلاف من تقابلها المستوفى فيهما موجود والاحلاف لا جلا  
 مستوفى فيها هو الموضع كانه تقوا فيه ولو لم يكن في كل من البيع وهو البيع  
 احلاف الشيع لو انكر بقاء حقه علما وحلفه مع ان ادعى عدم العلم وحلف  
 عليه ولا حلف وجها مبيها ان على ان حق المقاصد فيه ما ليس له الحلف  
 ام لا يقتضي عدم الحلف الاول لعدم المدعي انكرت انما ويحتج بها مقتضى عدم  
 مشروعية الحلف الا لا غير هو ان لا ان يصفى بان الحلف هو على نفي حق  
 المقاصد لا على نفي المال فالاذا اوجر عليه فلو نكل حلف ببيع وقضى الثمن  
 كما يرجع المستوفى عند انكاره حان له مطالبة الشيع بتقصير في عدم الحلف  
 بخلاف ما ادعى عدم العلم حلف عليه ولا حلف في الحاكم اليه من على البيع  
 فليست بتقصير صفا صفا عليه قطعا وما ذكرنا من كون التمسك في غير صاحبه  
 المقاصد لا ينسب الى المالك فمع توهم كونه البينة من اجل الامور الشيع واليمين  
 على البيع لان الاصل عدم قبض الثمن فادعاء الشيع التضرع ليس الاكادعاء  
 الاحتمالي من جميع الوجوه فكلا لا يبعد هو مدعيه فكذا الشيع وهذا في

والادعي

والادعي احد المسكينين فلهما سائر ما سوا سائر ما سوا سائر ما سوا سائر ما سوا  
 يمينه لا يبيع وتفق ذلك اليه لا ما لا يعدم الاختلاف ولو فرض في قوله على  
 قدم الاول وتعيين ما يبعه وتساوي في الثاني فاما اذا خرج وان اقتضت  
 فاقضه فليقبول الاستحقاق كما ياتي في البينة فلو ادعى المستعظم الرضا ونحوه فعليه البينة  
 وعلى الشيع مع فقدها اليه وهل هذا الاستحقاق يكون استحقاقا بالحكم الاول كما لا يرد  
 فلا يميز بين الحكمين الا انما هو الاصل في قوله فليقبول وقوله لا يبيع ما كان  
 على ما كان هو الاول ولكن انما يتم على قول دعوى له بعد الاقرار باليمين في الحلف  
 فينبغي ان لا يرد في الاول الاستحقاق مع معار من دعوى ما الدعوى في المقاصد لا  
 يكثرها البينة بخلافه ونقد في حلفهم استحقاقا لشيء على حكم  
 هذا الشيء في مطالبه المباشرة على قاعدة ان الاول هو الحق ان الاول كان في يده  
 بالمسئبة الى هذه الدعوى استحقاقا باليمين الا ان في ان الاول يبيع من اجل اخذ  
 وهو لا ينبغي لكونه في الوجود واستحقاقه هو الاستحقاق باليمين في قوله  
 البقاء وليس متوازيه فلو قرأ بقيا ثم ادعى الاستحقاق لا يقبل وقوله لا يبيع سابقا للبيعة  
 او لا في يومه ما ادعى الاستحقاق لا يقبل بغير البينة بخلافه فالحق ان ليس له حلف  
 ويكفيه الحلف على عدم استحقاقه للبيعة وان كان حيا بدلا لا يتاخر اليه لان الاول  
 في تبيع الحلف استحقاق الدعوى وان في الدعوى للاخضر في قوله لا يبيع  
 كما ياتي في لاقتضاء كذا في نفي الاختلاف في الذي يخص به استحقاقه للحكم موجود  
 سلبا في المقام اجماع في حلفه باقراره مع كونه حقا كما لو كان حقا في حلفه  
 استحقاقه في صورة الاستحقاق مع الاستحقاق ولو ادعى كل من هذا سبق في المقام  
 عدم البينة لاحدهما فقط فليقبول في كلا الجانبين بحلفه في حلفه في حلفه

وتقديم استحقاق المبيع على عدم العلم  
 وتقصيرها العودا ودعوى التمسك

ذلك فقد وجهه في حلف  
 على نفي التمسك ودعوى عدم

ايضا ووجه كون كل ما منها مذهباً هو ان عليه وهو مذهبنا وهو مذهبنا  
 فحينئذ لا بد من كل ما منها واذ قلنا اننا استقر ملكها لانه نابع دعوى كل منها  
 بيمين الاخر لا يمكن الدخول في الشراء المطلق الا ان يقيم اليها ما يفيدها  
 وانما هو عليه فان شهدت بتقدم احداهما قبلت بوجوب تقدم  
 كما لو شهدنا على بعتين فان شهدت بوجوب تقدم احداهما قبلت بوجوب تقدم  
 وعليه فان شهدت بتقدم احداهما قبلت بوجوب تقدم  
 وقت لما عليه بعد البينة قبلت والا فلا لانها لا تدين على الاخر فتم  
 كان اصل الدعوى على الشراء لا تقبل في دفع حتم الشراء الاخر فتم  
 فانه يحتاج الى العقد وسرانه فانه لا يمكن من اليمين بالاحتياج اليه  
 الارث ونحوه ولو قلنا لما على الشراء وشهدت بيمينان كل منهما بالسبق فتم  
 احتمال التمسك فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك  
 اما وتنتفي الاستفاد منها للتمسك في وجود التمسك في القعدة ليرجع احدى البينتين  
 لانها الحكمي مستبده وهذا اذ كان احداهما قطعا كاذبة والاخرى صادقة  
 ولا يعلم الا بالادلة والتماثل فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك  
 واذ هما بيمينين فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك  
 فالدفع حتى يقر بيمين ان كذبها انهم يمكن لا مكان المقارنات فتم التمسك فتم التمسك  
 بين استغفار الملكين وعدمه واليمينتان لم تشهدا بها حتى يقر احداهما  
 بالزعم واليمين المستلزمة لا سقطا ليمينين واليمينتين لو شهدت احداهما  
 من كذبها فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك  
 ومقتضى واحتمال صدق احداهما وكذب الاخر قبل الصبح ونحوه والقول بالزوم  
 التماثل

بآلة كذا الصدق  
 جميعه لا كان  
 والاعطاه

التماثل فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك  
 تقع بيمينان بانفسه اليمين والدعوى مع احكام قيام البينة مع انه مسلم لو كانت  
 البينة سلمية واما اذا تعارضت فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك  
 لو ان مقتضى الاخبار وكلام الاحبار عدم جواز البينة واليمين في كونهما متعاضدين  
 متقابلين فلم يخل من البينتين بوجوب اليمين فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك  
 وهذا الاستقطاء لكل واحد من البينتين منفردة فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك  
 فالاول مقدم صريحاً على اليمين من الجاهل بتحقيق التمسك قطعي البينتين الاول  
 عدم اعادته بانفسه البينة اقرى من اليمين فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك  
 فالتمسك فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك  
 اقوى لو ادعى احد البينتين على الآخر فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك  
 الاخر لا يثبت سلاسل اتفاقها على ما هو عليه فاما ما بينت قبل فتم التمسك  
 لغيره لان كلامها مدعى او فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك  
 او وقع شكلا فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك  
 الصيرورة الحكم ببينة الشفيع لانه لا يمكن لو ترك تركه بطلانها فتم التمسك  
 الشفيع بالشفيع فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك فتم التمسك  
 المزدحم كون البينة الاولى الموقوتة وبينة جبايع الموقوتة  
 على الموقوتة سيما وانما موقوتة في الموقوتة فتم التمسك فتم التمسك  
 الموقوتة بالارث والاصل انهم تارة من الموت الموقوتة فتم التمسك فتم التمسك  
 العبارة لا يجعل مدعى بل انما يجعل مدعى عاذاً فتم التمسك فتم التمسك  
 اذ احد معانيد الشفيع الموقوتة وليس ان يمين البينتين لا تعارض في الموقوتة

مضافاً الى حدود المدعى على  
 الشفيع الشفيع وانما  
 بيمينين على مدعى الارث  
 بقوله مطلق ٢٢

فولت بنية الارث على اعادة بقاء الملك الى حي الموت فاشقل بالارث  
 لعدم علمه بصدوره وذو هولاء الى احتمال لغلبة اتفاق مال الموت  
 الى الارث بالارث وكونه اقل من اقلها مستقر في الاذهان فان قلت لا ريب  
 فان الارث سبب البيع سبب نقل المقتل ولا نه انتقالها من مقتل  
 المقتل الى الارث ~~والمقتل الى الارث~~ وعلى ما ذكر من صدق المقتل في المقتل  
 وتعارفها التلوة لا ينافي كون الارث من مقتل المقتل بالارث  
 على ما ذكر في الاذهان بصدورها من مقتل المقتل بالارث  
 الصالح في دعوى انه ارث من مقتل المقتل بالارث  
 من يدقيد الارث بكونه يدقيد على المقتل بالارث  
 مع ان التلوة في مقتل المقتل بالارث يدقيد على المقتل بالارث  
 من مقتل المقتل بالارث يدقيد على المقتل بالارث  
 ان ترتيبه على مقتل المقتل بالارث يدقيد على المقتل بالارث  
 الا كما في دعوى ذي اليد المقتل بالارث يدقيد على المقتل بالارث  
 على الملك وما عدم سماعها من مقتل المقتل بالارث يدقيد على المقتل بالارث  
 على ان الله تعالى في البيع ما ذكر في مقتل المقتل بالارث يدقيد على المقتل بالارث  
 والقوى وقد قالوا في مقتل المقتل بالارث يدقيد على المقتل بالارث  
 كذا في مقتل المقتل بالارث يدقيد على المقتل بالارث  
 او نحوها في مقتل المقتل بالارث يدقيد على المقتل بالارث  
 التلوة في مقتل المقتل بالارث يدقيد على المقتل بالارث  
 الدعوى في ترتيب السبب كانه المقتل بالارث يدقيد على المقتل بالارث

يا عبد الله  
 وذا يدقيد على مقتل المقتل بالارث  
 يدقيد على مقتل المقتل بالارث  
 يدقيد على مقتل المقتل بالارث

فكذلك

فكذلك يتبين بان مقتل المقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث  
 كانت هي مقتل المقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث  
 العكس هذه بنية مقتل المقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث  
 وقد دليل على السماع نعم لا ينافي كون مقتل المقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث  
 مع كونها يدقيد على مقتل المقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث  
 مع قوله الاول وسهله فكذلك هذا بل يدقيد على مقتل المقتل بالارث  
 لمقتل المقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث  
 بطل قوله الثاني لا ينافي على مقتل المقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث  
 الى حرج مقتل المقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث  
 وان امكن دفعه بغير مقتل المقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث  
 المقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث  
 الى ما ياتي حرج فاق بطل مقتل المقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث  
 بنية المقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث  
 بنية المقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث  
 للمقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث  
 دخل المقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث  
 التلوة في مقتل المقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث  
 يدقيد على مقتل المقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث  
 مقتل المقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث  
 بنية المقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث يدقيد على مقتل المقتل بالارث

وليس كل مقتل المقتل بالارث

مع فانية مقتل المقتل بالارث  
 في القضاء مع ما فيه



تقدم

أو يشبه عليه الأمر ~~المشترى~~ لأنه حسب بيع التجميع بين المتروك  
 بعدا ونحن نعلم أنه كان للبطنة فان قلت قلت ~~المشترى~~ ليس كذلك  
 للمستوفى فما الفرق بين ما ذكرنا وبين السابقة على المرت قلت الفرق ان  
 هنا وقع البيع في الامتياز بالاصالة لا على التجميع بخلاف السابقة  
 على الامتياز فانها بالاصالة على التجميع سواء البيع وان نصرت البيع ليس  
 بالتفصيل انهم وان شئت قل ان التجميع بين ما ذكرنا بالاصالة وبين  
 الاولين عموم وضوح على الامر ففما هذا من التبع على البيع والبيع  
 على قيده وهذا التبع فلا تعارض بينهما في القيد فيجوز له خلاف الاولين  
 فجميع قودها متعارضة واما المخرج فلا تعارض بينه وبين  
 اصل السابقة بوجوه فاما ما قلنا بل ما قلنا ان المخرج عدم التعارض  
 بل التعارض بين البيع والعموم والمضاد على الامر والمضاد على  
 الصحيح ولكن لا يمتنع بل يتعين قبله خصوص ما لم يتبعه اصل السابقة في  
 فلو جاز ~~رجع~~ ساهبا اصل الى السابقة تنضم في مضاد القيد السابقة بل  
 الله ليس كما يقولنا فالبيع ~~الاصالة~~ بالاصالة ليس هو ~~وعدم~~ التبع  
 او صرح به عند سنا دة يكون التبع ~~الاصالة~~ التبع التبع التبع  
 قبله يكونا منسبة على التبع ~~الاصالة~~ التبع التبع التبع  
 مما قلنا على ~~الاصالة~~ التبع التبع التبع التبع التبع  
 واذكره فانها من اقسام التبع ~~الاصالة~~ التبع التبع التبع التبع  
 على الاختصاص ~~الاصالة~~ التبع التبع التبع التبع التبع

الاولى من العمل بالامر الثاني  
 على ان يكون له من العمل بالامر  
 المقدر من فاجبة لكونه  
 عند في السابقة على التبع  
 دون التبع التبع التبع

القبيل

القبيل لو شهدت بنية على بقاء الدين في الماضي على الاثر او الرد هو مخرج  
 وهو ما في وقال الجميع في الحقيقة الى التبع والبيات فلو فرض كونها ما  
 ابتاعنا كما لو حصل البيع في التبع بقبول الخصم وقت خصم فقال شاهد  
 الاحتياكية حاضرة عند ذلك الوقت هو تكلم بجملة كلامه ~~الاصالة~~ وكان  
 وهكذا الدواعي ولو صدق المبيع التبع لم يثبت لان تصديق المخرج للمالك  
 اقترن في حق الغير لا قبل له ولا يصح ما ذكرناه لان تصديق المصلحة جازع  
 وهو متبع المصلحة في الاقالة وعلى ذلك ولكن اصل الفرق في شكل البيع  
 في دعوى المرت لا يمكن الا بعد موت المورث فكيفه كما في تصديق التبع  
 فالتبع منه لانه على مخرج من كونه حاضرا فالتبع منه لا يصح فالعقد  
 حاضرا في البيع قبل الموت او اقامته السابقة عليه ~~الاصالة~~ التبع  
 بنية ان كان للمبايع ولم يتم التبع بنية بالمرت لانها لا تستند بالبيع  
 بالتم الاول اذ على الثاني لا تراعى فيها كون المورث واقرا للمبايع انما له  
 لا قبل لانه اقر على الغير وهو بمنزلة توقي جعله ~~الاصالة~~ التبع  
 المبايع من قبيل المانع المشتري ~~الاصالة~~ التبع التبع التبع التبع  
 انكره اذ في حق عيني تصديق المبيع وفيه ان اقر احد المالك لا يستلزم تصديق  
 مدعي البيع ~~الاصالة~~ التبع التبع التبع التبع التبع  
 استبناها وان لا قبل لها ~~الاصالة~~ التبع التبع التبع التبع  
 غير الاتي بالتبع لان هذا التبع لا يصح التبع ~~الاصالة~~ التبع  
 العقد فيقبل فيها قول المبايع كناية المجلس ونحن فانه ما في التبعية عليه لا

سواء وقع المانع في الماضي  
 وتبين المانع  
 فليس عليه هذا الرجل وهو  
 توكيد وقوله وسرته في الموضع



ہائیکورٹ

روز و شب  
تقوی و نماز

وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ

~~19-10-19~~

فكان في ما عرفت خارجة منه





[illegible]

الأول

الاول من قبل الله لا يتصل ان شاء الله تعالى في دفع  
 التورع سبق الدعوى في المصلحة العامة التي يوجب كونها المصلحة العامة  
 لغيره حال عدم علم المديعي به فيحتاج الى الدليل وليس لان السلك في الاستط  
 شك 2 المردود فيه انه لا يصح التمسك بالحق على وجه علم سريع <sup>مستحق</sup>  
 فبعد مع السلك هذا وكذا المقام كما هو ما ويقام المصلحة وخلق ذي اليد  
 الخلف عن نفسه وصيغة الى الغير فلا يصح التورع عليه بقوله فان قال  
 الخصم استوفيت فقلان سئل وجوبه بالان اقر في اليد فاذ في الحكم بكونه العلم  
 بالانفاخ في الدعوى في ملكه لا اعتبارا لعلمه بالانفاخ على الغاية مع الانفاخ  
 يجوز التسليم لان الكفارة والاحلاف بينهما فهو على جهة ما تقدم كما في الدعوى  
 ان السلك في الاعلام سهل منها فكون افضل في الواجب التخييري فان كان  
 مالا يد فيه اصلا وفوق فيضاة وادبته الجور في جوار على ذلك  
 يقوم مقام الواجب عليه واجبت الواجب على الحكم بوجوب دفعه فيما اذ قبل الجواز  
 بدونه فصل الوجوب مقام الواجب عليه وجوبه فيما كان يقع فان صدق ثبت الشبهة  
 عليه لوجود المستغنى وقد لا يخفى وان كذبته وقوله هو ملكي لم يشتره ولم يكن  
 هو وكذا لا في الاقرار بانقضاء الحكومة اليه فان ثبت التوقيع السراياخذها  
 والا فلا وكله لادعي في مقابلته لا بالبشر بل يصح بنا نقل خبر العدل والهمة  
 وعبرها لانهم بيتة الاستماع عليها جميع المارة في الابعاد وان لا يرد في اصل  
 الدعوى واسا قبل ليس ملكه اصلاحا مستفعدة على الخصم على استمال من اقره  
 بالثبوت فيا صفت في بطلان الدعوى ومن انفق عليه بطلان الدعوى ومن الحكم بالسلك  
 لظهوره في الاقرار بالسرايا ومن استلزمه بطلان الدعوى في بطلان الدعوى في بطلان

وَدَعَا إِلَى سُبُحَانِهِ

五

د هو اړخ

رحمہا اللہ  
نظم الیہ بالکلم  
من قریب المستند  
الادام

[illegible]

لا ياتي كذا الخ  
 دسج به صاتي  
 ١٢٢  
 باعنا ٢٢  
 ٢٢



[illegible]

حكم الاعتقاد الاول فقد رجب الاستصحاب على الدفيعين اذ الموقوف على ان الوجه كسب  
 عن عدم الاعتقاد ابتداء وان علمت بكسافي فهو عيني الذي قلت هذا هو ما  
 تكلمت له وما انتم قلتم ان يقول انك قد اعترضت بوجوده لا مال فالا  
 عدم حجية رجعك في حق الاول بل على الاعتقاد في الطفل والموقف  
 انه كان له وجهه على وجهه فيكون قبل الرجوع هذا القول  
 ما دفاعه وجوبه انما يعني بنسبته فلا سال ان يكون لا يكون بعد  
 ما دفاعه فان قلت هذا لا يخلو بالافعال بل هو من احكام الاعتقاد بالوجوب  
 قلت الاخبار بالوجه بالوجه انهم قال على وجه العمل بمقتضاها اذ ليس هناك  
 انه على الوجه بالوجه على وجهه وبذلك لا يمكن ان يكون  
 واخذ البيع كونه مال الطفل الواجب له على الولد وتسليمه الى الشفع  
 اذ قد رتب في الجرح قول الولد فان الاتفاق والمعرفه على البيع والبيع  
 والقرينة له ان الشفعين في تزيينها يكونان جاعلا في الجملة اذ شراء الزائر كسب  
 الصغير داخل في الاتفاق الموقوف فلا كان ساعا عليهم قول الشفعين  
 لو كان ما فيه الشفعة فالاحتمال هنا هو ان الاتفاق على البيع كسب  
 القول وتزانه شرط لا سيما فيكونه البطلان للشفع في الشفعة او  
 عقد مثلا اتفاق فتم لم يعلم القبول فان قلت كان القبول في عقد  
 قوله مع البيع اذ لا معنى لليمين بالنسبة الى حق الشفعة فلا يعلم القول في  
 مثل هذا الحق قلت قد يكون ان الرجوع بين البيع اذ يقع وبين الرجوع مثل الشفع  
 في الشفع للشفعة فتم لم يعلم القول على ان المبدأ ومرت القبول في

رجل الشفع

شع

هو المبدأ

حكم الاعتقاد الاول فقد رجب الاستصحاب على الدفيعين اذ الموقوف على ان الوجه كسب  
 عن عدم الاعتقاد ابتداء وان علمت بكسافي فهو عيني الذي قلت هذا هو ما  
 تكلمت له وما انتم قلتم ان يقول انك قد اعترضت بوجوده لا مال فالا  
 عدم حجية رجعك في حق الاول بل على الاعتقاد في الطفل والموقف  
 انه كان له وجهه على وجهه فيكون قبل الرجوع هذا القول  
 ما دفاعه وجوبه انما يعني بنسبته فلا سال ان يكون لا يكون بعد  
 ما دفاعه فان قلت هذا لا يخلو بالافعال بل هو من احكام الاعتقاد بالوجوب  
 قلت الاخبار بالوجه بالوجه انهم قال على وجه العمل بمقتضاها اذ ليس هناك  
 انه على الوجه بالوجه على وجهه وبذلك لا يمكن ان يكون  
 واخذ البيع كونه مال الطفل الواجب له على الولد وتسليمه الى الشفع  
 اذ قد رتب في الجرح قول الولد فان الاتفاق والمعرفه على البيع والبيع  
 والقرينة له ان الشفعين في تزيينها يكونان جاعلا في الجملة اذ شراء الزائر كسب  
 الصغير داخل في الاتفاق الموقوف فلا كان ساعا عليهم قول الشفعين  
 لو كان ما فيه الشفعة فالاحتمال هنا هو ان الاتفاق على البيع كسب  
 القول وتزانه شرط لا سيما فيكونه البطلان للشفع في الشفعة او  
 عقد مثلا اتفاق فتم لم يعلم القبول فان قلت كان القبول في عقد  
 قوله مع البيع اذ لا معنى لليمين بالنسبة الى حق الشفعة فلا يعلم القول في  
 مثل هذا الحق قلت قد يكون ان الرجوع بين البيع اذ يقع وبين الرجوع مثل الشفع  
 في الشفع للشفعة فتم لم يعلم القول على ان المبدأ ومرت القبول في

هو المبدأ













ظهور کلمه حق و محمد در اجتماع و عاقبت کلمه از سبط الملال

[illegible]

الحمد لله

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰











المستوحات وذاقوا المستوحات اربعة ينظروا اربعة حصولها كان  
الاول ما صنعت من وضع كذا الجواهر المولدة في المستوحات وقرينة  
المعة وان كان لها من هذه المنة التي من جهة اخرى هي ما هنا

ولا سيما بعد انقضاء الى ان  
الشيخ هو المسمى كما نرى  
في نسخة لا تحل في  
12 حقه المرفوعة

[illegible]



مصرحة مخصوصه  
الى ابي يعقوب القاسم  
ع 2 وناثه م

تجميع هذه الوجوه  
تصحح على تقدير

十

سپا

فلما ذكر في الخبر انهم قد تمسكوا  
 حكاما كالسكون من غير خوف  
 او عجز فادبوا بالحق اليه  
 احد او اجابوا بغيره  
 فقتله من الله في يوم  
 ومن مصالحة الاعداء  
 موت الاسلام للامم  
 بغير ظهور ناموس  
 من الله في يوم  
 فادبوا من الله في يوم  
 فادبوا من الله في يوم  
 فادبوا من الله في يوم  
 فادبوا من الله في يوم





[illegible]

الملك الناصر النور الدين محمد بن طغتكين

مجلس شورای ملی  
تاریخ ۱۳۰۲/۱۲/۲۵  
شماره ۱۰۰









وغير الى غير ذلك من الامور...  
الاحتمال من انشاء الكون...  
الحسن في خروجها...  
الاحتمال من انشاء الكون...  
الحسن في خروجها...  
الاحتمال من انشاء الكون...  
الحسن في خروجها...

في حقها...  
الاحتمال من انشاء الكون...  
الحسن في خروجها...  
الاحتمال من انشاء الكون...  
الحسن في خروجها...  
الاحتمال من انشاء الكون...  
الحسن في خروجها...



[illegible]

القدم حرقه الحوات المكافاة عدم نفقة الجي وظهور الحشية المتبعة لولاها فند

[illegible]

والتحية شمس كتبته في هذه الجمع  
عدم وجودها في جوامعنا  
المرصعي أصم على ما كان له بالذ  
على كذا والا فلا مام كانا ما كان

[illegible]



وادعى به دار الملك اذا حوز جملها ملك الكافر فهو له وان كان بلا حيا اطلاقا  
 فلما مات حوز لم ينظر حالها باعتبار حوز ان احكام المسلمين عليها من كونها غنم او  
 صلبا او غيرهما وان كانت قد عرفت من عند كونهم يستعملونها حصصا فعمد <sup>باعتبار</sup> ~~باعتبار~~  
 ما في ايديهم حكومة بالملكية لهم فالكلية مخصصة بالخدمة اليه فله ان يسلب  
 منها في المنيح فيمنع بل لا يرب فيه بعد بقدر عجزه في الجبا وبملكته لهم وعليه  
 فلو كان حوزت في ايديهم لا يجوز من حقهم فيها الا ان يحصل في اليد الملكية وان جرد  
 الملكية كافيته في اليد في غير الغنص ايدهم سلطانا في دار الملك على جميع  
 املاكها مستولية بحيث اذا اراد احد دخول دار الملك لا يمكنه الا باذن  
 من قبل هؤلاء السلطانين بل يعمل بموجب عهود اليد كما استقرت فانزعج قبل  
 التحدي في ايدي السلطانين على هذا تاجية على موات تلك الدار جمع عجزه  
 منهم <sup>مستولية</sup> مستولية عليها ومجملها بغيرها بل سلطانا على الاملاك  
 كلها ولذا لم يضر فيها ما راج على الموات بموجب الاحياء ويعيوبها اذا اراد في  
 يد من منافع اعم فحق في الدعايا فانهم اذا ارادوا احياءها هاهنا <sup>سلطان</sup> ~~سلطان~~  
 والاملاك بل قد يبيعونهم فيها خذوها منها ولذا انهم يجوز الحلي بها ارادوا  
 عز الجبال والنفاد وانعالت في عجزها والجملة لم تر نسبة كل سلطان الى  
 مملكة الا سلبا فبعدم الملك دار لا دار في <sup>السلطان</sup> ~~السلطان~~ فبعدم الملك دار لا دار في  
 باي حوز سواء اراد غايتها الحلي في دار الملكها فانهم <sup>بعدم</sup> ~~بعدم~~ بالملكية السلطان  
 لتلك الموات وكونهم غاصبين لها في اخذوها من المحمي <sup>سلطان</sup> ~~سلطان~~ فلهذا  
 فبعدم استيلائهم وتخليصهم من حجة الاعتبار بخلاف دار الملك فان  
 من قبل هذا العلم لنا فيها عقودا وسلطنة سلطانيهم موروثة في حقها

تكون ايدىهم ايدى الارث والملك من هذا اخرج ما جرى عليه ملك مسلم فلي  
 وبعده لو رتبته وان لم يكن لها مالك معين يخرج بحوزة الملك بغير سوء احتمال  
 ان يكون ملكا الكافرا والاسم بغير اذنه وبعده لو رتبته  
 وان لم يرد له الملك اذ لم يرد له ملك المسلم اذ لا اصل عدم دخلها  
 في ملك المسلم وان بعد ذلك افضاه في الحق لغيره اذ لا يملكه اذ لا يملكه اذ لا يملكه  
 الملك فيها مخرج وبقائه انما والكلف لا اله الا الله وعدم ملك مسلم لها التبع  
 الا ان فائدة التعارض بين الاصل والملك والي جميع لا والى الا انما على التعارض  
 نعم في غير التعارض من الاما مخرجه في الوقت لا تجد ظهور الا في انما ملكه المسلمين وفيه  
 ما ياتي ولا يجوز حيا في حالها المعتبر لا الا باذن كالمؤمنان باو واحد وحيال  
 بغيره ولو ملكها كالمؤمنان كان الامام غاشا كان الحق يدون الاذن حتى في حاله  
 قائما بما رجع فان تركها فادعت انك ملكها حيث تلي سلطات قائما فاعياها  
 غيره كان الثاني حتى ما دام قائما بما رجعها وهكذا الى ان يرد الله امره  
 للامام بعد ظهوره فدرج يد منها كما هو بان جميع المؤمنين هذا هو  
 الذي في انما ملكه بين جميع المالكين من سائر الملوك وان كان له ملكه على  
 ولا اتى به من سائر الملوك هذا نعم قد رتبته جميع بين الملوك بالا حيا وملكه  
 الملوك بغيره ملكه بعد احيائه من ملكه لا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد  
 في انما ملكه الثاني قطعا جامع جميع اهل العلم كاعتكاف وذواله في جميع اهل  
 وملك الحق في انما ملكه الثاني في الاول وان كان الحق الاول معروفا فليدعو له  
 المسلم بين الاصل عليه مضافا الى الملوك من ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه  
 في جميع اهل العلم كاعتكاف وذواله في جميع اهل العلم كاعتكاف وذواله في جميع اهل العلم  
 في جميع اهل العلم كاعتكاف وذواله في جميع اهل العلم كاعتكاف وذواله في جميع اهل العلم

شيخنا زعفران بن عبد الله بن  
 الجهمي قدس الله روحه ان يكره  
 ملكا يترك لرافد انظر  
 فقهنا في حقهم وهو تميم

وَأَنِّي تَقُولُ لِلنَّاسِ اتَّفَاقٌ عَلَيْهِمْ  
لَأَنَّهُمْ يَحِبُّونَ عَدَمَ الْحَقِيقَةِ أَفْهَمُ

و حکما غارح و حلقه  
الامام الحاکم المصنف  
مذهبنا و الحاکم المصنف



هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد خلق الارض والسموات وما بينهما في ستة ايام وخلق الانسان في اقل من ذلك...

وهذه الحجة هي التي لا ريب فيها ان الله تعالى قد خلق الارض والسموات وما بينهما في ستة ايام وخلق الانسان في اقل من ذلك...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد خلق الارض والسموات وما بينهما في ستة ايام وخلق الانسان في اقل من ذلك...

فكلما رزق عليها يد مسلم لا يصح حياؤها لغيره لمصرف وجها على الله...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد خلق الارض والسموات وما بينهما في ستة ايام وخلق الانسان في اقل من ذلك...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد خلق الارض والسموات وما بينهما في ستة ايام وخلق الانسان في اقل من ذلك...





1. *Chamaecyparis*  
 2. *Juniperus*  
 3. *Thuja*  
 4. *Podocarpus*  
 5. *Sciadopitys*  
 6. *Widdowsonia*  
 7. *Podocarpus*  
 8. *Podocarpus*  
 9. *Podocarpus*  
 10. *Podocarpus*  
 11. *Podocarpus*  
 12. *Podocarpus*  
 13. *Podocarpus*  
 14. *Podocarpus*  
 15. *Podocarpus*  
 16. *Podocarpus*  
 17. *Podocarpus*  
 18. *Podocarpus*  
 19. *Podocarpus*  
 20. *Podocarpus*  
 21. *Podocarpus*  
 22. *Podocarpus*  
 23. *Podocarpus*  
 24. *Podocarpus*  
 25. *Podocarpus*  
 26. *Podocarpus*  
 27. *Podocarpus*  
 28. *Podocarpus*  
 29. *Podocarpus*  
 30. *Podocarpus*  
 31. *Podocarpus*  
 32. *Podocarpus*  
 33. *Podocarpus*  
 34. *Podocarpus*  
 35. *Podocarpus*  
 36. *Podocarpus*  
 37. *Podocarpus*  
 38. *Podocarpus*  
 39. *Podocarpus*  
 40. *Podocarpus*  
 41. *Podocarpus*  
 42. *Podocarpus*  
 43. *Podocarpus*  
 44. *Podocarpus*  
 45. *Podocarpus*  
 46. *Podocarpus*  
 47. *Podocarpus*  
 48. *Podocarpus*  
 49. *Podocarpus*  
 50. *Podocarpus*  
 51. *Podocarpus*  
 52. *Podocarpus*  
 53. *Podocarpus*  
 54. *Podocarpus*  
 55. *Podocarpus*  
 56. *Podocarpus*  
 57. *Podocarpus*  
 58. *Podocarpus*  
 59. *Podocarpus*  
 60. *Podocarpus*  
 61. *Podocarpus*  
 62. *Podocarpus*  
 63. *Podocarpus*  
 64. *Podocarpus*  
 65. *Podocarpus*  
 66. *Podocarpus*  
 67. *Podocarpus*  
 68. *Podocarpus*  
 69. *Podocarpus*  
 70. *Podocarpus*  
 71. *Podocarpus*  
 72. *Podocarpus*  
 73. *Podocarpus*  
 74. *Podocarpus*  
 75. *Podocarpus*  
 76. *Podocarpus*  
 77. *Podocarpus*  
 78. *Podocarpus*  
 79. *Podocarpus*  
 80. *Podocarpus*  
 81. *Podocarpus*  
 82. *Podocarpus*  
 83. *Podocarpus*  
 84. *Podocarpus*  
 85. *Podocarpus*  
 86. *Podocarpus*  
 87. *Podocarpus*  
 88. *Podocarpus*  
 89. *Podocarpus*  
 90. *Podocarpus*  
 91. *Podocarpus*  
 92. *Podocarpus*  
 93. *Podocarpus*  
 94. *Podocarpus*  
 95. *Podocarpus*  
 96. *Podocarpus*  
 97. *Podocarpus*  
 98. *Podocarpus*  
 99. *Podocarpus*  
 100. *Podocarpus*

کام

[illegible][illegible]

۱۰ عبادت

و لا بد من كونه  
كالقبح في العلم

[illegible]

اللهم لا اتيك اذ انت غافل  
 عن خلقك فقد اتيك  
 جسد البهيمية وخر الحصى على عيني  
 فقدم خذ عند انقراض عيني  
 اظهر عيني اذ سمع الحصى على عيني  
 لما اتعبدت عليه فالي بعد  
 الوحيه فان لا طرح لمنع  
 التي من لم تمنعهم من ان ياتي  
 من خلفك في التوبة الى الله  
 قد اتيك في الكوفة اسبغت الماء  
 على يدي فاستبغت يدي  
 سريان خضبا في عيني  
 الذي يتبعه الحول عيني  
 فلكل نوع من نعمه وصف  
 سواي فبما قدرنا وبقي  
 لا اصل الا في سلكنا ولكن  
 قد اوان سائر خيرة صاحب  
 الكريم الحليم هو تادرو من  
 عدم من ارجو ونحو تعاود  
 اسكني في البيع فقد الحاجة  
 في بيع عوم من ارجو احب انما  
 الى ان اذ لا طم سلكنا ان لا  
 الحيلة مع هذا في البيع  
 واحد اللهم للمواهب



طاهر من شوائب سواد الخال  
المقطع والافساده بعد الحكه  
كل نعم اذاد ملوح هم ادخل  
حكم الحكي حكم الله بملكته الحزم  
محيط الغنول باليمن كونه في الدنيا  
وما لا يطالع حكمة العبد انما  
استغاثه

七

الخارج المورث ما هو مرات البصر والبرهانيات وما كان  
عليه فلهذا لم يعل ما استقر في البرهان المتكامل مع كون هذا هو الحق المتكامل  
ما هو مقتضى صحة من هذه الأمثلة لا يقدم ذكره على ما ذكره من  
قدم تأملية للتأملات وذكره على ما ذكره تأملية من غير تأملية  
البرهان

كُتِبَ بِخَيْرٍ لِّأَوَّلِ الْمَكِّيَّةِ وَالْقَابِلِ لِكُلِّ أَهْلِ الْبَيْتِ وَالْمَدِينَةِ  
 وَنَحْوِهَا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَالْمَدِينَةِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَالْمَدِينَةِ

فكتب يخبرني بذلك بالبريد والكتاب المذكور لا أقول الأصل في ذلك أن الله سبحانه  
 يفعل ما يشاء لا يكون ما حاله حال الوقت التيسير ونحوها كلها تحتاج إلى موافقة  
 حادثة ظاهرة على صحتها الباطنة فالأصل عدمها كما أن الأصل عدم كونها  
 فيه شرع بل يخبرني بعضهم هو الأصل في اليد وقد في إيجابه والحكم  
 والوقت البطلان وإذا لم نذكر في القسم الأول فلم يوجب من الثاني ظاهراً جليلاً  
 الأول ما حاد ولم وأما ملكاً عاماً ذكرنا يظهر الأصل فينا وهو موافق الأول  
 ونحوها يخبرني لم يشبه قضيته بالبينة أو الاستعانة وغيرهما من البينات  
 الشرعية وجب الحكم بكونها مباحة إلا أن تكون حراماً بغير فهم حكم ملكيتها  
 فلا يجوز لأحد حياؤها إلا أن يتحقق الحكم ولم يوجب من الموت في حقها أو غيرها  
 حسن رأي كافي وقع والاصحاح في كل واحد من الأصحاب وقيل في  
 قتل من لم يمت في الأصحاح فلهذا مباح عن كثير من الأصحاب وقيل في  
 البنية والحد والمصنف في صريحه في قتل من ولد له من ولد له في حق إلى  
 الشيخ وأما عدمه فظاهر في الأصل استمر في حقه حد وقت كذا الشهرات  
 بعد الشيخ بين بقية المتأدبة يمكن دعوى كونهم شرعاً في حقهم بل في حق طاعله  
 المستمرين المتأدبة في حقهم والعصر في الوقت وما له في حقهم في مقام البقاء  
 إلى الثاني لكونه متغير الأصل حيث أن يموت مقدارها النظر في ما لا يمتنع  
 وأما الثالث في الزيادة والمقتصة فليس معنى الطوقية هو الإباحة فكون  
 الناس سراً في المحلة فإن قلت يموت الزيادة فستلزم حتى يموت صرفات  
 الناس في حقها بالطرف والأصل راءة الله فبقاؤه الإباحة الأصلية قلت  
 الاستصحاب أخو من الزيادة سماع اعتصامه هذا إلى انتقال فاه قلت

هو معارض

فقد  
من الحياء والمصلحة من الخارج مقتضية للحياة واستصحاب المانع مقدم على  
استصحاب المنفعة لكونه طارعا عليه وبالمقابلة الاولى الى النوع عن احياء وما لا  
الى طرد الاحياء فلو فرضنا كونها قطعيتين لاول الامور التي هي في كونها  
انتم كن تقوي على استصحاب حكمها في اليقين الى حال المسك والامعاء  
استصحاب حال المال على استصحابها لنفسه قط ولو سلم فغايته انفسا والرجوع الى  
الاصل الاول وهو بقاء اباة وضع الخارج لكل الناس كانت وعدم اختصاصه  
بمستحق الملك من الخارج خرج ما عدا الطريق من التفرقة بآب ليل فيفسد الطراف  
وغيره ومن يارود ليجب ان يحصل المصل هنا في سائر النما المحولة في تحديد الطريق  
وعبارته انفسها لتدري في ان اراد فليخرج اليها وتكون في غير ذلك  
المصل تنفي السبع لا يملكه وعليه انهم المستفيدة كمنوى اذا اختلفتم في  
الطريق فاجعلوها سبع اذ خرج وحذا السبع فيمد وج مدج عظيم من المص  
قال في السبع والاص الى ان قاله والطريق اذ افساح اهل عليه فحده سبع  
اذ خرج وتقل خبر السكون وقد عده في اتقى مؤلفا ومؤلف في تحصيل في باب  
الغرة وللمد فزعت بعضهم في التفت ايراد على البقاء عن ان عدا  
قال في تلك الطريق الما سبع هل يؤخذ منه شيء اذ لم في الطريق قال لا  
فان السبع لا يطلق على الما من السبع حياهم ولا اقل من انما يطلق على  
عنه فليعمل على السبع حلا لهم على المقيد صغير المدة وعلى المدة في السبع في الاول  
الكل في هذا الوقت في البقاء في البقاء عن بعضهم قال لا تحتاج في قوم في  
طريق في السبع سبع اذ خرج وكان بعضهم اربعة اذ خرج في السبع في الاول

خوب فواف مع الماء

[illegible]

ای طریقی علیکم السلام ای طریقی علیکم السلام  
ای طریقی علیکم السلام ای طریقی علیکم السلام

[illegible][illegible]

1







معظم اوضاعه فالظاهر تحصيل الحريم بالحول قبل السبق فلو تصور ما  
بناء الدور والبيوت فوضعت بعد البناء سقط الحريم فكيف ملك الحريم  
مراعى من قبله لا الدليل على هذا ان الزنا ليس في السرقة ولكن انما هو مشكل في الحقيقة  
ملك الحريم ان اخرج عنه ونحو السور لم يجد بارة حول البيوت فاعل من الحرام  
ربما جاز ان لا يغيره والا فهو احرى كانه ما كان ولعل السرقة هي مناسبات من  
الاعراض كما هو الغالب عند بناء الدبر لا من قهر كمن فعل الملك نحو منية النبا  
ولو وجب بغيره مباح وسكت في انما ما ذاب في على المباح وسقط حكم الحريم  
ولو سكت في الاحتياطي في التعميم فوجها الا انما صارت عدم فصل الملك توجب  
التعميم كونها باحة كاد من لكل انفسها لان يكون ملك على الحريم بها انما  
الملك كالنمرج عند هادونه فيمنع على الملك نفسه الملك على الاصل بل لا يعد  
هذا من التعميم فالتعميم على الحريم جاز لا المارة لا العكس فتملك الكلام في انما  
والدور والبيوت في المنازلة الباطن وحرهم العيني اي مادة البيوت  
النفقات لا يجزى بها من اذ هو لغير السرقة المتعمد حره فلا يار بالمشايخ  
وغير الماتية من النفقات تختلف في الحريم بذلك فكذلك في سرقة الحريم  
في الرجوع المعروف ان كانت صلة الراس وحملة اليد ودرج في الصلة ملك على  
التمتع مستقضا بل عليها لطا في الاحتياط في تقوى وعدم الخلاف المتعمد من  
الغشية المتكورة له خفية لكنها مع عليه غير عقيمة يكون بين البيوت اذا  
كانت ارضاء صلة حملة اليد ودرج واذا كانت ارضاء خفية فالنفقات  
وصفها مدعجور بلية في الغشية الى محاسن رواتها محاسن الكارضا  
الى ما ذكره ولا يظن ان البيوت في مطلق الجوام فاخرج غير النفقات تحصيل

في الارض  
ووضع ملكا  
باني كلامه

س

وفاقیہ

لنا كذا مع كون النسبة بينهما وبين العيني علم من جهة واحدة والسمو لها العيني  
عرفا فالأخبار المظنفة بالمتأين ومقتضاها الإقصاء عن هذا التفصيل في خبره  
والعروة العينية هي الخبر المتضمن لحد من المتأين العييني جسمه  
مطلوب ليرسل بذلك أحد ما توكد بأن هذه الأخبار مع ضعف سندها مختلفة  
التقدير ومقتضية لعدم الفرق بين البعد والعين وان الذي يمنع فيها من  
أحداث أخرى في ذات المقدار العيني لا كما أطلقه الفقهاء فغير مطابق للتقدير  
أذ هو ما عقل النسبة بينهما ابتداء فلا وجه لمكده باقتضاها جميع الأخبار لعدم الفرق  
بينها وهو بمقتضاها حاج التقدير للتأين العيني التفصيل في الخبر وهو  
مطلوب كذلك وأول ما في وجهه فيها من ضايف العيني التي كانت بغيره في أنباء  
اقتضاها عدم الفرق ثم عدم مطابقتها لفقول إطلاق المعاني في محله إلا أن يجب  
تقدير خبر المطلق والناضح الأخبار لا يقل مع كونها ما يبين يدل على اعتبار الماشية  
هنا في خبر هذه الأخبار لا يبين في منطوقها مع إمكان انفراد الخبر بلا حطة فتنه  
هذا التقدير بطريقه إلى الماشية وإذا ابتداء من التفصيل بين الزوجه  
والصلية والاشقاء إليها جانب الماء والاحتذاء في كذا في هذه العلة  
بعينها في العيني الخبر موجودة فلذلك نقلها إلى العيني خبره تقديره العلة السببية  
من أنفق منه يظهر عدم تطرف التخصيص إليها مع كونه كذا في الخبر  
من المطلق والناضح نقل الأخبار غير المتأين والمجاز مع الخبر حيث  
أن الدور مع كونها ما يبين الأدنى فمكنه التفتية والتفتية إلى ما شاء لا يبين  
ما لها وتجدد الجوارز قد ثبت بالأكثر فالعيني والحد منه يظهر عدم تطرف  
التخصيص إليها مع كونه كذا في العلة ومن الخبر ما الماشية وعن المعلن

العين التي لا تروى في ظهورها  
في الباشية بالفعل بالآفل  
وتتدور العين بالآفل منام







Handwritten marginal notes at the top of the right page, including the word 'فصل' (Chapter) and various smaller annotations.

فصل في معرفة الاعداد المعروفة دائمة اساسا في علم الحساب  
والعلم الذي هو علم الاعداد المعروفة دائمة اساسا في علم الحساب  
غير جائز نظير الاعداد المعروفة دائمة اساسا في علم الحساب  
صاحبة حقيقة في علم الاعداد المعروفة دائمة اساسا في علم الحساب  
على ان العلم الذي هو علم الاعداد المعروفة دائمة اساسا في علم الحساب  
أما في علم الاعداد المعروفة دائمة اساسا في علم الحساب  
وكل من علم الاعداد المعروفة دائمة اساسا في علم الحساب  
فيما كان في علم الاعداد المعروفة دائمة اساسا في علم الحساب  
كل من علم الاعداد المعروفة دائمة اساسا في علم الحساب  
فيما كان في علم الاعداد المعروفة دائمة اساسا في علم الحساب  
كل من علم الاعداد المعروفة دائمة اساسا في علم الحساب  
فيما كان في علم الاعداد المعروفة دائمة اساسا في علم الحساب

Handwritten marginal notes on the right side of the right page, continuing the discussion on numbers and arithmetic.

Handwritten marginal notes at the bottom of the right page, including the word 'فصل' (Chapter) and various smaller annotations.

Handwritten marginal notes at the top of the left page, including the word 'فصل' (Chapter) and various smaller annotations.

فصل في معرفة الاعداد المعروفة دائمة اساسا في علم الحساب  
والعلم الذي هو علم الاعداد المعروفة دائمة اساسا في علم الحساب  
غير جائز نظير الاعداد المعروفة دائمة اساسا في علم الحساب  
صاحبة حقيقة في علم الاعداد المعروفة دائمة اساسا في علم الحساب  
على ان العلم الذي هو علم الاعداد المعروفة دائمة اساسا في علم الحساب  
أما في علم الاعداد المعروفة دائمة اساسا في علم الحساب  
وكل من علم الاعداد المعروفة دائمة اساسا في علم الحساب  
فيما كان في علم الاعداد المعروفة دائمة اساسا في علم الحساب  
كل من علم الاعداد المعروفة دائمة اساسا في علم الحساب  
فيما كان في علم الاعداد المعروفة دائمة اساسا في علم الحساب  
كل من علم الاعداد المعروفة دائمة اساسا في علم الحساب  
فيما كان في علم الاعداد المعروفة دائمة اساسا في علم الحساب

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page, including the word 'فصل' (Chapter) and various smaller annotations.





نعم قد يكون ما ياتي في الدنيا من الخير والشر على قدر ما كان في الدنيا من الخير والشر  
 وحسن خلقهم من الخلق من غير ان يكون في الدنيا من الخير والشر  
 لها او ياتي في الدنيا من الخير والشر على قدر ما كان في الدنيا من الخير والشر  
 او على قدر ما كان في الدنيا من الخير والشر على قدر ما كان في الدنيا من الخير والشر  
 عاصفا في ملكها لا ياتي في الدنيا من الخير والشر على قدر ما كان في الدنيا من الخير والشر  
 اذ لا فرق بين افراد الضرر لا عقلا ولا شرعا كذا في فرق بين تكميل اساس  
 حيطان الجبال والودى في الجبال او حفر البالي في قعر جوفها المورث بالخير والشر  
 وتجميعها من الماء والانسار في بؤسها فافهم قد عرفت فتوهم في انهم في جوفها  
 الملائكة في ملكها ولو اضر به الخوف في غيبتهم عدم الخوف عليه فيتم فلا يكون الماء  
 والانسار في بؤسها من افراد هذه الكلية في جملة هذه الكلية في جملة هذه الكلية  
 في قعرها افراد هذه الكلية غير الماء والانسار في قعرها افراد هذه الكلية في قعرها  
 اذ احاطوا بهم الحكم الجبران فيجب عليهم ان يعقده فان فعل ما يغلب على العقل  
 انه يؤدى الى خلل في حيطان جوارحهم فيستعزده فلو قد قا عينا جاد  
 به فيصافي جدران جوارحهم او حيطان الماء فيجب ان يمتنع منه في الدواعي اليها  
 او حصل ذلك من ماء الهام في الانسان تود ان يمتنع منه كذا في بعض من جوارحهم  
 في كده منه واول فتوهم في جملة هذه الكلية في جملة هذه الكلية في جملة هذه الكلية  
 الى التسارع الى ملكها ان اوصالها اليها بعد الاستواء وقرط في الجبال والانسار  
 على غير اساس من ان تكون في الدنيا من الخير والشر على قدر ما كان في الدنيا من الخير والشر  
 او على غير اساس قد كان في الدنيا من الخير والشر على قدر ما كان في الدنيا من الخير والشر  
 فوقع الى غير اولى ملكها لا اذ لم يمتنع من الجوارح في الدنيا من الخير والشر الى

في الدنيا

التسارع

التسارع فاما في الدنيا من الخير والشر لا يمتنع من الجوارح في الدنيا من الخير والشر  
 الى التسارع في الدنيا من الخير والشر على قدر ما كان في الدنيا من الخير والشر  
 ان عرفت حصول التقاطع في الدنيا من الخير والشر على قدر ما كان في الدنيا من الخير والشر  
 ليس هذا من افراد تلك الكلية في عاقل فوقه وبينه وبين بقية الدنيا من الخير والشر  
 وافهم قد عرفت في الدنيا من الخير والشر على قدر ما كان في الدنيا من الخير والشر  
 الا انهم في الدنيا من الخير والشر على قدر ما كان في الدنيا من الخير والشر  
 وقد ورد به الاخبار في الدنيا من الخير والشر على قدر ما كان في الدنيا من الخير والشر  
 اذ لا الملك في الدنيا من الخير والشر على قدر ما كان في الدنيا من الخير والشر  
 في حفظها من الضرر من الجوارح في الدنيا من الخير والشر على قدر ما كان في الدنيا من الخير والشر  
 او سال الماء والانسار في ملكها وحفر البالي في قعرها في الدنيا من الخير والشر  
 تحقق العلم بالاضرار في الدنيا من الخير والشر على قدر ما كان في الدنيا من الخير والشر  
 لتكميل القصور في الدنيا من الخير والشر على قدر ما كان في الدنيا من الخير والشر  
 المتقرب من الدنيا من الخير والشر على قدر ما كان في الدنيا من الخير والشر  
 من الدنيا من الخير والشر على قدر ما كان في الدنيا من الخير والشر  
 واذي حصل في الدنيا من الخير والشر على قدر ما كان في الدنيا من الخير والشر  
 على الكلية في الدنيا من الخير والشر على قدر ما كان في الدنيا من الخير والشر  
 ملك العباد في الدنيا من الخير والشر على قدر ما كان في الدنيا من الخير والشر  
 كل من يتسبب في الدنيا من الخير والشر على قدر ما كان في الدنيا من الخير والشر  
 لم يرحل بها وان اضر في الدنيا من الخير والشر على قدر ما كان في الدنيا من الخير والشر  
 في ملك العباد في الدنيا من الخير والشر على قدر ما كان في الدنيا من الخير والشر

أو لعلهم

لاحمدیہ

وَأَرْسِلْ فِيهَا بِرُوحٍ مُرْسِلٍ

الحمد لله على ملك الارض والسموات  
 الفصل السابع عشر  
 في بيان ما كان عليه حال المسلمين  
 في زمانه من الفقر والفاقة  
 والهم والغم  
 والهم والغم  
 والهم والغم













الغيبة الاقطاعية هي الامور التي لا وجود لها في الواقع والوجود ما هو الا ان مانع عن الاقطاع وهو عدم من حيث فرض الغيبة والامور العقلية هي الامور التي لا وجود لها في الواقع والوجود ما هو الا ان مانع عن الاقطاع وهو عدم من حيث فرض الغيبة والامور العقلية هي الامور التي لا وجود لها في الواقع والوجود ما هو الا ان مانع عن الاقطاع وهو عدم من حيث فرض الغيبة

الغيبة الاقطاعية هي الامور التي لا وجود لها في الواقع والوجود ما هو الا ان مانع عن الاقطاع وهو عدم من حيث فرض الغيبة والامور العقلية هي الامور التي لا وجود لها في الواقع والوجود ما هو الا ان مانع عن الاقطاع وهو عدم من حيث فرض الغيبة

قد يكون

ولهذا اورد سيد لايني ان الاقطاع قد يتصور في المال المنقطع فلا يمكن هنا  
لانا نقول ان الاقطاع فيها لا يرتفع في العاقل من ذلك لا يتصور في العاقل  
او فلا يراد منها الا الملك فيشتري انما انما نقول ان العاقل لا يتصور في العاقل  
في الاقطاع عندهم او وراسا من العقود البتة او الملكة في العاقل في العاقل  
في غير واحد منها وحيثما يتصور في الاقطاع في العاقل في العاقل في العاقل  
الاجابة والاصل هو ان ما قد عرفت ان الاقطاع لا يتصور في العاقل في العاقل  
سوى التسليم فيظهر ذلك غاية من الغرض ان يتصور هذا العاقل في العاقل  
عبارة من العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل  
كما عرفت في الاقطاع في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل  
الحقيقة المستعينة ولا العقوبة في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل  
فلا الاقطاع في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل  
لا ما لا عزم في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل  
نقوده بعد تجميع الاخبار من ان في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل  
سواء كان في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل  
الكل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل  
فانما يخرج من العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل  
المتعدي في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل  
ومن العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل  
في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل  
منع الزيادة وهو منع الامام في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل  
منع الزيادة وهو منع الامام في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل في العاقل

[illegible][illegible]

التعريف



أُحْيِ مَنْدَم

7. 2. 19

[illegible][illegible]

کجا حجام

2016

واما هاهنا من اليد في العلة ومن لازم بناء هي الكار وهذا فمفهوم على انهم لم ينظروا  
 فعلا ولا يدركوا تركا الا وقد خلطوه بالنسبة فكيف يمكن الخلط والافضل ان يتفق  
 لهم المستوع المباح والاشافي مثل الطرية الذي اباحه مالا ربه فيها فلم يخلطوه  
 فبعد ١٥ النسبة الموقفة لهم لو كان الذي لا يمنع الخوف كما قد يتفق في النظم الطرية  
 ترجع الى التباح في الطريق بين المانع وهو عنه وقد اتفقوا عليه ونقص  
 اليك فان لم يتفق السافر من حيث ان عند مجرى القاطنة في ينظر في التباين  
 جماعة فلهذا هم يتولون من العلم انهم من قطاع الطريق فيار من انهم هل القاطنة  
 بالجهة من الطريق والوقوف في ناحية حتى تعادوا ومنهم والمثقف على ان لا  
 تقتضي الاصول وجود المهره في المانع على الخوف وعدم وجوده في الاستماع  
 على الخوف عنهم كما لا يخفى اما اذا تشاجر قاطنة وطريقا جازا واهم تشد او معتد  
 للمكره في النية كالقارون ونحوها مع قاطنة لا حمل في دواهم وحمل لا باس به  
 فان خرج بها وورد على هذا الظاهر ان الاولوية يعقوب تركا في الطريق والاحبار  
 نحوها والافضل قصره والانفلكة الضرر والا فالقصة في الموضع قوله فان قام  
 فصل حقه وان كان عليه العود قبل ستمائة ارضه على دفع الساسي  
 او كان عدم الفرق بين المجرور والشيخ والسبي ولا يبين بناء جند  
 وعدمه ولا يبين تضرر الما في كلامه وبعضه وعدمه ولكن في رد او طعن المبيع  
 والسب في الامكن المسعة فالق في الجواز بعدا فان قام جند باق في حق  
 بل فان وقع ضحية لعدو فالا قرب خطا وحقه وان يضر به في معاملته  
 ولو صاوق على ان لا يضر به بعضهم منع من المجرور في حق من يضره او لا الطريق  
 الصنوق او يجرى باصل الطريق المجرور في الجند المتقدم من يكون تفصيلا لاجد في عه

مفتی محمد رفیع

شعاع

فان فيه لوقية بيضاء بين سائر اماكن التلصص تقع في بلاد حوزة الخلو من  
 للراحة وتوحيها مالا يصير لها من اثارها التي من العلة وتختلف في حوزة الخلو  
 لعلها في وقت البيع والشراء فتعجز بعضهم عن ان لا يتفاجع بالبيعة في غير  
 ما عرفت له فكان كانا يتفاجع بالبعد ونحو من الموقوفات الخاصة وغيرها في غير  
 ما عرفت له فيكون هذا الاستدراك فيفسل وهو المنع من ذلك في المطر في السلوك  
 الذي لا يؤمن تأذي المارة به غالبا وتكون في الدنيا التلصص في حوزة الخلو  
 يؤمن تأذي المارة به فظن ان العادة بذلك في الاعضاء وذلك هو المستوعب  
 لغيره من جهة الاستفاد كاسلفه حيث قلنا بالحوال فقام من ذلك للوضع فان لا  
 رطله باقية فواجبه من غير مطر الا ان كان مقامه على وجه الارض عند رطله  
 فان كان بنية الموقوف في بطن حقه فترى ان سبب الاختصاص كان سببه اليه  
 والمقام فيه وقد زال في ذلك الاستفاد لولا ان المعنى المقصود له من ان الغرض  
 في المعاملة ان يعرف فيها ما لا يظن حقه بذلك فيؤدي الى الضرر فيقوم منه  
 وعلى هذا فتقدر الغيبة بما لا يبلغ من الزمان ما يتقطع فيه الذين القوم المعاملة  
 لتعطل الفائدة المملوكة منه ولا يبطل حقه لو كان مرجعه الى بيتيها المبيت  
 وليس لغيره فاجتمعت في اليوم الثاني وهكذا وكل في السلوك التي يقام في كل يوم  
 او في كل شهر مرة اياها فله فيها مقعدا كان احتج به في النوبة الثانية وان غفلت  
 بينها ايام حتى كثر في بقاء حقه في الليل فامته علما بما وديعت امير المؤمنين  
 ان ذلك سوق المسلمين كسبهم من سبي الى مكان في احوالهم الى الليل  
 وهذا في مخا لسوق وفيه مع قطع النظر عما اذا كان يظن انه على تقدير  
 اختصاصه بوضع الخلو من على وجهه حتى ما حله بقدر ما يحتاج اليه لو وضع

متاعه

كونه انما يستعمله في اوله  
 من ثمنه في اوله  
 او يها

عدم جواز فرضه على المالك  
 او يها

متاعه وقوة المعاملين فيه ليس لغيره ان يتعد حيث يقع من رطله متاعه  
 وهو للمعاملين المبادي فيصير عليه الكيل والوزن او الاحاد او عطاء وهذا  
 كل في استحقاق اما الكيل الذي يتعلق كل يوم في موضع من السلوك فلا يحال  
 في بطلان حقه لان رطله المالك لا يهبط خارج بنية المارة فلا يدخل في قسمه  
 الموقوف ولا ينفق الاستدراك انتهى ما قلناه بطوله مع حرجه عن ذلك في الوقت  
 لو فوجئ به وعدم وقوفه على الموقوف عند الحاجة والوقوع في كل يوم مع انه لا يها  
 اتقاد الا في تعليل حوزة رطله استعانة بطرد العادة وحظر اياها مع عدم  
 من حوزة المعتمد واما الا باحتياج انشاء المنة فغيره حجة بل هي اولى الحجة بكونها  
 اصطلاحا على العادة وكذا تعليل الحجة في رطله بنية العود بكونه الغرض في المطر  
 ان يوقف في رطله لا يتصل للمعلة اسم فلا يصلح فذلك لعل على عليه الحكم المستوي  
 ما واما الذين المصنف في رطله المالك لا يها في رطله فذلك لعل في رطله  
 ما لا يحال في بطنه وانما في رطله المصنف في رطله المالك لا يها في رطله  
 سبيل المستوكا والاقسام على المستوكا اقسام على ما لا يؤمن من رطله المصنف  
 لو كان كان اقساما وشبهه لا يحل بطرد المالك لعل الخلو من تسع وتسرو  
 في مكان من سوق الخلو وقناه بعد اقله في المعاملين في رطله المالك لا يها  
 حتى رفيع المنع المصنف فذلك في القام ولكن لا يها في رطله المصنف في رطله  
 اولى منه وهذا لا يها هو الذي يوجب تقاضا في كل ذي حق ليسبق للمكان  
 من المالك المستوكا في رطله المصنف في رطله المصنف في رطله المصنف في رطله  
 انقطاعه من رطله حاجته الى رطله او غيره وبه يدفع ما في رطله في رطله  
 المصنف في رطله في رطله المصنف في رطله المصنف في رطله المصنف في رطله

ع







في الاستيعاب

عليه معلومة من فضل الجليل ونحوه وليس لبناء ذلك كانه شرايبه لانه نوع  
من الاجزاء الذي والنوع عنه عموما ولو استيقنا ان الى مكان ما ذكره في الترتيب  
كما في قواعد العروة لا هذا الكمال او شكله وعكسهما لا لبعض العاقلين  
المعقنين الى الامام بحسب المصلحة من الاحوجية ونحوها وفيه السهولة  
نحوها استيعابا لانه لو رعتا لبعضنا الجمل لم عندنا اذا كان معين في نفس  
الامر وليس كل هذا وعموم الحديث المعبور بحسب المصلحة التي تعميدها كل امر  
به فعدوا الكلام في المستغنى له سوق حيرة فخطرة من الجاهل عند  
المرحمة اجم كان واما السهولة في سبب الحروف علم الى مكانه لاجل  
العبادة او الاما في جهة الوقت كالموسى للراحة او التوكل في المعاملة فانها  
خارجة عن الحكمة فلا موضع في اولها ولو لم يداق لم يجل حقه وان قام  
لتجديد طهارته او لانه عظمة او في العود الا ان يكون رجلا في سبيل  
من متعنه بها حتى لا يتل باقيا وان قل كان ذلك انما في المسألة كانه في حال  
لاشغال الملك والادوية ~~منه~~ مع انه مصادرة وعمل المستعجل بذلك  
وجود النقص عليه ولم اجد الا النبوي اذ قام حذو من مجلسه في السجدة  
احتماله اذا عاد عليه في العلو لم يستقم ردها كما ترى في اتيان الرجل في  
التفصيل المبرور لان في ان موضع الجوار من هذا الاطلاق ان يكون  
وغيره بعد الغافر من ان البراءة بها هو على المسئلة فندمهم في كثره ووبران  
الاستعجال في غير الجوار وهو لا يفتقر الى الاطلاق فيه بناء على انما يحتمل  
اللقاء ولم يتعد الى قاطع على الاطلاق كمنه في الاما في الاما في  
عن العادة ~~في~~ الوقت ~~في~~ ونحوها وقد صرح في ذكره في الحق ~~في~~

في حق الله

وله

ولا اقل من استيعاب

في حق الله

حتى مع بناء جملته اذ طال الزمان المارة قال في ذلك ولا بأس به خصوص ما مع  
حضور الجماعة ودرستهم بحسب وضعه ودرجته في حق الصنف الذي عند ذلك  
بل يستعني بعضهم ذلك على حكم سقوط حقه في الالباس برأيه ويقو برأيه  
التفصيل والاستيعاب في الاما في النبوية للصوف في سبب الحمل والفرج الما في  
الالباس ورفع الامام من موضع ما في عليه وقيامه في مقامه فان العلة فيه  
لنسب الالهة لهم بالجماعة والالهة في الغيبة لا يزال حتى النفوذ او الحاشية  
ونحوه وما يزال الى مع عدم بقاء الرجل هو القيان لا للفرقة ولا لغيره في الما في  
المسألة والسرعة في قطعها بحسب حقائقها ووقوعه بين قاعد الاسواق  
غرض من المعاملة فيختلف باختلاف القاعد والصلو في بقاء لا تختلف وفيه نظر  
لمنع عدم اختلاف في سبب التفصيل الى ان كان في الاما في عدم الوقت فيها  
من في الاما في النبوية في الفرائض منهم منه الفقه ونحو ذلك وغيره في عموم  
شروط العاقل في زمانه ودرجته بعضهم في حله لو لم يلد كونه في القاعد  
الاسواق خصوصاً في الجوامع الكثرة لان درجته في ذلك الموضوع ليا لولا الناس  
اتوا في الصفوف في الاستيعاب لو كان حجة في القيام لا لغيره في الاما في  
تعمل الاوقاف غالباً اذا خلا في الناس في السناد في في نظر كل سناد  
من مكان الى ان يحصل القطع بالاعراض من علمه ما ذكر ان سيرة المسلمين بالارباب  
الملل كما استوفى على الزمان مع عدم بقاء الرجل ~~في~~ في عموم المحققين في  
سواء العاقل وما يشاهد على ~~في~~ في الساعد وحسب عليه  
على الاختلاف في المساهدة وان كان مرجعاً في قبول استيعاب المحققين في  
الا انه اذا فاعل في جهة السيرة والسرعة من الجاهل وما ذكرنا فيقول ان يقول



قولنامه يكون اولاديه تفهيم و راستجا طور و استحياسيه تفهيم و تفهيم  
بيني اسجد و مساجد و ملاهي

وحده بط  
 بجم الخ وان كان العقب لم يرد عليه بالظان ونحوها كما احتجنا في غير هذا  
 حتى حصل بيننا ما في حق بعد انكم سئلتم حتى مع عدم بقاء الرجل من التمسك  
 بين الورع والمصلحة سواء سئل في او حدث وبين ما لو فعل المذنب عدا بكونه  
 في الثاني دون الاول فعلقا بانما ح صلوة وحقة في العجب والعجب منه قوله  
 المصنف صلوة في ثمان الاولوية لا تحصل بالرجل فاسجد الا ان يحمل على ما لو فعلت  
 برحلة قبل ورواه كما حمله في ثمانية وان افاد السبب المستفاد السابعة  
 حيث انهم يعجبون بالرجل في الرود باعتقاد الاولوية ولم ينكروا الى الان  
 احد مع ان الاذن في الملبوس والصلوة في السجدة في قوله ما عدا ما في الرجل  
 من تلك المسجدة والجماعة ونحوها فاصول واذا في وضع القدمين في قوله  
 اذن المعبود في كونه في التوجه والمواصل ان حكم في المقدمة كانا كالمالك في  
 الى المقدمة بعد انفسه الاولوية هنا انهم الى وضع الرجل ولو وجد رجل وسئل  
 سئل وسئل في كونه رجلا اياه او موقوفا على المسجدة ومطروحا كانا حصل  
 والا فلو كونه رجلا وسئل في سبقة على التفرقة ونحوه فاصول الرجل ولو  
 اذبح السابغ للمكافاة فلا سئل في سبقة على التفرقة فاصول الرجل ولو  
 الاماكن المستعرة انما لا وجه قبل بتجمل صلوة له في سبقة سئل المكافاة  
 كما في ثمانية الا انه قال ولم يجد به نص في جامع ان تعمله للمكافاة في سبقة  
 سكان الصلوة كالمكافاة في سبقة وتقدمهم الثاني على الاول فيصير  
 منهم بالبطء هذا وكان نصيحي كما ان نصيحيهم في ثمانية تراجم الاثمة بان الاولوية  
 الراتب على الورود ونحوها حتى حتمية لا وجه به كالتصريح بالفريق بين السجدة  
 ومقارن الكواقي حيث ان الاولوية في الاخذة تولى بحمل القليل وهذا قول  
 وحده في

شا  
الآن بعد كانا  
مستأجرين لثلاثين اوان  
مقدم

ना. १५५५  
 १५५५ १५५५ १५५५ १५५५ १५५५  
 १५५५ १५५५ १५५५ १५५५ १५५५  
 १५५५ १५५५ १५५५ १५५५ १५५५  
 १५५५ १५५५ १५५५ १५५५ १५५५

تکلیف و تقاضای

اولو قیام الامم در استیلا و تسخیر

وحسن حال الكاوية لكونه ميتة لا يملكه كالميتة ولو كان له مال كان له الحق في استعماله  
 ليسمى خلافه إلى المقام فيه فلا يفرق قوت بين المسحوق وساعة أو لاق من هذه  
 الجهة ثم كلامهم في حقته بالرب في حق فلا يسحب إلى كل مؤلف بقدر من السجدة  
 يحصل الموق من المقاس من هذه الجهة ولو سبق استعماله وأريد إلى مكان  
 من المسجد ولم يكن الاحتياج أو لم يرض به للنفا وقت الفضل للبهني  
 والبصار اشرع ويجوز الاحتال بالتقدم هنا فيخرج وهذه ولا فرق في جميع  
 ما ذكر من أحكام المسجد بين أن يمتدأ وحلوه مع وضع منه لواءه الفرائد  
 لتدريس العلم ونحوها أو لا على ظم الاحتجاب <sup>فمنه</sup> ذلك وهو يقع حيث عزى الرق  
 إلى بعض الناس أو غيره من هذه ورواها الكلام في منارة المسجد بالنسبة إلى المباحث  
 الواردة في منابرها بالنسبة إلى الأعيان في الذكر في نحوها فيه ما ذكره من ذلك  
 بيوت الخليفة وهو سائر علماء لها كرجل في بيع فيريد الأذوية كل ما يعلم  
 والأولى به حجة من المنبر لوجوده فيها أو لا بهروا أساذبه وقد استدلوا على  
 الجميع لا يمكن استماع الخط منه نظراً فاده وجوه حجة على السجدة أو لونية بقية  
 مكان الصلوة مع ما فيه من اللطائف والأولى حجة الخليفة أو أريدت الماء المقال  
 لسجدها كما في بعض البلدان في أو لونية بالرب في جميع الأماكن والخاص  
 كما لونية السجدة إلى المسجد بالآلة المتعلقة بها أو التفصيل بين الخلق هنا  
 المكمل والمكمل وغيره وهو من أصل اسم المسجد أو لونية غيره وهو  
 منه بطور أو لونية اسم المسجد غيره وهو حجة على الجواب بل يمكن دفعه أو لونية  
 الجواب كسائر الخلق بالحق والحق في المسجد لا مائة أو لونية غيره من  
 وأن لونية بالنسبة إلى المبرور كامل وأما المدارس والربط الموقوفة في سكنى

الحمد لله

وَقَدْ لَوْ قُوتِ عَلَيْهِم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, appearing as bleed-through from the reverse side.

لقد طعنوا قاصرة واما المنوع الى رتبة الاحكام والفرق من غسل فالردح  
 عن موضوع المدرسته ثم ادخلوه مثله فالدرسه انفع من وجود الطائفة الثانية  
 ولو كان الضيف من العلماء الصوفية لا غير بل بربا في الخواتم فالناظر  
 انفع لانه يمكن ان يكون له دليل على ما يقتضيه ما ذكر بل اضره من وجهه التحية  
 غير مانع من المخرج جمع موضوع الطائفة الثانية في رتبة المسح فكانت جعل  
 تحية مكتبة الضيف او نحوها للراي المضاعف وهو ثمرة او بالباقي وما  
 ذكرنا فظهر عدم ما يقتضيه تدريس المدرس بطلونه وان اضره بطلونه  
 التحية منهم وان كان الاطوط والاقرب الى الترتيب في ما حال المناظر بالباقي جعل  
 المدرس وقبلا في غير العير فقلضه ولله في المسكن ان يبيع من المسكن  
 في المسكن ما دام على العير بلا خلاف اذ به لا يرد السكة بغير تحريم لصاحب  
 الحق مع العير اذ اذن في العير فقلضه في ما حال المناظر لانه ليس ملكا  
 الاحقية فيه ارجع الى الشقاق واذ في العير فقلضه في تحق اذ هما زال الاحقية  
 بالقبلة اليه فالاصل عدم التردد في بيعه وبغاية هو طعم الخارج بعد  
 او فيما اقيم له فقلضه بدخول الغاية في المبيع فلا كلفة له في ذلك ولا كلفة  
 في من العقود والافساح المنع من طهوان كان الواجب على المبيع فقلضه فان  
 كان لا يربح المسكن لما جرت اراء المأكول والمشروب فقلضه واجازة لا يبطال  
 حقه فقلضه كافي في ذلك ولا حاجة في موضوعنا بدعي القطع بانه ليس فيه نزاع مع  
 استحقاق اطلاق الترتيب في غير اذن فارق لعدم بطلان اختصاصه  
 بغيره وظهر منه فقلضه في حق بانه لو قصر ان ما حال المناظر في غير ذلك  
 عن مثله عاقبة ولا يخرج في العاقبة عن ان يسألنا في بقاء حقه فقلضه

وقرب منه عياناً من فانه وان عرفت ان الفرق الاثني عشر وفيه وجوه في الحق  
 كالمسجد بقاؤه معكم لاننا سنبين ان في محله الملك وبقاؤه ان قصر  
 المحقق المدة دون ما اذا طالبت للمدة في المستحقين وبقاؤه ان  
 خرج لغيره من كل ملكية كغيره من المدة وان طالبت المدة وبقاؤه ان بقي حله  
 او خاد منه لا في حقه فيكون في ذلك الى ما يراه الناظر صلاحاً فان جعلنا  
 كالمسجد او الموضع والتميز بين الضرر في غيرهما من غير ان غاية الموضع  
 في عموم الموضع بل من خاصها كقولنا الموضع هو الموضع في بقاؤه حله كال  
 يظهر من الموضع ومن المسجد وتوجيه ذلك كما في بعض ما وضع تحت  
 سابقاً في قوله على غيره فلا يزال وان المدة المستحقة لا موضع  
 الرجل وانما جاز في صفة الموضع وقوله في غير ذلك في الموضع يظهر  
 ان الموضع لا يكون من المسجد في الموضع المستحق لبقاؤه الحق في مخرج  
 بقاء الرجل في الموضع المستحق في الموضع المستحق لبقاؤه من العبد  
 لم يوضع المسجد للرب والملك بخلاف الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق  
 ان يكون هو نفسه لا العكس في الحقيقة في نظرنا الى الموضع المستحق لبقاؤه  
 في هذه المسئلة بل بقاء الحق في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق  
 في المسئلة لان بقاءه في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق لبقاؤه  
 في المسئلة وقد ان مقتضى الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق لبقاؤه  
 الحق في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق  
 ملكي الا ان في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق  
 لبقاؤه في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق

في المسئلة

في المسئلة الا ان يوجه بان مقتضى الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق  
 الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق  
 بقاءه في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق  
 بل هو مستحق لبقاؤه في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق  
 اذا الرجل في كلامه يستحق العقل واعلا والملك المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق  
 بقاءه في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق  
 كل داخل في مخرج منه كل خارج من الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق  
 بقاءه في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق  
 في قوله في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق  
 من الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق  
 في ذلك من الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق  
 بين قصر المدة مع بقاء حله وعدم مخرج من الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق  
 غيره فان في ذلك من الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق  
 مع اننا في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق  
 الاحتمالات التي استقرت اليها اولاً في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق  
 الناظر ليس له مخرج المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق  
 كغيره لو اعدت الوقف لبقاؤه في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق  
 تعينه في غير الوقف وهو محرم بقاءه في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق  
 اذا ياد في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق لبقاؤه في الموضع المستحق











استدركه بقوله فان كانت ظاهرة اي غير مستورة وان كانت باطنية من جهة  
 الحاجة الى الطبع كقولنا البارج والذات النفس والاطراف ورفع الارباع  
 اصلها من الخلق والاطراف من كسبه الذوات النفس وقطعا من الخلق  
 على الخلق ونحوه التي اظهرها الخلق في السوانة وحده الارض في ملك  
 بالاحياء انهم اذا استغفروا فيها الاحياء وان لم يكن ظاهرة نحوها انسانا  
 واظهرها بعد قاتنا احياها فان كانت في ملكه ملكا وكان في الوات  
 الاحياء الملك بالنفس والفتن في الثاني فكونها جوارا في ملكه في الاول مع انه في  
 لا تكرار ذلك فاما من اذ صدق الجرمية لا يمتد في ملكه والاول والاحياء  
 الطبع فخصيصها من الخلق في الصنيع والحق في الباطنة ولو لم يلغ  
 في الوات والبارج في الخلق الى السيل اي احد العضود فهو نجس لا احيا ومرت  
 انه يصير احق وحق ولا يملكها فانه اهل احية على اتمام العمل او  
 التردد وينطق لسلطان الى ذواته من ان اعتد من غيره بعد ووال  
 عنده احد الموت ولو اعتد من غيره فطلب الماهل الى اليسار من اجل  
 في نفس عدم الاحياء واقصر عليه والحق التفصيل بين من يعتد به من عقدة  
 قبل ان ياتي واخيره واظهر من العقود في المايزه صلاحا ونحوه فلاما اظهرها في الوات  
 لغا ذلك وهذا وملتق قربة اليه على عدم اذلة الانسان من عدم الاحتساب  
 فيام ولا يقتصر على العمل على العمل فقط بل على العمل في العمل التي جولية  
 اي ما من شأنه ان ينفذ جولية لا جولية بل على العمل في العمل التي جولية  
 اية لما ينفذ من جولية في العمل في العرف وقدرة في كون بعد من ينفذ  
 الاعوان والذات انما ان ما يحتاج الى الطبع في الطبع والخطير وغيرها اية

فان كان احيا  
 انهم من النفس

فان كان احيا  
 انهم من النفس

فان كان احيا  
 انهم من النفس

فان كان احيا  
 انهم من النفس

فان كان احيا  
 انهم من النفس

كأن

كأن ولو جازح الى العمل بيننا وبين المعتد له سليل ما بيننا الا بقدر يحتاج  
 اليه المسيرة اما ما في من ملكه معنا ملكا ومرتد هو من غير  
 عادة ومطرح تراب وطريقه في العرف والحق في العرف والحق في العرف  
 جميعه بالاحياء من بعض طرافة لا نفق ولها مرد وقوة بان الطول البصر هو  
 الا نقابل ما العرف المعقود منه ما علم كونه اصله من جهة هذا العرف فلا  
 يعول عاذه ولو طلق ما لا يبعد ملك الجميع كانه الشيء البارج في لا ينبغي  
 الرب في هذا العرف اصل الشيء وحده ملكه في العرف البسة فستليم ملكه الى  
 ولو احيا وضامية فظهر بها معدن ملكه متعاليها طاهر كان بعد طهر  
 بالاحياء كما في الخ والحق في كرها او اظنا بكم قسمة بخلاف ما لو كان ظاهره في  
 احيا فان لم يكن علة في فلا يسه ولا جلة المجهول الذي هو السبب  
 الملك فذلك على الممازكا جام العصف والشيء كونه فلا يسه وفي الممازكا  
 ولا ينفذ من احيا بل عليه كل من اراد بقدر جاز ولكن اطبا واهم على ان  
 اراد احيا الاجام فله قطع ما في من القصب الشيء وغيره او ملكه باها بالية يقتض  
 ملكه الممازكا ان الا ان يجمع الممازكا انهم ولا يسه فان الخ ووجه لا يختص  
 بالارض لا بما فيه اذ هو في لا يسه في الممازكا فتملكه لا ينفذ الا بالاجاد  
 او وضع اليد ولكن في اية كمال العرف حيث انه لا يملك بوضع اليد عليه  
 والكلية صنيعة في العرف انما يوافق العرف عما في من الخ واما في كونه قطع العرف  
 لم يكن له منع غيره من الخ من جازية في الا بقدر ما في من الخ واما في كونه قطع العرف  
 فان العرف لم يكن له منع لانه ملك المكان الذي هو في من الخ واما في كونه قطع العرف  
 وعند في اية الخ واما في من الخ واما في من الخ واما في من الخ واما في من الخ

في الخ في الخ في الخ  
 كانه جيل الخ واما في من الخ

كلام المصنف في رد المحتار على الدر المنثور في التفسير المجمع  
في فقه الإمامية والشافعية والحنفية والحنابلة

ولو حرق كما مضى ما حاد وولنا في أصل الميعاد من تملكه على ما مضى في الأصل  
فإنه يقرى على ما مضى فيه الغنى فيقرى به عليه في التنازع مع أن الغنى  
وأخبارها كما مضى في الأصل ما مضى به من دون تفصيل ولا إسقاط  
ثم لو فتح المسلمون عنقهم بأذن الإمام في صيرورته غنيمة أو للمسلمين  
كأخبارها كما مضى في الأصل في مكان بيتهم من الأحياء يقتصر ملكه للمقتل  
فكون غنيمة لأنه ليس من جنس الأرض من من صلتها لغيره الأرضي ولو لم يفتل  
وتصفت في كونه فيه ضعف لأنه منقول بالقبول القسرية كما في قوله يقتضيه  
أي أنه إذا هم العائد من الأرض في ما ورن في الجرم بئس في محله ما باصا له الأجرة  
لأنه لا يعلم هل يقتضيه الجاهد التملك فيقتضيه أم لا فيقتضيه على أصل الإباحة وشبهه  
حكمه عن كرمه أي قال ذلك في جري من جري في البادية وما دخل عنها  
وصفته في شوقه هو ضعف لا الما قبل من غنيمتهم على الأصل حيث أن  
من أن الفعل الذي لا يكون إلا التملك بحسب الأصل كان في حصول الملك  
ولا يعتبر العلم بنية التملك وإن سرقناها على ما بالظن والالتزام لم يلحق  
إلى أن يبلغه لا يختص به لعدم العلم بكونه في التملك لأنه من غير علمه على تقدم الظن  
على أصل الإباحة وهو أن كان أقوم من القول بتقدمه على ما في الأصول  
من الاستصحاب والافتغال والبراه لا أن ذلك من عدم الدليل وما ذكره  
فرضا فيه فرع بان الأصل في اليد الملك وإن لم يعلم الشيء إلا من جهة التملك  
أصله ولو كان الظن يقتضيه لما قلنا أنه لا يثبت في الغنيمة إلا ما في الأصل  
وحصول الإجماع الميك عن كرم على عدم التمسك كما مضت في الجهاد في شوق  
فضل الاعتناء مضافا إلى جناب اليد هذا فيقتضيه من هذا الأصل

من التمسك به في الأصل  
وإذا لم يملكه  
في الأصل المقتضى

في  
ديك كان

ظهور ما مضى في رد المحتار على الدر المنثور في التفسير المجمع

فقتضيه فليكن كان مقتضيه ما حققناه من جهة الميعاد لا من جهة كونه غنيمة  
ومن ملك معدنا على غير وجهه فليكن ما مضى في الأصل ولا جرحه للأخصاص ولو أباحه  
كان التنازع له مع غيره من غير تملكه في الأصل ولا ملكه ما مضى في الأصل  
إلا إذا كان إلا ما مضى في الأصل في كونه غنيمة الإباحة في كونه من غير وجهه  
ملك إذا مضى في الأصل في غنيمة التملك من دون أن يملكه ما مضى في الأصل  
موجود في الرجوع في كونه غنيمة وهو كونه في كونه غنيمة لكونه في كونه  
له عمل ذلك ضعف الخارج في كونه غنيمة في كونه غنيمة في كونه غنيمة  
أي سواء جعلناه جازة أو حارة فليكون تخوفا لعمالة جازة بهذه إنما لا ياتي القوادير من الغنى  
أو سواء غير من هذا الغنى بغيره من صبيح الجازة أو الحارة أو كونه على تقديره  
فقط الجازة أو حارة لعدم مقتضاها لغيرها فاما الجازة فقد جعلت في كونه غنيمة  
بناء على أن الجازة التي لا تمنع من التملك للعوثر غير ما مضى في الأصل  
بل هو كونه في كونه غنيمة في كونه غنيمة في كونه غنيمة في كونه غنيمة  
عندما يقع المعاملة عليه فلا يكون الذي من في العوض في مقابلته معلوما  
معينا بحيث إذا تحقق ابتداءه لم يمتنع من كونه من جهة الجازة أو حارة  
أو لا يمتنع من كونه من كونه غنيمة في كونه غنيمة في كونه غنيمة  
المطابق لهما أن يقول من خرج كذا فقد وضعه في كونه غنيمة في كونه غنيمة  
قوله نعم ولما جاء به حمل بغير حمل من المجهول لصواع الملك وحمل العبرة  
أو لا يثبت عند هذا كل من قبل الزيادة والقصا من وهذا القدر كاف  
في عدم الوقوف هنا إذ عدم الوقوف في بطلان الجاهل في كلا الجانبين وهي  
في المال الموزون في كونه غنيمة في كونه غنيمة في كونه غنيمة في كونه غنيمة

لأنه لا ياتي القوادير من الغنى

لأنه لا ياتي القوادير من الغنى

في  
عليه السلام

الكله في عدم الدقة في علم النفس هو دوائر الكمال في علم النفس  
 في عدم الدقة في علم النفس هو دوائر الكمال في علم النفس  
 في عدم الدقة في علم النفس هو دوائر الكمال في علم النفس

کامیابی

بجوار خافضه تا به طبقه میانه

کتاب فی سبکها انیم

ف. لا تقبله

المستقيمة في جميع  
الحوادث  
والمعنى في جميع  
الحوادث  
والمعنى في جميع  
الحوادث



ما يخص استعمال التماسيق الاخرى من ملو الاصل المتعاقبات المانع  
 الاخرى من قبلهم ولو بقصد الاحوال والتمسك حال كمال سائر الاموال المتكثرة  
 واصلت منه الى نفع التمسك هذا كله اذا لم يحكم من المباح واد  
 الاخرى من الوقت العام وعلى المدرسة فقط من قبله واصل  
 عند السكك المنع من التصرف انتم الاصل الاخرى من اجزائه اذا كان المالك  
 في مكان من الوقت الاول به ما هو واصل فيه فكلما اخذ من ملو الاصل  
 ما كان او غيره اذا كان له الاخذ اولى به من غيره كان ملكه وقدره بطل  
 الخطا من به من الاخرى فكلما الاولوية فكلما الطهارة هنا لانه ما كان  
 المنفعة منه لا غير فكلما هو الوقت ان لا يتصرف عند الوقت عدم اولوية له  
 احد بما جرى فيه او بكان يخلص في ايام الاصل كما هو ظاهر بطر الى عموم ادوا  
 والمؤمنون عند شروطهم والوقوف على ما تفت السليمة عن المصالح  
 معاينة ما لا يتحمل منافاة لمقتضا العقدة او كونه تحملا للحام المدفوع  
 بان لا يكون له الحق والاصل بعقد الوقف المخصوص في التمسك على الوقف عليهم  
 والادغام والامانة عليهم فكلما كان المراسع كان النعمة ثم واصل فلا تقل  
 من عدم المناقاة فانها بانة قد تفرج البيع والبيع ان القصد ما حصل حلا  
 هو تحصيل الحق المخصوص بالخصوص لا بالاصل كما في المقام قبل الاصل بما اذا  
 سلك في التمسك واصل هذه الشرطى الوقفية عدم من كانه التمسك  
 والمدرسة على جميع الادواق الموجودة لان ما اذا استبعد في الاول والاول  
 الظاهر معارضة حيث ان السيرة في جباية المدرس ونحوها قد استقرت  
 على سيرة الوقف عليهم فيما بقى من الحاجة وعدم استبعادهم من الباقيات

كيف وقد جرد سطر  
 اليوم واليوم من تحت  
 المدة والباطل حلت  
 وما الفرق بين المدة  
 واليوم من تحت  
 حاكم بان كل سنة يحوز  
 في المدة من تحت  
 ١٨ م

49

ولا جبايتهم منها ذوقع بغير ما يرفع الا في بعض الحالات المحصورة والجدال  
عليها في سدا والرجعة الى واحد ما عند آخر عقد الوقت في المياه الجارية  
الاسترخاء في الموقوف عليهم فيها كالمعاقفة والعقد ما بعد للموقوف عليه من  
الشرط حتى لو اصاب ما يرفع الا في بعض الحالات المحصورة والجدال  
فقد باعده بل وقصد كل من من العقد نظرا لبا حدة بالخاصة من  
ومن المتأخرين انما با حواسيبا بغير ظاهر وقتا وفي الناس في ما مع  
في المراجعة والمقصود ان بعضهم يمانع الجميع وبعضهم لا يمانع  
اكثر العلماء على كنهها كمنوعا انهم فليسوا الا انظر في الاسترخاء  
ومما ذكرنا في ظاهر الكلام في تلك المياه بالقبض الى غير اهل المدرسة والبلد  
انهم ونحوهم من ليس في من العقد اذ لمع ان ليس قد تمت على سبيل  
منها وعدم تخلف منها فليدفع من انظر في عقد المندوب في الوقت  
عند العقد اذ الوجه في حكمه بان لا يمانع من هذا ما من بالمال في  
او التقييد فقط الاول يكون الموقوف عليهم فليدفع من انظر في عقد  
وهم اهل المدرسة والحماة في بعض القطع بغير اهل المدرسة وهم اهل  
الناس في يكون الوقت على اهل المدرسة في نية الوقت فليدفع من انظر في عقد  
الغير في بعض الاصل الا ان خالفه الا ان الناس في بعض الماء  
على تلك الوقت في نية وشرهه وتبين عليه سائر احكام الماء هو خلاف  
الضيق في الاول او في حدة في المندوب في بعض القطع قد يمانع في بعض  
بالمرجع وقد يقول احد الاحوال في بعض كذا كذا في حدة في بعض  
في السد المستور قبل هو انهم كذا في حكمه كذا في حكمه كذا في حكمه

تقدم  
وحياتنا ان الله  
حق لا يفتخر  
التي هي وروضة  
الله في ان  
عند الله  
هو الحق  
والله ان  
في الله  
نعم والله  
نعم والله

فقالوا له يا سيدي اننا نرى في  
السموات سبعة اشياء هي الشمس والقمر والنجوم والكواكب والغيوم والرياح والمطر

و نه بیافیه بشرط آخر

Handwritten notes in Arabic script.

[illegible]

عن ما تعلقوا  
سنة الله والحمد  
رحمنا والحمد

منه عدم كنهه معناه التبريد العفوي

له منع العاقل بتبصير فكر فتم في الغنية خصه بما اذا كانت في المادية فالتفكير  
في المادية فالمعروف في المادية التي في المبدأ لا يكون عنه ذلك في حقيقته  
كما كان في المادية حيث جعل المادية في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ  
فصنع المادية كما كان في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ  
تكون هي في المادية في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ  
الاول في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ  
المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ  
الاعتقاد في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ  
والاول في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ  
بعبه كذا وزنا وكذا في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ  
الغير في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ  
بعبه اجمع في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ  
مع انه في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ  
لذلك في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ  
هذا في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ  
ما في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ  
اول في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ  
في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ  
ان كان في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ

[illegible]

القدر بعد مضبوط لعدم وقوله كقول القائلات فهو مضاف الى  
 طبعه الذي خرج منه نوعا يعاين به وكما لم يفسد العلم الى الجواهر لا يصح  
 كانه يصح له ما في الخارج فليست هي من مضمون مع الله انه لا يصلح  
 للمع في القائلات فليست هي من مضمون العلم كانه الضريح منضم  
 متساو لمعونه الذي هو في نفس هذا ما في نفس امارا والبرهان  
 فلا الاثر يريد به على الدوام فلا قول القائلات كان منقذ اقا  
 للارض فلا جد بها الا في مضمون العلم ولو لم يرد على الغير فلا عمل وقد العلم  
 نظر الى العلم ما ياتي في الابد عند القدر فلا عمل من ان لا يوجد اليقين  
 والعقد ومرتبة البقاء العبدية بقدر ما لا بد من مرتبة الى عباد كاخذ  
 المصروف المملوكة او اطلت وذهبا فيهما طمحي حبة تانها انك للملك  
 ملكا سببا على ذلك اختصاص المملوك الاول بالامانة تانها الحكم ولو كونهما  
 الملك يكون من الافعال التي يتاح لكل واحد واعطاء القدم في رتبة  
 على ما رتبه الاموال وحرفها في الباج للملك بل المانع  
 يتفق للمعقول والحكم والصفى من مجموع هو احدى من معناه  
 اى اقامته عليها لا ان لا يفسد في التميز والتميز في الامانة الا اذا  
 في التصرف للمعقول المستقر في التصرف وايضا هو في التصرف في  
 والتجديد في المملوك الباج وهو في صفه من مفعول المصلحة في  
 فيها وانما اذا تصرف فيها وحرفها لم يكن بعد احد بل كان هو مستغله  
 بانزاده ولا يجب عليه تملك الغير بها فالاصل بقاء هذه المصلحة اما  
 على انعم من انضد عمدا قبل بيعه الاسكافي في البيع وانه كقول القائل

[illegible]

ایکھا رستگار کھنڈ  
خاک کھنڈ

[illegible]

وعمية نظيره في نظار ولا أقل  
من أن تلك الأختيا وبعد  
الغاصم

سید ابوالخیر محمد احمد



الحمد لله الذي قدّم لنا هذا الكتاب

معدن اولاد

وَتُؤَدِّى الْمَالَ عَلَى حَذَرٍ  
وَالْحَقُّ فِي الْعَقْدِ الْإِسْرَافُ  
فَيَأْتِي عَلَى كُلِّ كَوْمَةٍ  
تَسْتَبْذِرُ عَلَى أَرْضِهِمْ فَيُخْرِجُ  
الطَّلَاقَ هَذَا مَذْرُومٌ

طوبى لهما / من كان في قلبه الحزن والهم  
ورجوعه في الدنيا والآخره  
تسبب له الشقاء في الدنيا والآخرة

ان عباد الله ما ذكروا في ظفر الجاهل ولا دليل اعظم منه ثم يتجسسونه فانه قد  
قد العلم بنفي خبره الفتي بلا دليل يقتضي من اوجه حصول الملك في صورة  
عدم نية الملك ان يحصل له حكم حصول الملك بفعله الذي فعله للجهلاء  
ولا يفعل في العادة مثله الا للمملوك كبناء الدار واتخاذ البستان ملكا به  
وان لم يوجد منه فقد الملك به ومن فعل حقا ولا اشكال لحصول الاشكال في  
الصورة وظاهره انه لا ينبغي الاشكال في الاول فكيف بخلاف منه في الثاني

والتقى  
سوى قوله الكمال ما لا يحصى  
والنسيبة بينه وبين الله  
عن أبي حمزة الثمالج  
قال فأنتم يا بني من جده  
شيء أحدها دم  
فقدى الأمانة  
المستقيمة في الشريعة  
التي غير العبادة  
وعظيم



[illegible]

عنه  
في شرح قوله  
يَا أَيُّهَا الْمَدِينَةُ







طوله  
الارض  
طول المد  
وغيره  
من  
البحر  
الاربع

[illegible]



والتعليم في بيت أبي القاسم في الحج  
وساعدوا في تعليمه في بيت أبي القاسم في الحج  
سنة ١٢٠٠

۱. سید احمد علی  
 ۲. سید احمد علی  
 ۳. سید احمد علی  
 ۴. سید احمد علی  
 ۵. سید احمد علی  
 ۶. سید احمد علی  
 ۷. سید احمد علی  
 ۸. سید احمد علی  
 ۹. سید احمد علی  
 ۱۰. سید احمد علی

فليس في الشرف منه  
فكيف يصيب التراب والراد  
والغايط وغيرهما

اولیٰ

۱۷۲۸











لا يرضى بهاء غيره في وجه الارض فكيف يعلو له وطائرهم لمسبقة نورهم  
 في صوته وبما نزل وتوليد هذه الكلام في الاعاء العنوتية والايام الحجاب  
 والمعنوتية منهم الارض والماء من كثير منهم مصر حيزان التلوي لو جئتوا عن  
 اموالها استمر العنوتية الحق انهم هذا لو قطع المقودودون تروهم  
 عن القرى المعنوتية والرعيا وسرعها والسكنى فيها فاليتة لا يستمر العنوتية  
 اذ ان نفع العنوتية لا يورس ولا السكنى ولا يورس دالير مقودون النجاس  
 والاصد فاما وغيرهم في الكمال الاخر من جهة تعنوتية الجور الى ان  
 يعلم الكراهة فاما في تعليم الجور فبما هذه الحال الاصل فيها الشهادة  
 العنوتية مع التلوي لا اقل من الطسنة واما الوهنة فبما الاربع نجاف  
 حجاب مع هذا فلا دليل على جنتها بتا فتنهم هناك من عجايب الصنع وتلوي  
 حنوتية الجور ان يتا دم كان على الجوارح السيرة القطعية الدينية بل الاشارة  
 بل العنوتية قد كراهة العنوتية من ما واداء السيرة العنوتية  
 الثاني الى العنوتية من سائر كل عاقل ان يرضى بذلك فلا يعطل امر  
 المعاش والمعاد فانه الله على المنع في دوى السيرة اذ كل العقول والعاشق  
 لا تكلف السيرة لما في في الكفاد من السيرة العنوتية المياه والسماري الوسيرة  
 ومن هذا قد يحظر كمال وجوه الاذن على المياه الى علمه ايضا فمقتضى المعاش  
 والمعاد امر صريح في انشاء النوع في امور علمه فمقتضى فمقتضى الاذن  
 بذلك فلا يورس هذا التعليل وتبديله عما ذكرناه مضافا الى الحسنة الكيد  
 في الايام العنوتية الارض من النظر الى انما مضى في الاحكام والامر بالمعروف  
 في كل الذي يورس في اقل مراتب الاستحباب اذ من لازم السيرة في مراتب

المعاش

تدريس السيرة العنوتية  
 في السيرة العنوتية  
 في السيرة العنوتية

بالمعاش الا حصن النجاء هذه السيرة على مولا الناس اذ حوج الدواب من الطريق  
 وروى في السيرة العنوتية وسكرهم في السيرة العنوتية وسكرهم في السيرة العنوتية  
 لا ينفك من السيرة العنوتية وسكرهم في السيرة العنوتية وسكرهم في السيرة العنوتية  
 من السيرة العنوتية وسكرهم في السيرة العنوتية وسكرهم في السيرة العنوتية  
 عدم العلم الكراهة ولوس في السيرة العنوتية وسكرهم في السيرة العنوتية  
 للسيرة العنوتية وسكرهم في السيرة العنوتية وسكرهم في السيرة العنوتية  
 الماء والماء اذ حوج السيرة العنوتية وسكرهم في السيرة العنوتية  
 فهو نوع سيرة ولا اقل من ان السيرة العنوتية وسكرهم في السيرة العنوتية  
 في السيرة العنوتية وسكرهم في السيرة العنوتية وسكرهم في السيرة العنوتية  
 الثاني ايضا مع صانعة تقديم لاضر على ما يعاونه السيرة العنوتية  
 السيرة العنوتية وسكرهم في السيرة العنوتية وسكرهم في السيرة العنوتية  
 مع غلبة السيرة العنوتية وسكرهم في السيرة العنوتية وسكرهم في السيرة العنوتية  
 بل الاصحاب هم الزق بين كون السيرة العنوتية وسكرهم في السيرة العنوتية  
 السيرة العنوتية وسكرهم في السيرة العنوتية وسكرهم في السيرة العنوتية  
 والبرك اذا دخل الماء من جانب خرج من آخر بين السيرة العنوتية  
 هل يجوز التطيب لبناء السيرة العنوتية وسكرهم في السيرة العنوتية  
 اذا كان قد مر ما يشبه السيرة العنوتية وسكرهم في السيرة العنوتية  
 او جهل الثاني في العلم ان لا ينفك في السيرة العنوتية وسكرهم في السيرة العنوتية  
 وهو انما في السيرة العنوتية وسكرهم في السيرة العنوتية وسكرهم في السيرة العنوتية  
 وله عين ح من منه واذا ارادوا فيه عرج في حرج منه كان في ذلك دليل على تسليم





في الدماء

و قد مر منه في هذا الفصل  
حدیث محمد بن علی بن حواری

عالم السيف والرجل، وما تحقني بالدين



ارجاع نفسی کدام کون لایا کشف  
۲ احیاء نوعی بمایکے صدف  
نوعی آخ و ضعیف

[illegible]

دلوخت مهنام









١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠





OW  
11/10/16